

أُصُولُ التَّفْسِيرِ فِي الْوَاقِعِ الْمُحَاصِرِ (١)

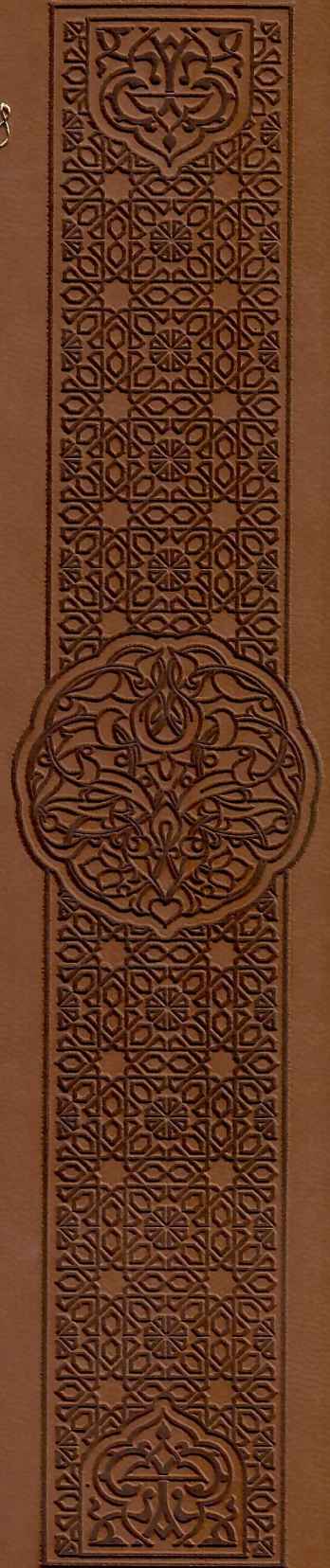
أُصُولُ التَّفْسِيرِ فِي الْمَوْاقِفِ

دَرَاةٌ وَصَفِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ

بَيْنَ الْمَوْاقِفِ السُّمَّاءِ بِـ «أُصُولِ التَّفْسِيرِ»

إِعْدَادُ

وَحْمَدَةُ أَسْمَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
تَفْسِيرِ



أُصُولُ التَّفْسِيرِ فِي المَوْلفَاتِ

دِرَاسَةٌ وَصِفِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ

بَيْنَ المَوْلفَاتِ المَسَمَّاةِ بِ«أُصُولِ التَّفْسِيرِ»

ح مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٦ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر
المؤلفات في أصول التفسير (دراسة وصفية موازنة). / مساعد بن
سليمان بن ناصر الطيار، -، ١٤٣٦ هـ
ص: .. سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٠٦٢٨-١-٣

١-القرآن ٢-مناهج التفسير أ.العنوان

١٤٣٦/٢٧٤٥

ديوي ٢٢٧،١

رقم الإيداع: ١٤٣٦/٢٧٤٥

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٠٦٢٨-١-٣

الطبعة الأولى

١٤٣٧ هـ - ٢٠١٥ م



Tafsir Center For Quranic Studies

المملكة العربية السعودية - الرياض
حي الفديرة - طريق الملك عبدالعزيز

هاتف: ٢١٠٩٦٢٠ (٠١١) فاكس: ٢١٠٩٧١٣ (٠١١)

ص.ب. ٢٤٢١٩٩ الرمز البريدي ١١٣٢٢

الويب الإلكترونية: www.tafsir.net

البريد الإلكتروني: info@tafsir.net

جميع
الحقوق
محفوظة





أُصُولُ التَّفْسِيرِ فِي الْوَاقِعِ الْمُعَاَصِرِ (١)

أُصُولُ التَّفْسِيرِ فِي الْمَوْلَفَاتِ

دَرَاةٌ وَصَفِيَّةٌ مُوَازِنَةٌ
بَيْنَ الْمَوْلَفَاتِ الْمُسَمَّاةِ بـ «أُصُولِ التَّفْسِيرِ»

إِعْدَادُ
وَحْمَرَةُ رُصُولِ التَّفْسِيرِ

إعداد

وحدة أصول التفسير بمركز تفسير للدراسات القرآنية

المشرف العام

د. مساعد بن سليمان الطيار

مدير وحدة أصول التفسير

د. محمد صالح محمد سليمان

الباحثون

أ. خليل محمود محمد (مرحلة الماجستير - جامعة الأزهر)

أ. محمود حمد السيد (مرحلة الماجستير - جامعة القاهرة)

أ. باسل عمر مصطفى (مرحلة الدكتوراه - جامعة الأزهر)

أ. ماجد يحيى محمد (منسقاً)

مراجعة وتحكيم

أ.د. أحمد سعد الخطيب (عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر)

أ.د. مولاي عمر حماد (أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة محمد الخامس)

أ.د. فريدة زمرد (أستاذة التفسير وعلوم القرآن بدار الحديث الحسنية)



تقديم

امتازت العلوم الإسلامية بجمعها بين التنظير والتطبيق؛ هذا التنظير الذي عُنيَ بالأصول التي تحكمها، والقواعد التي تضبط نسق ممارستها، كما عُنيَ التطبيق بالممارسة العملية لهذه القواعد وتلك الأصول؛ ولعلَّ أبرز مثال على ذلك = الفقه الإسلامي؛ فقد جمع بين دفتيه التنظير من خلال أصوله وقواعده، والتطبيق من خلال ممارسة الفقهاء لتلك الأصول والقواعد؛ وكذلك كان الحال في علم الحديث وأصوله.

إلا أن علم التفسير على شرفه وأهميته - رغم الجهود المبذولة فيه - ما زال بحاجة إلى ضبط أنساقه الكلية وإتمام هذا الجانب المتعلق بالتنظير والتفصيل؛ حتى يصير سياجًا محكمًا يُصان به القرآن الكريم من عبث العابثين وتسُّلُّق المتسوِّرين.

وقد تعيَّن ضبط تلك الأصول الحاكمة للتفسير، وجمعها وترتيبها على نسق علمي منهجي؛ رغبةً في حماية كتاب الله وتفسيره لئلا يكون عرضةً للفهوم المضطربة والتفسيرات المجانبة للصواب.

ولهذا الغرض أنشأ مركز «تفسير» للدراسات القرآنية وحدته

المباركة، المسماة بـ«**وحدة أصول التفسير**»؛ لتنهض بعلم التفسير تععيداً وتنظيراً حتى يستوي ذلك الجانب التعقيدي على سوقه، ويؤدي دوره في حفظ كتاب الله تعالى، وصيانته من الشطط في تأويله، والانحراف في فهمه وتفسيره.

وقد خَطَّت «**الوحدة**» أولى خطواتها في بناء هذا الجانب التعقيدي، والذي يتمثل في استكشاف واقع «أصول التفسير»، والوقوف على الجهد المبذول فيه؛ تمهيداً لتقويمه، ورغبةً في إتمامه والبناء عليه؛ لذا أطلقت «**الوحدة**» هذا المشروع، وجعلته ممتداً يستهدف تقويم واقع المؤلفات في «أصول التفسير»؛ للوقوف على ملامحها، والتعرف على مكامن الضعف والقوة فيها؛ هادفةً من وراء ذلك إلى تحقيق عدة مطالب؛ أهمها:

- التمكن من امتلاك دقة التطوير لأصول التفسير، وتوجيه المسارات البحثية فيه.

- العمل على تكوين مجموعاتٍ بحثيةٍ متخصصة في أصول التفسير.

وترجع أهمية هذا المشروع إلى عدة أمور:

أولها: أنه يمثل النواة الأساسية في استعراض جُلِّ ما كتب في أصول التفسير على هيئته الموجودة وذلك من خلال المؤلفات التي تناوَلَتْه عبر تاريخ الأمة إلى يومها الحاضر.

ثانيها: أنه يسعى إلى تأسيس وإرساء الدعائم والركائز التي يصحُّ الانطلاق منها في خدمة «أصول التفسير».

ثالثها : أنه يساعد على امتلاك زمام التوجيه للمشاريع البحثية في أصول التفسير عبر مُعْطَيَات الدراسات.

لذا جاءت هذه الدراسة الوصفية المُوازنة للمؤلفات المُعْنونَة بأصول التفسير باكورة انطلاقٍ لهذا المشروع الكبير، وَلِئِنَّ أُولَى فِيهِ؛ إِذْ تُعَدُّ هذه الدراسة خطوة أولى يتلوها خطوات، وعملاً مثلًا بأعمال أخرى كثيرة - بإذن الله - لاستكشاف واقع علم أصول التفسير، ودراسته دراسةً مستفيضة؛ لتواصل الجهود فيه - بَعْدُ - على هُدَى وبصيرة.

وحرصًا من «وحدة أصول التفسير» على التزام المنهجية العلمية، والدقة البحثية في وصف واقع أصول التفسير = قد نَأَتْ - قَدَّرَ الطاقَة - عن فرض رؤيةٍ معيَّنة على هذه الدراسة، أو توجيه نتائجها نحو اتجاه معين.

كما قامت «الوحدة» بتسخير طاقاتها للحصول على المؤلفات الخاصة بالمشروع؛ رغبة منها في الوصول إلى أدق صورة ممكنة لرصد واقع أصول التفسير.

ويبقى الشكرُ موصولاً لكل من أسهم في خدمة هذا العمل. والله نسأل - للجميع - التوفيق والسداد والرشاد، كما نسأله - تعالى - أن يبارك في هذا العمل وأن ينفع به، وأن يجعله فاتحة خيرٍ لخدمة كتابه.

مدير عام مركز تفسير للدراسات القرآنية

أ.د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري





مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن
والاه، وبعد:

فإن الأعمال المنهجية التي تُعنى بكشف الواقع المعرفي لعلم ما
بغية التعرف عليه، وتقديم صورة مكتملة لملامحه ورصد واقعه = مهمة
شاقة غير يسيرة تكتنفها الكثير من الصعوبات، ويحتفُّ بها قدرٌ كبيرٌ من
الإشكالات؛ خاصة إذا كثر فيه التأليف، وتجاذبتة حركة التصنيف،
وتنوّع فيه النتاج المعرفي وتباين؛ إذ لا تكفي في هذا النمط من
الدراسات عمليات الاستقراء والتتبع، بل لا بُدَّ من تجاوز ذلك
لاستخلاص الأفكار الكلية التي تنتظم فيها الجزئيات، واستكشاف
المعاهد الكبرى التي تندرج في طياتها شتى التفاصيل؛ فلا يصلح في
أمثال هذه الدراسات الولوج إلى تفاصيل وتفريعات النتاج المتراكم
لأي حقل معرفي والانشغال بتفريعاته ومتناثراته إلا فيما تمسّ إليه
الحاجة لبناء الرؤية الكلية عن ذلك الحقل المعرفي، فتلتقط أجزاء
الصورة المتناثرة وتلملم أركانها؛ لتبنى منها رؤية متكاملة تنجح عبرها

في الكشف والبيان عن مفاهيمه وجذوره وهيئته التي يوجد عليها دون تزيّد أو نقصان.

وإن استتّاف السير العلمي الراشد يقتضي دراسة الواقع العلمي لكل فنّ، واستكشاف ملامحه، وتقييم نتاجه؛ بغية معرفة مواطن القوة والضعف فيه، وضبط خارطة السير الراشد لتجديده وتطويره، وترتيب أولويات النهوض به والتكامل في خدمته.

وإنّ من أهم ذلك وأولاه فن «أصول التفسير»؛ لما له من أهمية بالغة في تحديد أصول الفهم لكتاب الله تعالى، وإرساء القواعد الضابطة له والحاكمة لسيره والكاشفة عن زيف كثير من الأفهام السقيمة، ولذا جاءت هذه الدراسة لتتنظر في واقع أصول التفسير في المؤلفات ذات العناية به؛ وبخاصة تلك المؤلفات التي اتخذت من أصول التفسير وسمّاً لها وعنواناً؛ إذ يظهر منها أنها نظرت إلى أصول التفسير من حيث هو نسق كلي تنتظم فيه القضايا والموضوعات والمباحث والمسائل.

ولما كان الغرض استكشاف واقع أصول التفسير في تلك المؤلفات من حيث أطره الكلية ومعاقده الكبرى، ورصد القواسم المشتركة بين المؤلفات في ذلك = كان لا بُدّ من وصف الواقع دون فرض رؤية أو نظرة معينة، وتوصيفه توصيفاً دقيقاً يجتهد في البعد عن البناء على الظنون والاحتمالات التي تبعد نتائجه عن الدقة والصدق، وكان لا بُدّ من حصر المشترك بين المؤلفات في أصول التفسير للموازنة بينها؛ لئتم من خلال ذلك الوصول إلى الصورة الكلية لأصول التفسير في واقع المؤلفات قيد الدراسة، وهو ما اجتهدت الدراسة في تحقيقه.

وإذا كان الوصف والموازنة المؤسسة عليهما الدراسة لا يؤمن عليهما العثار لإمكان الانخداع بظواهر الأمور عن مخابرها وبأصدافها عن جواهرها؛ مما يطرح ظلالاً من الشك في مصداقية النتائج والأفكار، إلا أنه إن عانقهما التحليل فقد التقت بذلك مشاعلُ الليل بضوء النهار؛ لما يتيح التحليل من إزاحة للأصداف وتعرية للقشور، وتنقيب فيما وراء الظاهر للوصول إلى اللُّباب، وسبر أغوار المسائل لاستكناه أسرارها ومعرفة بواطنها، وهو ما ستره محققاً في هذه الدراسة التي لم تقف عند حدود الوصف والموازنة؛ بل لجأت كذلك للتحليل والرصد التاريخي مما أضفى عليها - فيما نحسب - تكاملية في تناول لواقع أصول التفسير، وشمولية في الطرح لأبرز قضاياها في النطاق المحدد للدراسة.

وكانت النتيجة الكبرى التي كشفتها الدراسة هي اضطراب حقل أصول التفسير مفهوماً وموضوعاً واستمداداً؛ إذ كشفت الدراسة عن غموض والتباس كبيرين في مفهوم أصول التفسير رغم كثرة التعريفات التي وضعت له في المؤلفات، وعن اضطراب في بنية موضوعاته، وعن انحسار جهات الاستمداد في مصادر قليلة جداً.

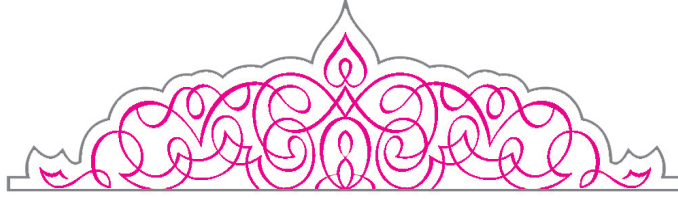
كما كشفت الدراسة عن غياب كتب التفسير وما فيها من تطبيقات عن تأسيس البنية المعرفية لمادة أصول التفسير في المؤلفات وعدم تأثيرها في ذلك؛ مما يعد ثغرة كبيرة في بناء هذا الحقل تحتاج إلى مزيد تأمل وبحث، وإعادة نظر وغير ذلك كثير مما هو مبثوث في جنّات الدراسة.

وعلى الرغم من حساسية هذه النتائج إلا أننا لا نزعم شمولها لواقع أصول التفسير إلا في القدر المحدد للدراسة، ولا نزعم كذلك العصمة

لهذا العمل ولنتائجه، ولكننا نقرر ما ثبت لدينا بعد البحث والتحري باعتبار ذلك أمانة لا بُدَّ فيها من العلم المفضي إلى الشهادة بالحق. والله نسأل التوفيق للقبول والسداد، وأن يكتب لهذا العمل القبول والبركة والنفعة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وحدة أصول التفسير

بمركز تفسير للدراسات القرآنية



شكر وتقدير

وفي بداية هذا العمل نتقدم بالشكر والتقدير لكل مَنْ مَدَّ إلينا يَدَ العون والمساعدة بتيسير الحصول على بعض المؤلفات أو إرسالها، أو غير ذلك من سبل التعاون التي ساهمت في إخراج هذا العمل على هذا الوجه؛ فالله نسأل أن يجزيهم خير الجزاء على ما بذلوه من جهود في ذلك. وهذه قائمة بأسماء أولئك الأفاضل مرتبة على حروف المعجم:

- د. إبراهيم نورين إبراهيم محمد (السودان).
- د. عبد الله عثمان المنصوري (اليمن).
- د. أحمد سعد الخطيب (مصر).
- د. عبد الله محمد سلقيني (سوريا).
- د. جمال أبو حسان (الأردن).
- د. علي البودخاني (المغرب).
- د. حسين المطيري (السعودية).
- أ. غياث مكتبي (سوريا).
- د. خالد الكبودي (اليمن).
- أ. فايز الخميسي (اليمن).
- د. خالد الواصل (اليمن).
- د. محمد متولي إدريس (مصر).
- د. رشاد حسن علي (مصر).
- د. محمد مغربي (الجزائر).
- د. صالح بن عبد الله الضبياني (اليمن).
- د. محمود البعداني (السعودية).
- د. عبد الرزاق هرماس (المغرب).
- د. محمود عبد اللطيف صالح (مصر).
- د. عبد السلام المجيدي (اليمن).
- د. مختار محمد محضار (اليمن).
- أ. عبد الصمد نذير (الهند).
- د. هلال حزام سند (اليمن).
- أ. عبد اللطيف العماري (اليمن).
- د. يونس ملال (الجزائر).

* الجامعات والكليات والمعاهد:

- جامعة الأزهر بقسم التفسير وعلوم القرآن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج.
- الكلية العليا للقرآن الكريم - صنعاء - اليمن.
- معهد الإمام الشاطبي - جدة - السعودية.

* المكتبات العامة:

- المكتبة المركزية لجامعة الأزهر الشريف.

* المكتبات الخاصة:

- مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث.



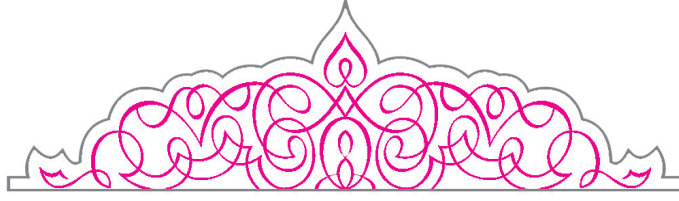
مدخل الدراسة

وتشتمل على العناصر التالية:

- أولاً: أهمية الدراسة.
- ثانياً: مشكلة الدراسة.
- ثالثاً: أهداف الدراسة.
- رابعاً: مُحدِّدات الدراسة.
- خامساً: منهج الدراسة وإجراءاتها.
- سادساً: صعوبات الدراسة.
- سابعاً: خطة الدراسة.







الدراسة

أولاً: أهمية الدراسة:

إنّ من أكّد الأدوات الضابطة للجهود، الراغبة في التطوير والتميم، الساعية للنهوض والتكميل = استكشاف الواقع ورصده؛ إذ الوقوف على الواقع واستكشافه واستيضاح مكامن القوة والضعف فيه يعدّ أول خطوات النجاح في أيّ علم يُراد إتمامه وتكميله، أو تطويره وتعديله.

وإغفال هذا الاستكشاف للواقع وتجاوزه يضع جهود التطوير والتعديل في مهبّ الريح، ويجعلها عرضةً للتكرار؛ مما يؤدي إلى إهدار الأوقات فيما لا يُحقّق الأغراض، فلا تُوجد مفقوداً ولا تدعم موجوداً.

وقد بذلت الأجيال السابقة جهوداً في بناء أصول التفسير، ولا تزال هذه الجهود تتكاثر والمؤلفات تتغازر جيلاً بعد جيلٍ، خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت نشاطاً نوعياً في حركة التأليف في هذا الفن^(١).

ومن هنا تبرز أهمية الوقوف على الجهود المبذولة؛ حتى يتمّ التكامل، ويتتابع الخطّ نحو بناء أصول التفسير؛ وهو الأمر الذي

(١) سيأتي بيان ذلك في الباب الثاني من الدراسة.

تسعى هذه الدراسة لرصد جزءٍ منه، والتعرُّف عليه، وذلك من خلال المؤلفات الموسومة بأصول التفسير.

ولما كان الغرض هو استكشاف واقع أصول التفسير في مؤلفاتها فقد اقتضى الأمر اعتماد الوصفِ والموازنة؛ وذلك لما يتيحهُ الدرس الوصفي من رصد واقع الظاهرة أو الموضوع محلّ الدراسة لرسم صورته دون تزيُّد، ودون إغفالٍ جزءٍ منه، أو تغييرٍ شيءٍ من ملامحه، والتعبير عنه كيفاً - بوصفه وتوضيح خصائصه - وكماً - بإعطائه وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداولٍ تُوضِّح مقدارَ هذا الواقع وحجمه، ودرجةَ ارتباط واقع ظاهرتِه بنظائرها^(١).

كما أن الموازنة تتيح رصدَ أوجه الاتفاق والافتراق ومساحات الاشتراك والاختلاف في الموضوع محل الدراسة؛ مما ييسر عقد الموازنة والمقارنة بين المؤلفات في أصول التفسير.

ومن هنا تتجلَّى أهمية هذه الدراسة في كَشْفِ واقع أصول التفسير والتعرُّف عليه كما هو؛ لبلورة آليات خدمته وآفاق النهوض به؛ إذ:

- تُسهم في بلورة آفاقِ خدمة أصول التفسير لا سيَّما في المجالات البحثية والتدريبية والإعلامية وغيرها عبر النتائج التي ستُفرزها.

(١) الدراسات الوصفية هي شكلٌ ونمط لوصف ظاهرة أو مشكلة محدَّدة، وتصويرها كمًّا وكيفاً، وذلك عن طريق جَمْعِ بياناتٍ ومعلوماتٍ مُقنَّنة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة؛ لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميماتٍ عن الظاهرة أو الموضوع محلّ الوصف. ينظر: «المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية»، (ص ١٠) وما بعدها، نشر مركز البحث العلمي والعلاقات الخارجية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ط ١، ٢٠٠١م. و«منهجية البحث» لماثيو جيدير، (ص ١٠١)، ترجمة ملكة أبيض.

- تساعد على امتلاك دقة توجيه البحوث والدراسات وتطوير واقع أصول التفسير بما تستخلصه من نتائج.

ثانياً : مشكلة الدراسة :

كشفت السطور السابقة عن أهمية علم أصول التفسير ومكانته، وكونه مدخلاً لضبط فهم كلام الله - سبحانه وتعالى - وصيانته من الخطأ والزلل. ومن هنا كانت الحاجة ماسة لخدمته، وتشديد دعائه، وتحديد أطره ومعالمه في ظل تصاعد حركة التأليف - في الآونة الأخيرة - والتي أفرزت نتاجاً كبيراً من المؤلفات في أصول التفسير، إلا أن هذا النتاج لم يحظ بالرصد على أهميته، ولم تنهض بذلك دراسات تقوم بتوضيح ملامحه ورصد مواطن الضعف والقوة فيه.

وهذا يؤكد ضرورة وجود دراسة تقوم برصد واقع هذا العلم في مؤلفاته، لا سيما المؤلفات التي عنونت صراحةً بأصول التفسير؛ لظهور قصدها في تجريد الحديث عنه، ومعالجة بعضها له بصورة كلية شاملة؛ بخلاف المؤلفات التي لم تعنون بأصول التفسير وإن اهتمت بمعالجة بعض قضاياها الجزئية ومسائله الفرعية في ثنايا مؤلفاتهم.

وانطلاقاً من أهمية هذا الحقل المعرفي المبارك، وعدم وجود محاولات علمية مستفيضة فيه = تناولت الدراسة الموضوع - قيد البحث - باستقراء وافٍ، وتعمقت في أبعاده المتشعبة؛ وأخذت على عاتقها تبني هذا الموضوع والنهوض به.

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة فيما يلي :

- رَضد الواقع الحالي لأصول التفسير، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور كيفاً وكمّاً.
- الوقوف على حقيقة الجهود المبذولة في هذه المؤلفات؛ لتقويمها ومحاولة إتمامها.
- الخروج بالتوصيات والمقترحات اللازمة، التي تُسهم بدورها في رَسْم ملامح أفق تطوير الواقع وتحسينه.

رابعاً: مُحدّدات الدراسة:

للدراصة عددٌ من المحدّدات الواضحة، والنطاقات الجليّة التي التزمّت بها وعمِلت من خلالها، وتتمثل هذه المحدّدات والنطاقات فيما يلي:

١ - النطاق الموضوعي:

التزمت الدراصة بالمؤلفات المعنونة صراحةً بأصول التفسير، والتي تشمل:

- ما عُنون بأصول التفسير بدون إضافة؛ كأن يكون العنوان مثلاً: «التحرير في أصول التفسير»، أو «مباحث في أصول التفسير»، وهكذا.
- ما عُنون بأصول التفسير وكانت معه إضافة؛ كأن يكون العنوان: «أصول التفسير ومناهج المفسرين»، أو «أصول التفسير عند القاسمي»، وهكذا.

٢ - النطاق اللغوي:

اقتصرت الدراصة على المؤلفات الصادرة باللغة العربية وما تُرجم إليها من اللغات الأخرى، مع استبعاد ما أُلّف بلغاتٍ أخرى ولم يُترجم.

٣ - النطاق الوعائي :

شملت الدراسة المؤلفات المطبوعة وغير المطبوعة، المتمثلة في :

- الرسائل الأكاديمية.

- المؤلفات غير الأكاديمية.

- البحوث.

وعلى ذلك خرج من إطار الدراسة: (المخطوطات، والمقالات، والوسائط المسموعة والمرئية بأنواعها المختلفة، والمطويات، وغير ذلك مما لا يَصْدُقُ عليه حَمْلُ مادة لها نسق علمي مُحْكَم).

٤ - النطاق الزمني :

التزمت الدراسة - قَدَرَ الإمكان - بكل ما تيسَّر الحصولُ عليه من مؤلفات مسماة بأصول التفسير، منذ بدء الطباعة حتى منتصف ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

خامساً : منهج الدراسة وإجراءاتها :

أولاً : منهج الدراسة :

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تعتمد المنهج الوصفي والمنهج المقارن؛ حتى تحقق أهدافها المرجوة منها؛ مع الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهج التاريخي.

وفيما يلي إطلالة موجزة على هذه المناهج :

* المنهج الوصفي :

يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، كما

يهتمُّ بوصفها وصفًا دقيقًا، ويُعبّر عنها: كيفيًّا بوصفها وتوضيح خصائصها، وكميًّا بإعطائها وصفًا رقميًّا من خلال أرقام وجداول تُوضِّح مقدارَ هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها بالظواهر الأخرى^(١).

* المنهج المقارن:

المنهج المقارن هو الذي يسعى لإبراز مواطن الاتفاق أو الاختلاف بين قضيتين أو قضايا في موضوع واحد، مع تفسير ذلك وتعليقه^(٢). ومن هنا تظهر أهمية هذين المنهجين في الدراسة؛ إذ يتيسر بتوظيفهما ما يأتي:

- رَضد واقع أصول التفسير في المؤلفات كمًّا وكيفًا، والتعرُّف عليه كما هو دون زيادة أو نقصان.
- تقليل فرصٍ ومساحاتِ التدخلِ وتغليبِ الرؤى والأحكام المسبقة التي لم يفرزها واقع المؤلفات المدروسة، والاحتكام للإحصاءات الرقمية في تقرير الحقائق.

(١) ينظر: «المرشد في إعداد البحوث والدراسات العلمية» (ص ١٠) وما بعدها، و«منهجية البحث» لماثيو جيدير، (ص ١٠١). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يختلف علماء المنهجية في مفهوم أحد المناهج كاختلافهم في مفهوم المنهج الوصفي نظرًا لتباين رؤيتهم للهدف الذي يسعى لتحقيقه وطبيعة الدور المنوط به؛ فبينما يرى البعض ضرورة وقوفه عند حدِّ الوصف وعدم مجاوزته؛ يرى البعض الآخر ضرورة تعديه حد الوصف إلى محاولة التشخيص والتحليل والربط والتفسير واستخلاص النتائج وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو المشكلة موضوع الدراسة؛ وهو ما اختارته الدراسة لنفسها، وسارت عليه في خطتها.

(٢) ينظر: «أبجديات البحث في العلوم الشرعية» لفريد الأنصاري، (ص ١١٢)، نشر دار السلام، ط ١، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.

- رسم ملامح مسارات خدمة أصول التفسير ومؤلفاته عبر البيانات المجموعة؛ لأن فهم الحاضر أداة مهمة في توجيه المستقبل.
- معرفة نسبة التكرار والابتكار في المؤلفات.
- رصد حجم ونوع إضافة المتأخر إلى المتقدم، ودرجات تأثير المتأخر بالمتقدم.
- التعرف على مساحات الاتفاق والافتراق في المؤلفات.

* المنهج التحليلي^(١):

وترجع أهميته إلى كونه أداة تفسيرية مهمة تُمكن من التعمق في صلب الموضوع محل الدراسة والاندماج فيه، والإجابة عما قد يبدو غامضاً ومشكلاً في أول الأمر؛ إذ بالغوص في الموضوع المدروس وتفكيكه يتضح المقصود منه، ويتجلى للفكر ما فيه، وتتكشف علاقاته وروابطه.

* المنهج التاريخي^(٢):

تتجلى أهمية هذا المنهج في كونه أداة فاعلة في تتبع تاريخ القضايا المدروسة، وبدء ظهورها، وعوامل تطورها، والتعرف على الصلات بينها وبين غيرها من القضايا عبر الأزمنة.

(١) هو منهج «يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة، تفكيكاً أو تقويماً أو تركيباً؛ فهو يؤول إلى تفكيك الإشكالات، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أو تقويمه ونقده، أو جمع شتاته لتركيب النظرية الخاصة به». «أبجديات البحث في العلوم الشرعية»، (ص ١١٩) بتصرف.

(٢) هو منهج «يقوم على استرداد الماضي تبعاً لما تركه من آثار وما خلفه من نتائج»؛ ينظر: «مناهج البحث العلمي» لعبد الرحمن بدوي، (ص ١٨٣) بتصرف، نشر: وكالة المطبوعات بالكويت، ط الثالثة، ١٩٧٧م.

سبب الاستعانة بالمنهجي التحليلي والتاريخي في الدراسة:

- ١ - تعميق نتائج الوصف وتمتينها^(١).
- ٢ - استكشاف المؤلفات بصورة أكبر^(٢).
- ٣ - التعرف على واقع أصول التفسير في المؤلفات من مختلف الجوانب^(٣).

ثانياً: إجراءات الدراسة:

مرّت الدراسة بجملة من المراحل وعدد من الإجراءات؛ لكي تُحقّق أهدافها المرجوة منها، وفيما يلي بيانها:

* مرحلة الجمع:

والمراد به جمع المؤلفات المسماة بأصول التفسير؛ والتي أسفرت عن رصد (١١٦) مائة وستة عشر مؤلفاً معنوناً بأصول التفسير^(٤).

(١) لمّا كان المنهج التحليلي أداة قوية للغوص في الموضوع المدروس واستكشافه، كان حضوره مهماً في تمتين النتائج التي يُفرزها الوصف وتقويتها.

(٢) وذلك عبر ما يُتيح المنهج التحليلي من تفكيك القضايا والمسائل المدروسة، والتعمّق في جزئياتها، والولوج إلى ساحة تفاصيلها؛ مما يُيسّر الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء الظواهر العامة التي يقدمها الوصف، ويُشير إليها؛ ليكشف حقيقتها ويبين العوامل التي شكّلتها وأبرزتها، وذلك لا شك يُضفي مزيداً من القوة على المؤشرات العامة والنتائج الكلية التي يُثمرها الوصف.

(٣) الكشف عن واقع أصول التفسير والتعرف عليه هو هدف الدراسة الرئيس كما سبق؛ ولذا كان من الواجب الاستعانة بأكثر من منهج لاستيفاء صورة هذا الواقع من مختلف الجوانب؛ إذ تُتيح تعددية المناهج قدرة أكبر على رصد الواقع من زوايا مختلفة، والنظر إليه من جهات متنوعة، مما يُعين على اكتمال ملامح الواقع وتجليته؛ فالمنهج التاريخي - مثلاً - يُمكن من خلاله تتبّع نشأة ظهور المصطلح، والتعرف على فترات انتشاره وانحساره، والوقوف على درجات التأثير بين المتقدم والمتأخر، وهو بذلك - لا شك - يتضافر مع المنهج التحليلي والمقارن في رسم ملامح الظاهرة والكشف عن حقيقتها بصورة أدق.

(٤) ينظر: ملحق رقم (٢)؛ حيث تم مطالعة الفهارس والأدلة والكشّافات المتخصصة في =

* مرحلة الجرد والاستقراء :

وفي هذا الإجراء تم ما يلي :

- جرد مؤلفات الدراسة كافة، والاطلاع عليها، وتداولها بين فريق البحث العامل بالدراسة.
- استقراء أبرز القضايا والمسائل المطروحة في هذه المؤلفات.
- تلمّس أوجه الاتفاق والاختلاف بين المؤلفات للاستفادة منها في بناء عناصر الموازنة.

* مرحلة التحليل والتقييم :

لجأت الدراسة إلى تقييم المؤلفات معتمدةً المنهج التحليلي أساساً لها؛ هادفة من وراء هذا الإجراء إلى الوقوف على واقع هذه المؤلفات بشكل أعمق، وتبيين أسباب إشكالاتها.

وقد حدّدنا عددًا من العناصر الكلية التي يُمكن من خلالها تقييم

=رصد مطبوعات علوم القرآن، والأدلة الإلكترونية الخاصة بالمكتبات الجامعية ومراكز المعلومات والمكتبات العامة؛ وكان من أبرز تلك الأدلة والكشافات :

أ- «دليل الكتب المطبوعة في الدراسات القرآنية»، إصدار: مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط الأولى، ١٤٢٣هـ = ٢٠١١م.

ب- «ببليوغرافيا علوم القرآن»؛ (السلسلة الثانية: أصول التفسير وقواعده)، إعداد: يحيى بن علي كمندر، كرسي المعلم محمد عوض بن لادن للدراسات القرآنية. وبعد مراجعة هذه الببليوغرافيا وقفنا على عدة ملاحظات؛ منها:

- ١ - عدم نصها على محددات الدليل ونطاقه.
- ٢ - عدم وضوح المعيار الذي تم من خلاله اعتبار المؤلفات في أصول التفسير أو استبعادها، هل هو المحتوى أم العنوان؟
- ٣ - عدم دقة الرصد؛ حيث استدركنا عليها عددًا من العناوين المباشرة في أصول التفسير، كما سيأتي في قائمة المؤلفات.

المؤلفات بصورة تُغطّي مختلف الجوانب التي يُمكن الإفادة منها في بيان واقع أصول التفسير في هذه المؤلفات؛ وفيما يلي بيان لأبرز تلك العناصر:

العنصر الأول: الجانب الفني: وفيه سلّط الضوء على عدد من الأمور؛ منها: المنهج المتبع في المعالجة والأهداف.

العنصر الثاني: تقرير عام: وفيه سلّط الضوء على مجمل الكتاب وأبرز قضاياها وموضوعاته وبعض الإشكالات العلمية الواردة على المؤلف.

العنصر الثالث: الأفكار والمشروعات البحثية: وتمّ فيها ذكر ما نصّ عليه المؤلف من أفكار ومشروعات بحثية^(١).

* مرحلة التصنيف والموازنة:

بعد النظر والتأمل أمكننا أن نصنف المؤلفات التي حمل عنوانها مصطلح «أصول التفسير» إلى تسعة تصنيفات رئيسة، هي:

١ - مؤلفات معنونة بأصول التفسير رأساً، وتحدث عنه بشكل عام؛ وهذه المجموعة هي الأغلب.

٢ - مؤلفات المقررات الدراسية^(٢).

٣ - مؤلفات شرحت مؤلفات في أصول التفسير.

٤ - مؤلفات تتحدث عن موضوعات مفردة في أصول التفسير.

٥ - مؤلفات تحدّثت عن أصول التفسير عند إمام من الأئمة.

٦ - مؤلفات تحدّثت عن أصول التفسير عند فرقة من الفرق.

(١) يراجع تفصيل محددات التقييم في ملحق رقم (١).

(٢) هذه المؤلفات تتبع العنصر السابق ولا تنفصل عنه، وإنما أردنا بفصله التنبيه على كونه وسيلة أخرى مختلفة بعض الشيء في البيان.

٧ - مؤلّفات كُتِبَتْ كَمُتُونٍ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ.

٨ - مُؤَلَّفَاتٌ مُقَارِنَةٌ؛ قَارَنْتَ بَيْنَ أَصُولِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهَا.

٩ - مُؤَلَّفَاتٌ مَنْثُورَةٌ صَعِبَ تَصْنِيفُهَا.

وبعد تأمل هذه التصنيفات والبحث المتتابع فيها = تعذر الوقوف على قواسم مشتركة بين هذه المؤلفات بكافة تصنيفاتها؛ لما بينها من اختلافٍ في النَّسَقِ، وتغايرٍ في المضمون؛ جعلها لا تنتظم نسقاً عاماً لأصول التفسير يصلح أن يكون قدراً مشتركاً لإجراء الموازنة من خلاله؛ اللهم إلا ما كان من أمر مصطلح «أصول التفسير».

غير أن اعتماد هذا القدر فحسب يجعل الموازنة أسيرة المصطلح وحده، ويخرج كثيراً من الموضوعات والقضايا التي اتفقت فيها كثير من المؤلفات خارج نطاقها؛ مما ينعكس سلباً على قوة الموازنة وشمولها، ويهدر كثيراً من القواسم المشتركة التي تصح فيها الموازنة، ويجعل كشف الدراسة للواقع غير دقيق في رسم الصورة الكلية لأصول التفسير داخل هذه المؤلفات.

ولما كان الأمر بهذه المثابة فقد عدنا إلى هذه التصنيفات مرة أخرى للبحث عن قواسم مشتركة أكثر شمولاً في وصف واقع أصول التفسير وأوسع إحاطة بصورته الكلية، فظهر لنا عددٌ من القواسم المشتركة بين التصنيفين الأولين؛ لذا أدخلناهما في نطاق الموازنة للأسباب التالية:

- أنهما يمثلان مجموع المؤلفات التي تعالج أصول التفسير معالجةً عامة، تنطلق فيها من موضوعاتٍ ونسقٍ واضحٍ يمكن عقد الموازنة بينها.

- أن التصنيف الأول أكثر التصنيفات عدداً؛ فقد بلغ عدد المؤلفات في هذا التصنيف (٥٢) اثنين وخمسين مؤلفاً؛ فهو أكثر التصنيفات من حيث عدد المؤلفات.

وقد استبعدنا ما سواههما من نطاق الموازنة، ومن متابعة العمل عليها في جميع أبواب الدراسة؛ وهي على التفصيل التالي:

أسباب استبعاد بقية التصنيفات^(١):

١ - الشروح:

استبعدنا كل مؤلف جاء شرحاً لكتاب من الكتب المؤلفة في أصول التفسير؛ وذلك لأن الكتاب الأساسي مُدرج أصلاً في عملية الموازنة - والشرح ما هو إلا بيان وتوضيح للأصل - لذا تبقى مساحات التعليق أو الإضافة ضئيلة، لا تسمح بإجراء الموازنة عليها.

٢ - مؤلفات في موضوعات مفردة في أصول التفسير:

استبعدنا هذه المؤلفات؛ لاختلاف الموضوعات فيما بينها ابتداءً؛ ولكون الموضوع الواحد في كل مؤلف منها يتعذر الموازنة بينه وبين غيره من المؤلفات التي تنتظم موضوعات متعددة.

٣ - مؤلفات في أصول التفسير عند إمام أو عند فرقة من الفرق:

استبعدنا هذه المؤلفات؛ لأنها لا تتكلم عن نسقٍ عام لأصول التفسير، وإنما هي مجموعة من القواعد أو الضوابط أو المنطلقات الفكرية عند مَنْ تَعَرَّضُ له.

٤ - المتون:

استبعدنا جميع المتون في أصول التفسير؛ لأن التناول فيها يكون مجملاً لا يمكن من خلاله الموازنة بينها وبين المؤلفات الأخرى.

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسة قامت بتحليل المؤلفات ال(١١٦) كاملة، واستفادت من بعض مؤلفات التصنيفات المستبعدة في بعض مواطن الدراسة.

٥ - المؤلفات المقارنة:

استبعدناها أيضًا؛ لعدم انتظامها نسقًا عامًا لأصول التفسير.

٦ - المؤلفات المثورة^(١):

وقد استبعدناها؛ لعدم توافقها مع نسق المؤلفات محلّ الدراسة. وقد ظهر لنا أن أكثر القواسم الكلية المشتركة التي ستعقد الموازنة بينها في المؤلفات المختارة للموازنة هي:

- مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات.
 - موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات.
 - استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات.
- وبعد بيان ما سبق لم يبقَ إلا أن ننوه على أهمّ ما التزمت به الدراسة في خطتها العامة فيما يلي من نقاط:
- التركيز على أهداف الدراسة ومقاصدها، وعدم الجنوح لاستطرادات خارجية لا تدعم ذلك.
 - عدم التدخّل بالآراء الشخصية ومحاولة إثبات فرضيّات ونتائج لم يُفرزها واقع الدراسة.
 - دعم الدراسة برسوم بيانية وإحصاءات رقمية وجداول تبرز معلومات الدراسة وتيسر استيعابها.

سادسًا: صعوبات الدراسة:

تمثّلت صعوبات الدراسة في عددٍ من الأمور؛ وفيما يلي عرضٌ لها:

(١) وذلك ككتاب: «مفاتيح التفسير؛ الذي هو معجمٌ شامل لما يهم المفسر معرفته من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهامته».

أولاً: الصعوبات المنهجية:

وتتمثل فيما يلي:

- صعوبة الاستقراء التام للمؤلفات، واختيار عينات الإحصاء المُعبِّرة عنها؛ خاصة مع تباين الموضوعات واختلافها.
- تحديد القواسم المشتركة اللازمة لإجراء الموازنة؛ حيث استلزم ذلك جرد جميع المؤلفات؛ لاستكشاف مُحددات الموازنة واستخلاصها.
- تعدد المناهج اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة؛ مما تطلب الكثير من الجهد في تحليل المؤلفات وتقييمها.

ثانياً: الصعوبات الفنية:

- الغاية من ذكر تلك الصعوبات معرفتها؛ للوقوف عليها، ومعرفة عللها ودواعيها، عسى أن تنهض المؤسسات والمراكز البحثية والمكتبات العامة والخاصة ودور النشر لوضع سياسات واستراتيجيات للتغلب عليها، وفيما يلي بيان بأبرز تلك الصعوبات:
- عدم وجود استقصاء دقيق لعناوين المؤلفات في أصول التفسير؛ وذلك فيما وقفنا عليه من كشّافات الدراسات القرآنية وأدلتها.
 - نسبة بعض الكتب لغير مؤلّفيها في بعض الأدلة^(١).

(١) وقع ذلك في كتاب «الدر الثير في أصول التفسير»؛ حيث نسبة كرسي المعلم محمد عوض بن لادن للدراسات القرآنية، ودليل معهد الشاطبي، إلى الشيخ زكي بن خليل بن إبراهيم الحسيني رائد العشيرة المحمدية وشيخ الطريقة الشاذلية المحمدية ت١٩٩٨م، وبعد مراجعة كافة مواقع العشيرة المحمدية، والتواصل مع المختصين بكتب الشيخ وتراثه ثبت أن الكتاب ليس من تأليفه.

- بعض المؤلفات طُبعت طبعَةً واحدة فقط، ولم يُتداول منها نُسخٌ إلكترونية على الشبكة^(١).
- بعض الكتب عبارة عن مناهج دراسية، وهي غير متداولة في المكتبات العامة^(٢).
- عدم كفاية المعلومات المتاحة عن بعض المكتبات ودُور النشر.
- سيطرة النمطية (الروتين) على مكتبات الجامعات والمراكز المتخصصة^(٣).
- عدم توافر قواعد بيانات منضبطة للمؤلفين يمكن الرجوع إليها.
- سوء الخدمة المقدّمة من مواقع الشراء عبر شبكة الإنترنت^(٤).
- حدوث بعض العراقيل في استجلاب الكتب من بعض البلدان^(٥).

-
- (١) ومثال ذلك كتاب «دراسات في أصول التفسير» لمؤلفه د. محمد كبير يونس؛ حيث طُبعت طبعَةً خاصة لطلاب جامعة في النيجر، ولم يُعدّ طبعه مرة أخرى.
- (٢) ومثال ذلك كتاب «الفوز الكبير في العلم بأصول التفسير» لمؤلفه أ.د. محمد متولي إدريس، وكتاب «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين» لمؤلفه أ.د. محمود عبد اللطيف صالح، وكتاب «الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير» لمؤلفه أ.د. رشاد حسن علي.
- (٣) ومن ذلك امتناع بعض المكتبات - لا سيما الجامعية - عن إعارة كتبها.
- (٤) بعض هذه المواقع تُدرجُ بعض أسماء المؤلفات ولا تُفيد بعدم توفرها إلا بعد سداد قيمتها؛ هذا بخلاف التأخر في إنفاذ ما هو متوفر لديها حتى بعد سداد قيمته!
- (٥) ومن ذلك ما يلي:
- ١ - أظهر البحث وجود عددٍ من المؤلفات باليمن، وقد حصلنا عليها بواسطة بعض الفضلاء، وذلك بعد معاناة ولأبي شديد.
 - ٢ - كذلك توفر عددٌ غير قليل من الكتب بالهند، ولم يتيسر الحصول عليها إلا بعد مشقة من خلال بعض الفضلاء، وجاء بعضها باللغة الفارسية، مما حال دون الاستفادة منها في الدراسة، ككتاب «الإكسير في أصول التفسير» للقنوجي على الرغم من حاجة الدراسة إليه.

سابعًا : خطة الدراسة :

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في باين رئيسين ، يسبقهما مدخل ، وتقفوهما خاتمة ؛ متبوعة بالملاحق والفهارس الفنية. أما المدخل ، فيشتمل على : أهمية الدراسة ، ومشكلتها ، وأهدافها ، ومحدداتها ، ومنهجها وإجراءاتها ، وصعوباتها ، وخطتها. وأما الباب الأول فقد تضمّن «واقع أصول التفسير في المؤلفات» ؛ وقد تضمن تمهيدًا وثلاثة فصول :

الفصل الأول : مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات :

وقد تضمن مبحثين :

المبحث الأول : مصطلح «أصول التفسير» بين النشأة وزمن التداول ؛ وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نشأة مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات.

المطلب الثاني : زمن تداول مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات. **المبحث الثاني :** واقع مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات ؛ وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مفهوم «التفسير» في المؤلفات.

المطلب الثاني : مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات.

الفصل الثاني : موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات :

وقد تضمّن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : «الموضوعات» في المؤلفات بين الاتفاق والافتراق.

المبحث الثاني : انتساب «الموضوعات» لأصول التفسير ؛ وفيه مطلبان :

المطلب الأول: نصّ المؤلفين على أسباب الانتساب.

المطلب الثاني: الاجتهاد في معرفة الأسباب.

المبحث الثالث: الرصد التاريخي لـ«الموضوعات».

الفصل الثالث: استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات:

وقد تضمن مدخلاً وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن»؛

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن

بالقرآن».

المطلب الثاني: مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات.

المبحث الثاني: استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة»؛ وفيه

ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن

بالسنة».

المطلب الثاني: مسألة «أوجه بيان السنة للكتاب» في المؤلفات.

المطلب الثالث: مسألة «البيان النبوي» في المؤلفات.

المبحث الثالث: كتب التفسير في المؤلفات؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات.

المطلب الثاني: كتب التفسير وإشكالية ضعف الحضور والتأثير.

وأما **الباب الثاني** فقد تضمّن «وصف المؤلفات المسماة بأصول

التفسير».

وقد سلّطنا فيه الضوء على بعض الجوانب الفنية للمؤلفات.

وقد تضمن فصلين:

الفصل الأول: أهداف المؤلفات، ومناهجها:

وقد تضمن مبحثين:

المبحث الأول: أهداف المؤلفات.

المبحث الثاني: مناهج المؤلفات.

الفصل الثاني: معلومات المؤلفات والمؤلفين:

وقد تضمن مبحثين:

المبحث الأول: بليوغرافيا المؤلفات:

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: عناوين المؤلفات.

المطلب الثاني: وسائل الإيضاح.

المطلب الثالث: معلومات النشر.

المطلب الرابع: سنوات النشر.

المطلب الخامس: طبعات المؤلفات.

المطلب السادس: نوع الوعاء.

المطلب السابع: عدد الصفحات.

المبحث الثاني: معلومات المؤلفين:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جنسية المؤلفين.

المطلب الثاني: المعاصرة.

المطلب الثالث: الوصف العلمي للمؤلفين وتخصصاتهم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وأبرز الإشكالات، والتوصيات.

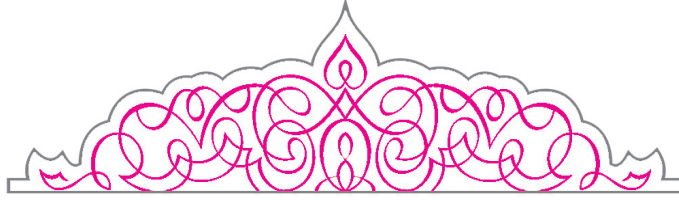
الملاحق.

الفهارس.

الباب الأول

واقع «أصول التفسير» في المؤلفات





تمهيد

يأتي هذا الباب مشتملاً على الموازنات بين محتويات المؤلفات محل الدراسة ومضامينها^(١)، وما حوته من قضايا مختلفة ومسائل متعددة؛ ولما كان هدف الدراسة الرئيس الكشف عن واقع أصول التفسير واستبانة الصورة الكلية له = كان من المنطقي أن يكون نظرها غير منحصر في التفاصيل والجزئيات؛ بل في الأطر العامة والكليات التي تشكل منها معاهد أصول التفسير، وينتظم بها بناؤه، وتشكل من خلالها صورته؛ ولذا كان من أكبر الإشكالات التي واجهتها هذه الدراسة تحديد عناصر الموازنة بين مؤلفاتٍ اختلفت في مناهجها وأهدافها ورؤاها، مما تتطلب النزول إلى ساحة المؤلفات وتبعتها مؤلفاً مؤلفاً بكافة ما اشتملت عليه من موضوعات ومباحث ومسائل

(١) نودُّ قبل الشروع في هذا الباب، التنبيه على أمرٍ مهمٍّ؛ وهو أن المؤلفات الداخلة في حدِّ الدراسة بعد استبعاد ما استُبعد من التصنيفات - كما مر - بلغت (٥٢) اثنين وخمسين مؤلفاً فقط؛ تعدُّ الحصول على (١٠) عشرة مؤلفات منها؛ فبلغ بذلك ما دخل في حيز الدراسة فعلياً (٤٢) اثنين وأربعين مؤلفاً، وهي التي كانت محلاً للموازنة.

وتطبيقات؛ حتى يمكننا الإمساك بالخيط الناظمة لنسيج أصول التفسير التي تنعقد الموازنة من خلالها، وكان من ثمرات ذلك أن كانت المحاور الرئيسة للموازنة بين المؤلفات متمثلة في ثلاثة محاور:

المحور الأول: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات:

وذلك أن المؤلفات الموضوعية قيد الموازنة قد اختارت مصطلح أصول التفسير علمًا عليها وعنوانًا لها؛ مما يدل على أن هذا المصطلح مراد لها ومقصود، وإلا لم يكن هناك فرق بينه وبين ما سواه من المصطلحات؛ ولذا كانت الموازنة عبر المصطلح بتتبع مفهومه في تلك المؤلفات من أكد الأمور التي يمكن التعرف على واقع صورة أصول التفسير من خلالها.

المحور الثاني: موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات:

وذلك أن مباحث العلوم ومسائلها وقضاياها تتشكل في صورة موضوعات تجمعها، ويتم تناولها من خلالها؛ فكان اختيار الموضوعات للموازنة بين مؤلفات «أصول التفسير» باعتبارها نسقًا كليًا تنتظم فيه قضايا ومباحث ومسائل أصول التفسير.

المحور الثالث: استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات:

وذلك أن الوقوف على المصادر التي تستقي منها المؤلفات معلوماتها له أهميته البالغة؛ إذ من تلك المصادر تتشكل مضامين المادة العلمية ويتكون نسيجها، كما أنه عبر الاستمداد تبين:

- (١) المصادر التي تشكلت منها مباحث «أصول التفسير» وقضاياها.
- (٢) طريقة المعالجة للمعلومات، وآليات توظيفها، وكيفية تشكيل مسائلها.

كما أن هذه المحاور الثلاثة - إضافة إلى ما سبق - تمثل قاسمًا مشتركًا بين مؤلفات أصول التفسير؛ مما يمنح الموازنة قوة واتساعًا وشمولاً وإحاطة.

وسينتظم هذا الباب في الفصول التالية:

الفصل الأول: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات.

الفصل الثاني: موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات.

الفصل الثالث: استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات.





الفصل الأول

مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات

ويتضمن مبحثين :

المبحث الأول:

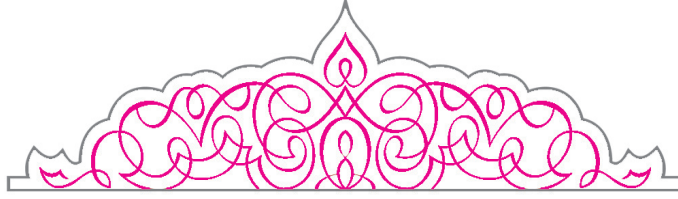
مصطلح «أصول التفسير» بين النشأة وزمن التداول.

المبحث الثاني

واقع مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات.





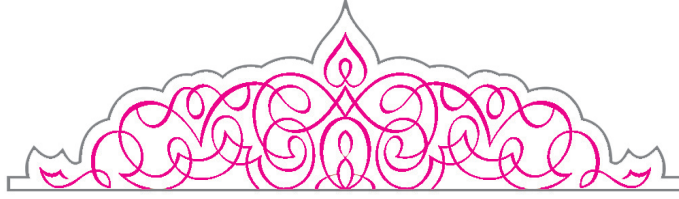


توطئة

إنَّ تتبُّع جذور النشأة للمصطلحات، والوقوف على بداياتها وتطورها، وفترات تداولها وانحسارها = أمر له أهميته الكبرى؛ لما يفتحه من آفاقٍ في إثراء الدرس التاريخي للعلوم، والوقوف على درجات التطور فيها، والتأثر الحادث بينها، ورَّصِدِ الأسباب والعوامل التي كانت وراء ذلك.

ونسعى في هذا المبحث إلى الكشف عن أقدم المؤلفات حملاً لمصطلح «أصول التفسير»، وأكثرها تأثيراً في تداوله وانتشاره.





المبحث الأول

مصطلح «أصول التفسير» بين النشأة وزمن التداول

المقصود من هذا المبحث الحديث عن نشأة مصطلح «أصول التفسير» وزمن تداوله في المؤلفات التي هي قيد الدراسة، وليس الحديث عن نشأته في التراث؛ فما سيأتي من إطلاق للحديث عن نشأة المصطلح هو مقيّد بهذا القيد.

وسينتظم هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: نشأة مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات.

المطلب الثاني: زمن تداول مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات.

المطلب الأول: نشأة مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات:

الناظر في المؤلفات المعنونة بـ«أصول التفسير» من هذه الجهة يجدها على قسمين^(١):

* قديم: وهو ما كان منها قبل المائة عام الأخيرة^(٢).

(١) ينظر: ملحق رقم (٢).

(٢) أي: ما يقع قبل عام ١٩١٤م، وقد يعبر عنه البعض بـ«الحديث» بدلاً من القديم.

* معاصر: ما كان في إطار الأعوام المائة الأخيرة.
وبعد التتبع وقفنا على أن أقدم المؤلفات حملاً لمصطلح «أصول التفسير» هي:

- (١) «الفوز الكبير في أصول التفسير» للدهلوي.
- (٢) «الإكسير في أصول التفسير» للقنوجي.
- (٣) «رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه» للقاسمي.
- (٤) «مقدمة أصول التفسير» لابن تيمية^(١).

وسوف نعرض لتلك المؤلفات عرضاً تاريخياً، مع بيان ما وقفنا عليه من أسباب في عنونها بهذا المصطلح، ثم نورد بعد ذلك بعض الملحوظات^(٢):

١ - «الفوز الكبير في أصول التفسير»: مؤلفه هو ولي الله الدهلوي، هندي الجنسية، عاش في الفترة ما بين (١١١٤هـ - ١١٧٦هـ)^(٣). ويُعدُّ كتابه هذا أقدم المؤلفات - فيما وقفنا عليه - حملاً لمصطلح أصول التفسير^(٤)، وقد ذكر في مقدمة كتابه «الفوز الكبير في أصول التفسير» رؤية خاصة به في وسم كتابه بأصول التفسير، لا يظهر من خلالها

-
- (١) سيأتي بيان سبب تأخير «مقدمة ابن تيمية» في الترتيب.
 - (٢) يجدر بنا التنويه على أن الدراسة لم تتبع المخطوطات ولا المؤلفات المفقودة؛ كما سبق بيانه.
 - (٣) ينظر: «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمى بـ«نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» (٦/ ٨٥٦)، دار ابن جزم، بيروت، ط الأولى، (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٤٩)، دار العلم للملايين، ط ١٥.
 - (٤) لم تقف الدراسة على ما يمكن الاعتماد عليه في سبب ولادة وظهور المصطلح عند الدهلوي.

أسباب يمكن لغيره البناء عليها في متابعته على تلك التسمية^(١). وهذا الكتاب ألفه الدهلوي رحمته الله بالفارسية، وترجم إلى العربية والأردية ونشر بهما^(٢).

٢ - «الإكسير في أصول التفسير»: وهو أقدم المؤلفات حملاً لمصطلح «أصول التفسير» بعد كتاب الدهلوي^(٣)؛ صاحبه هو محمد صديق خان القنوجي، هندي الجنسية، وُلِد في عام ١٢٤٨هـ، أَلَّف كتابه هذا بالفارسية، وعرّبه نور الحسن بن باقر علي الحسين الكالبوي، الذي كان معاصراً للقنوجي، والمتوفى عام ١٢٩٦هـ^(٤)، وكانت وفاة القنوجي في عام ١٣٠٧هـ. ولم نقف على كتاب «الإكسير» باللغة العربية؛ بل وصلتنا نسخة منه بالفارسية، ولذا لم يتبين لنا هل بين أسباب وسمه لكتابه بأصول التفسير أم لم يبين ذلك؟

(١) قال في مقدمة كتابه: «إنه لما فتح الله - تعالى - عليّ باباً من كتابه الحكيم، خطر لي أن أقيّد الفوائد النافعة التي تنفع إخواني في تدبر كلام الله - عز وجل - وأرجو أن مجرد فهم هذه القواعد يفتح للطلاب طريقاً واسعاً إلى فهم معاني كتاب الله - تعالى -، وأنهم لو قضوا أعمارهم في مطالعة كتب التفسير، أو قراءتها على المفسرين، لا يظفرون بهذه القواعد والأصول بهذا الضبط والتناسق، وسميتها بـ(الفوز الكبير في أصول التفسير)»؛ ص ٢٧، ٢٨.

(٢) ينظر: «الأعلام» (١/١٤٩)؛ وتجدر الإشارة إلى أن تسمية الكتاب بهذا الاسم ربما تكون من وضع المعرّب لا المؤلف كما هو معروف في المؤلفات المعرّبة؛ غير أنه - وبتأمل مقدمة الكتاب - لم ينص المعرّب على شيء من هذا، ولذلك اعتمدنا نسبته إلى الدهلوي ذاته كما هو الظاهر.

(٣) لم يظهر لنا: هل العنونة بأصول التفسير من وضعه أم من وضع المعرّب؛ فأثبتناها للقنوجي مؤلف الكتاب جرياً على الأصل.

(٤) ينظر: «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمى بـ«نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر» (٧/١١٢٨).

وأما فيما يتعلق بظهور المصطلح عند القنوجي فهناك أمور يجدر التنويه عليها :

أولاً: يحتمل أن يكون القنوجي تأثر في استعماله بكتاب الدهلوي؛ إذ هو أسبق كما مرّ، وكلاهما من الهند، ويحتمل أن يكون أطلق هذا المصطلح على كتابه ابتداءً دون معرفة بكتاب الدهلوي أصلاً؛ ويبقى الأمر بحاجة إلى مزيد دراسة وتوسع.

ثانياً: أن بين القنوجي والقاسمي معاصرة^(١)، مما قد يستنتج منه تأثر أحدهما بالآخر في استعمال المصطلح، إلا أن القنوجي أسبق بـ(٣٥) خمسة وثلاثين عاماً من القاسمي، وكتاب القنوجي قد عربّه الكالبوي المتوفى في عام ١٢٩٦هـ، مما يدل على أن كتاب القنوجي أُلّف قبل هذا التاريخ؛ فلو افترضنا أن التعريب وقع في العام الأخير للكالبوي، فيكون عمر القاسمي حينئذ (١٣) ثلاثة عشر عاماً؛ إذ إنه وُلِدَ في عام ١٢٨٣هـ، وهذا مما يبعد احتمالية تأثر القنوجي به.

٣- شرح مجموعة من ثلاث رسائل في أصول التفسير وأصول

الفقه^(٢): وهي عدد من الرسائل جمعها الإمام محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم؛ المعروف بالقاسمي، وشرحها وعنونها بأصول التفسير. وقد ولد الإمام القاسمي بدمشق عام ١٢٨٣هـ، وكانت وفاته بها في عام ١٣٣٢هـ^(٣).

(١) سيأتي الحديث عن ترجمة القاسمي عقب العرض التاريخي لمؤلف القنوجي.
 (٢) الرسالة الأولى: «في أصول التفسير» للحافظ السيوطي، والرسالة الثانية: «في أصول الفقه» لابن حزم، والثالثة: «مجمع الأصول» للحافظ جمال الدين المقدسي.
 (٣) ينظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ١٣٥).

ولم يتبين لنا بدقة الأسباب التي دعت القاسمي للعنونة بهذا المصطلح، ولكننا نورد ما وقفنا عليه من ذلك:

أولاً: كتاب «الفوز الكبير» للدهلوي أسبق - كما مرّ - من كتاب القاسمي، ولكن تعريبه لم يقع إلا بعد عصر القاسمي؛ مما يضعف معه تأثيره بالدهلوي في العنونة بهذا المصطلح.

ثانياً: بين القنوجي والقاسمي معاصرة كما سبق، ولكنّ البحث أظهر أولية القنوجي في العنونة بمصطلح أصول التفسير؛ مما قد يؤشر على احتمالية تأثر القاسمي به في هذا الصنيع^(١).

ثالثاً: يحتمل أن تكون هذه العنونة خاصة بالقاسمي ذاته، وذلك في حال استبعادنا احتمال تأثره بكتاب القنوجي؛ إذ الكتب المعربة غالباً لا تتمتع باشتهار وذيوع إلا بعد أمدٍ بعيد، وهو ما لم يحدث لكتاب القنوجي؛ لمعاصرته لكتاب القاسمي الذي سبق التنويه عنه، وكذلك لاهتمام القاسمي بقواعد التفسير في كتابه حيث عقد في بداية تفسيره ما أسماه بـ«تمهيد خطير في قواعد التفسير».

٤ - «مقدمة في أصول التفسير»: وهي لشيخ الإسلام ابن تيمية، وتأتي في المرتبة الخامسة بعد المؤلفات الأربعة السابقة من حيث قَدَم ظهور حَمَل المصطلح، لا من حيث قَدَم زمان المؤلف؛ فابن تيمية متقدّم على الدهلوي، إلا أنه لم يسمّ مقدمته بهذا الاسم المشتهر،

(١) ولعلّ مما يقوي هذا أن القاسمي علق على كتاب «حصول المأمول» للقنوجي مما يدل على معرفته به وبمؤلفاته. ينظر: أصول التفسير عند القاسمي، ص ٥٩.

وإنما هذه التسمية وَضَعَهَا محمد جميل الشَّطِّي رَحِمَهُ اللهُ (١) الذي قام بنشر رسالة شيخ الإسلام، وذلك في الفترة ما بين (١٣٠٠ - ١٣٧٩هـ) (٢)، وهي فترة حياته؛ فالمعتبر في مقدمة شيخ الإسلام هو تاريخ وَضَع هذه التسمية عليها، وليس تاريخ تأليفها أو حياة شيخ الإسلام.

وقد حاولنا تتبُّع بعض الأسباب التي دعت محمد جميل الشطي إلى تسمية مقدمة شيخ الإسلام بهذا الاسم فلاحَتْ لنا أربعة أسباب قد يكون أحدها أو جميعها سبباً في هذه التسمية، وهي كالتالي:

الأول: قول ابن تيمية في فاتحتها: «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه...»؛ فعبر الشيخ الشطي عن القواعد الكلية بالأصول وسماها «مقدمة في أصول التفسير» (٣).

الثاني: محتوى المقدمة؛ حيث تلمَّس الشطي من نظره في موضوعاتها أنها تصلح أن تكون أصولاً كلية للتفسير، كما أن للفقهِ

(١) يقول الدكتور عدنان زرزور: «وليس هناك ما يشير إلى تسميتها بـ«مقدمة في أصول التفسير»، ولكن الذي دعا الشيخ الشطي - رحمه الله تعالى - إلى تسميتها بهذا الاسم - إلى جانب موضوعها بالطبع - قول ابن تيمية في فاتحتها: «فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه...». والقواعد الكلية هي التي يُعبَّر عنها بـ«الأصول»، وإن كان لا مانع من أن تُسمَّى «مقدمة في قواعد التفسير»، ينظر: تحقيق عدنان زرزور لـ«مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية، ص ٢٤، ط الثانية، (١٣٩٢هـ = ١٩٧٢).

(٢) ينظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٧٣).

(٣) أشار لهذا السبب وما يليه الدكتور عدنان زرزور في تحقيقه للمقدمة.

أصوله وللحديث أصوله؛ فالتمس لها اسمًا على غرار بقية العلوم التي لها شقُّ نظري وآخر تطبيقي.

الثالث: أن يكون الشيخ الشطي تأثر في هذا بأحد الكتب التي سبق حَمَلها للمصطلح، مثل:

١ - «الفوز الكبير»: وذلك لأنه قد تبين بالبحث أن أول ترجمة عربية لهذا الكتاب وقعت في عصر الشيخ الشطي، ومترجمها هو محمد منير الدمشقي الأزهري، وكان معاصرًا للشطي، وكلاهما من دمشق، وإن كان الدمشقي الأزهري قد عاش بمصر أكثر عمره وتوفي بها، فلا مانع أن يكون الشطي قد استفاد من تسمية كتاب «الفوز الكبير»؛ بيد أن تحديد السابق منهما أمر متعذر، فلم يتيسر لنا معرفة: أترجم محمد منير الدمشقيُّ الكتابَ قبل أن يُسمِّي الشطي المقدمة، أم لا^(١)؟

٢ - «الإكسير في أصول التفسير»: حيث إن تعريبه أسبق من تعريب «الفوز الكبير»؛ إذ إن مُعَرِّبَهُ نور الحسن الكالبوي المتوفى في عام ١٢٩٦هـ، بينما عَرَّبَ كتاب الدهلوي منيرُ الدمشقي الأزهري المتوفى في عام ١٣٦٧هـ، فربما يكون قد وقع عليه واستفاد منه هذه التسمية.

٣ - ثلاث رسائل في أصول التفسير: قد يكون سببُ تسمية الشطي للمقدمة تأثره بتسمية القاسمي لعدد الرسائل التي جمعها وشرحها، خاصة أن الشطي من تلامذة القاسمي وممن لازموه ملازمة تامة. يقول محمد بهجة البيطار: «إن محمد جميل، هو أخونا في الطلب

(١) ينظر ترجمة منير الدمشقي في: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٣١٠).

والتحصيل على أستاذنا الجمال القاسمي، وكان معنا الشيخ حامد الفقي رحمته الله وغيره من الإخوان^(١).

٤ - «التكميل في أصول التأويل»: ويرجع احتمال تأثر الشطي بهذا الكتاب إلى معاصرة مؤلفه (الفراهي ت ١٣٤٩هـ) له^(٢)، وأنه عنون كتابه بـ«التكميل في أصول التأويل»، وهي وإن كانت تسمية ليست صريحة في أصول التفسير إلا أنها مقاربة، كما أن لفظ التأويل كثيراً ما يطلق ويُراد به التفسير.

وقد يكون الشطي استفاد من كل هذه المؤلفات، ورأى كتاب ابن تيمية يجري مجراها وينتمي إلى فئتها؛ فسمى المقدمة تأثراً بها.

فهذه مجموعة أسباب لاحت لنا بعد النظر ومحاولة تتبع أسباب هذه التسمية، وإن كان ليس عندنا ما يقطع بها إلا أن أقواها هو احتمال تأثره بالقاسمي؛ حيث إنه كان تلميذاً ملازماً له، فلا غرو أن استفاد منه العنونة بهذا المصطلح.

وإليك أبرز ما يمكن ملاحظته بعد تأمل المؤلفات السابقة:

- لم يحظ مصطلح أصول التفسير بظهور صريح في المؤلفات فيما يقرب من مائتي عام - ابتداءً من عام ١١١٤هـ حيث ميلاد الدهلوي رحمته الله إلى عام ١٣٧٩هـ وهو عام وفاة جميل الشطي إلا من خلال كتاب «الإكسير» و«مجموع الرسائل» للقاسمي، وعنونة

(١) ينظر: مقدمة محمد بهجة البيطار، وتصديره لـ«أعيان دمشق في القرن الثالث عشر الهجري» محمد جميل الشطي (٧/١).

(٢) ينظر ترجمة الفراهي في: «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» (٨/ ١٢٦٧).

الشطي لـ«مقدمة ابن تيمية»؛ مما قد يشير إلى وجود علاقة تأثير وتأثر بين هؤلاء جميعًا، وذلك إذا اعتبرنا أن كتاب «التكميل» للفراهي ليس صريحًا في التسمية بأصول التفسير.

- يلاحظ أن مؤلفين من بين الأربعة التي مرت في العرض التاريخي مؤلفوها هنود؛ وهي: كتاب الدهلوي، وكتاب القنوجي.

- أن تعريب كتاب القنوجي أسبق من تعريب كتاب الدهلوي؛ حيث عربّه نور الحسن المتوفى في عام ١٢٩٦هـ، بينما عربّ كتاب الدهلوي محمد بن منير الدمشقي الأزهري المتوفى في عام ١٣٦٧هـ.

- أن تسمية مقدمة شيخ الإسلام بهذا الاسم ليست من وضعه؛ وإنما هي من وضع مفتي الحنابلة محمد جميل الشطي.

ونخلص مما سبق إلى أمرين:

- **الأول:** أن ميلاد العنونة بهذا المصطلح كانت على يد الإمام الدهلوي في كتابه «الفوز الكبير في أصول التفسير».

- **الثاني:** أن الفترة الطويلة ما بين عامي ١١١٤هـ و ١٣٧٩هـ، هي المدة التي شهدت ميلاد المصطلح وبدء ظهوره واستعماله، ولم تحظ بظهور قويٍّ له؛ حيث لم يظهر صراحة إلا في أربعة عناوين، وفي عنوان خامس بصورة مقارنة وهو كتاب الفراهي.

كما يُلاحظ أن الظهور الأقوى والأبرز لهذا المصطلح جاء بعد ذلك؛ حيث تابعت حركة التأليف فيه، وظهرت العديد من المؤلفات

التي تحملها، والتي بلغت (١١٦) مائة وستة عشر مؤلفاً^(١) في حوالي (٥٠) خمسين عاماً، مما يدفعنا إلى محاولة البحث والتحري؛ للوقوف على أكثر المؤلفات أثراً في ذبوع هذا المصطلح وانتشاره بعد ذلك؛ وهو ما سنسلط عليه الضوء في السطور القادمة.

المطلب الثاني: زمن تداول مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات:

يعد كتاب الدهلوي أول الكتب حملاً لمصطلح «أصول التفسير» كما بينّا، لكن يبقى السؤال: هل كان كتاب الدهلوي المؤثر الرئيس والفاعل الأساسي في تداول وانتشار هذا المصطلح وذبوعه في المؤلفات الكثيرة التي أتت بعده مُعنونة بـ «أصول التفسير»، أو كان أحد المؤلفات الأخرى هو الأقوى أثراً من هذا؟

وللإجابة عن هذا نذكر بما مرّ معنا من أن هناك رواجاً حدث في الفترة ما بين (١٢٤٨ - ١٣٨٠هـ) لمصطلح «أصول التفسير»؛ وذلك عبر كتاب القنوجي، ورسائل القاسمي، وترجمة كتابي القنوجي والدهلوي، وتسمية «مقدمة شيخ الإسلام»، بالإضافة إلى وجود كتاب «التكميل في أصول التأويل».

وبعد هذه الفترة بعدة سنوات حدث انتشار لهذا المصطلح وزاد تداوله في المؤلفات، وأصبح الوقوف على تحديد أكثر المؤلفات تأثيراً

(١) سبق أن بينّا في المقدمة أن الدراسة رصدت (١١٦) مائة وستة عشر مؤلفاً معنونة بـ «أصول التفسير».

فيما جاء بعدها أمرًا متعذرًا، لكن الذي يظهر فيما وقفنا عليه من ملحوظات وما تم رصده من نتائج أنه كان لمقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية الحظ الأكبر في انتشار المصطلح وتداوله؛ وذلك للآتي:

أولاً: أن الناظر في موضوعات المؤلفات التي تلت هذه المؤلفات القديمة، وموضوعات مقدمة ابن تيمية، سيجد أن لمقدمة شيخ الإسلام حضورًا كبيرًا في كثير من المؤلفات.

ثانيًا: أن شهرة ابن تيمية وما تتمتع به مؤلفاته من ذيوع وانتشار جعل فرصة تداول مؤلفاته وتأثيرها أكبر من غيرها؛ إذ نالت «مقدمة شيخ الإسلام» الحظ الأكبر من الدراسة والشرح والتعليق والتحقيق^(١).

ثالثًا: أن كتابا الدهلوي والقنوجي هما كتابان مُعربان، ولا شك أن الاهتمام بالكتب المعربة وذيوعها وانتشارها أقل من الكتب المؤلفة باللغة العربية أصالة.

رابعًا: أن تسمية كتاب «التكميل» ليست صريحة في أصول التفسير، وإنما هي أصول للتأويل؛ مما قد يبعد أن يكون هو المؤثر بشكل كبير ومباشر في رواج مصطلح أصول التفسير وتداوله في كثير من المؤلفات فيما بعد.

خامسًا: بالنظر إلى حضور هذه المؤلفات في الكتب التي ظهرت بعدُ وحملت ذات المصطلح = ظهر لنا أن «مقدمة شيخ الإسلام» كانت هي الأكثر حضورًا وتواجدًا، وانتفاع المؤلفات بما فيها يفوق انتفاعها

(١) حيث حظيت بأكثر من تحقيق؛ كما أن لها عدة شروح.

بغيرها؛ فهي حاضرة كمصدر رئيس في كثير من المؤلفات، إما بشكل مباشر، أو غير مباشر عن طريق الاستفادة.

وقد حصرنا مصادر ومراجع المؤلفات في موضوع «مصادر التفسير» فقط^(١)؛ فكان عدد المؤلفات التي استفادت من «مقدمة ابن تيمية» في هذا الموضوع (١٧) سبعة عشر مؤلفاً، بينما استفاد مؤلفان فقط من كتاب «الفوز الكبير»، ومؤلف واحد فقط قد استفاد من كتاب «التكميل» للفراهي، ولم نلاحظ ذكراً لكتابي القنوجي والقاسمي.

فكل هذه الأسباب تدل دلالة واضحة على أن «مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية» كانت المؤثر الرئيس والفاعل الأساسي في تداول مصطلح «أصول التفسير» وانتشاره في المؤلفات^(٢).

(١) سيأتي بيان سبب اختيارنا لهذا الموضوع ومنهج الإحصاء المتبع فيه.
 (٢) كان لرسالة ابن تيمية أثر كبير في بلورة قضايا أصول التفسير التي أثارها المؤلفات، وسيأتي الحديث عن ذلك في فصل (موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات).



المبحث الثاني

واقع مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات

للمصطلح أثر كبير في بنية العلم؛ إذ هو خزانة العلم، ومستودع جزئياته، ومكنز موضوعاته وصورة دقيقة لمحتوياته^(١)؛ ولذا كان المصطلح من أهم محددات الموازنة بين المؤلفات.

وبالنظر في مصطلح أصول التفسير نجده يتركب من مفردتين؛ **الأولى**: مفردة «الأصول»، و**الثانية**: مفردة «التفسير».

ولما دخلت الدراسة إلى ساحة المؤلفات لاستكشاف مفهوم «أصول التفسير» فيها لم تجد لمفردة «الأصول» باعتبارها اللغوي والاصطلاحي، ومفردة «التفسير» باعتبارهما اللغوي شيئاً يمكن التأسيس عليه في الموازنة بين المؤلفات، لذا لم تتعرض إليهما؛ وستكون الموازنة في هذا المبحث مختصة بما يمكن تأسيس الموازنة عليه؛ والذي تمثل في مصطلح «التفسير» باعتباره الاصطلاحي،

(١) لمزيد بيان عن المصطلح وأهميته يراجع «دراسات مصطلحية» للشاهد البوشيخي، و«المصطلح الأصولي» لفريد الأنصاري.

ومصطلح «أصول التفسير» باعتباره الإضافي كما أوردتهما المؤلفات؛ ولذا سينتظم هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: مفهوم «التفسير» في المؤلفات.

المطلب الثاني: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات.

المطلب الأول: مفهوم «التفسير» في المؤلفات:

مما لا شك فيه أن تسليط الضوء على مفهوم «التفسير» يمثل أهمية كبرى في فهم واقع أصول التفسير في المؤلفات؛ إذ «التفسير» هو المقصود أصالة بتلك «الأصول»، فهو سر نشأتها وسبب وجودها، وما كانت تلك الأصول إلا لضبط ممارسته، وتقنين فهمه، وتحرير أقواله، وتحديد مصادره، ومعرفة أدواته، كما أنه بوابة الدخول إلى مصطلح «أصول التفسير»؛ لأنه جزء مصطلحه وركنه، الذي انضمت إليه ضميمته الأصول فكان ميلاداً لمصطلح جديد هو «أصول التفسير».

ومن هنا وجبت العناية باستكشاف واقع «التفسير» في المؤلفات، بغية تحديد مرادها به، وتحرير مفهومه فيها، وضبط رؤيتها له، وأثر ذلك كله على تناولها لأصول التفسير.

وقد قامت الدراسة باستقراء مؤلفات الدراسة كافة فوجدتها على

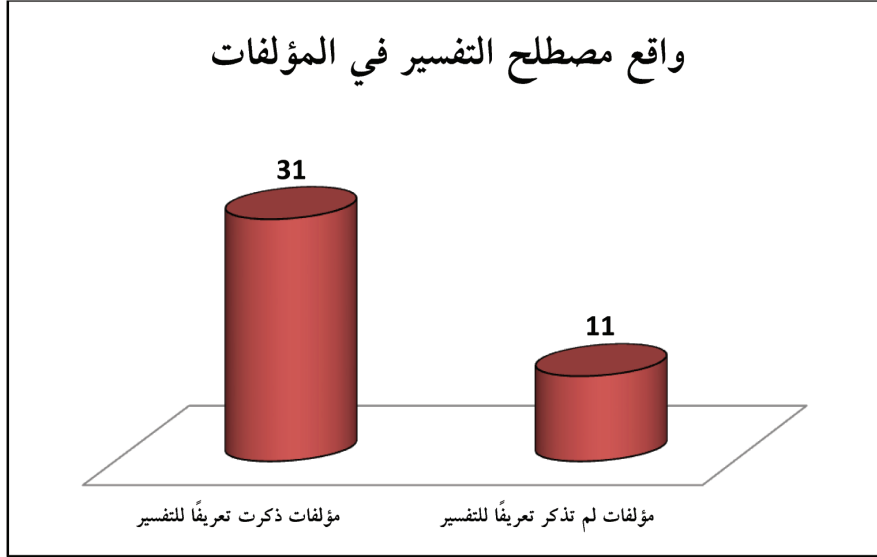
قسمين:

القسم الأول: مؤلفات لم تذكر تعريفاً للتفسير، وعدد مؤلفات هذا

القسم (١١) أحد عشر مؤلفاً.

القسم الثاني: مؤلفات ذكرت تعريفاً للتفسير، وقد بلغ عدد مؤلفات

هذا القسم (٣١) واحداً وثلاثين مؤلفاً.



رسم بياني ١

فأما المؤلفات التي لم تذكر تعريفاً للتفسير؛ فقد انطلقت مباشرة لمعالجة موضوعاتها دون أن تذكر تعريفاً للتفسير، مما أدى إلى صعوبة تصور مراد مؤلفيها بالتفسير الذي كتبوا عن أصوله. وقد حاولت الدراسة استجلاء مفهوم التفسير في تلك المؤلفات عبر تتبع تطبيقاتها واستعراض أمثلتها وتحليلها تحليلاً وافياً؛ لكن كثرة التطبيقات وتباين الموضوعات والمباحث سواء على مستوى المؤلف الواحد أو مجموع تلك المؤلفات حال دون الوصول لفهم مرادهم بالتفسير.

وأما المؤلفات التي ذكرت تعريفاً للتفسير فنورد نصوص تعريفاتها للتفسير في الجدول الآتي؛ لاستجلاء مفهوم التفسير فيها، مع مراعاة

أن التعريفات المنسوبة لكل مؤلف متفاوتة كثرة وقلة بحسب تصريح مؤلفها بما ترجح عنده واختاره أو عدم تصريحه.

أولاً: عرض التعريفات:

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
١	«الأساس في أصول التفسير»	عبد السلام المجيدي	ذكر المؤلف تعريفين: الأول: تعريف الزرقاني: أنه «علم يُبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد، من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية». الثاني: تعريف أبي حيان بأنه: «علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمّل عليها حالة التركيب، وتتمّت ذلك».
٢	«أصول التفسير»	سعود الصاعدي	نقل تعريف الزركشي بأنه: «علم يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وذلك ببيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه».
٣	«أصول التفسير وقواعده»	خالد العكّ	نقل المؤلف تعريفين: الأول: تعريف الجرجاني: وهو: «توضيح معنى الآية، وشأنها، وقصتها، والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة». الثاني: «علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه».

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
٤	«أصول التفسير ومناهج المفسرين»	زبن العسافي	نقل المؤلف أربعة تعريفات: الأول: تعريف الجرجاني: وهو: «توضيح معنى الآية وشأنها وقصتها والسبب الذي نزلت فيه بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة». الثاني: تعريف الزركشي: «علم يُفهم به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه». الثالث: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّات ذلك». الرابع: تعريف الطاهر ابن عاشور: «اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع».
٥	«أصول التفسير ومناهجه»	هلال سند	«علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».
٦	«أصول التفسير ومناهجه»	فهد الرومي	نقل المؤلف تعريفين: الأول: تعريف الزركشي: «علم يُفهم به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه». الثاني: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّات ذلك».

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
٧	«أصول في التفسير»	محمد بن صالح العثيمين	«بيان معاني القرآن الكريم».
٨	«بحوث في أصول التفسير وقواعده»	علي البودخاني	نقل المؤلف ثلاثة تعريفات: الأول: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّات ذلك». الثاني: تعريف الزركشي: «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيّها ومدنيّها، ومُحكّمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامّها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومٌ فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها». الثالث: أنه «علم يبحث فيه القرآن العزيز من حيث دلالاته على مراده بقدر الطاقة البشرية» ^(١) .
٩	«التحرير في أصول التفسير»	مساعدة الطيار	«بيان معاني القرآن الكريم».
١٠	«تفسير القرآن الكريم؛ أصوله وضوابطه»	علي العبيد	«علم يُعرَف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه».

(١) أثبتنا التعريف بحسب ما ورد في الكتاب، والأقرب أن هناك خطأ مطبعياً وقع في العبارة؛ إذ هي قريبة جداً من تعريف الزرقاني المثبت أعلاه.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
١١	«التفسير وأصوله» للمصنف الثاني الثانوي	قسم العلوم الشرعية العربية بنين	«بيان معاني القرآن الكريم وأحكامه وألفاظه».
١٢	«التنوير في أصول التفسير»	عبد السلام المجيدي	اختار المؤلف تعريفيين: الأول: «علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد؛ من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية». الثاني: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّت ذلك».
١٣	«التيسير في أصول التفسير»	عبد الحق القاضي	نقل تعريفيين: الأول: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّت ذلك». الثاني: تعريف الزركشي: «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيها ومدنيها، ومُحكّمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومًا فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعدّها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها».

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
١٤	«التيسير في أصول التفسير»	عماد علي	«هو الكشف عن معاني ألفاظ القرآن الكريم في سياقاتها حسب قواعد وأصول معروفة لفهم مراد الله تعالى من وحيه المنزل».
١٥	«الدر الثمين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»	صابر حسن	نقل المؤلف تعريفين: الأول: «علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية». الثاني: «علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه».
١٦	«الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير»	رشاد علي	نقل المؤلف أربعة تعريفات: الأول: تعريف الزركشي: «علم يُفهم به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه». الثاني: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّت ذلك». الثالث: تعريف الزركشي: «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكّيّها ومدنّيّها، ومُحكّمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامّها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومٌ فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعدّها ووعيدها،

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
			وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها». الرابع: تعريف الزُّرقاني: «علم يبحث فيه عن القرآن من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».
١٧	«دراسات في أصول التفسير»	محمد كبير يونس	«علم يهتم ببيان معاني القرآن الكريم واستخراج أحكامه وحكمه ومواعظه وعبره».
١٨	«دراسات في أصول التفسير ومناهجه»	عمر حمزة	«علم يبحث فيه عن القرآن من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».
١٩	«دراسات في التفسير وأصوله»	محيي الدين بلتاجي	نقل المؤلف تعريفين: الأول: تعريف الزركشي: «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مَكِّيِّها ومَدَنِيِّها، ومُحَكِّمِها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومٌ فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعدا ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها». الثاني: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَلُ عليها حالة التركيب، وتتمَّت ذلك».

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
٢٠	«الركيزة في أصول التفسير»	محمد الخضيري	«بيان معاني القرآن الكريم».
٢١	«علم أصول التفسير محاولة في البناء»	مولاي حماد	نقل المؤلف أربعة تعريفات: الأول: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّت ذلك». الثاني: تعريف الزركشي: «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مَكِّيَّها ومَدَنِيَّها، ومُحكَمِها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومٌ فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعداها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها». الثالث: تعريف الزركشي: «علم يُفهم به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحِكَمِهِ». الرابع: تعريف الطاهر ابن عاشور: «اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع».
٢٢	«علم التفسير؛ أصوله وقواعده»	خليل رجب الكبيسي	«علم يبحث فيه عن أحوال القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله بقدر الطاقة البشرية».
٢٣	«فصول في أصول التفسير»	مساعد الطيار	«بيان كلام الله المعجز المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم».

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
٢٤	«القول المبين في أصول التفسير ومنهاج المفسرين»	محمود عبد اللطيف	نقل ثلاثة تعريفات : الأول : «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مكيّتها ومدنيّتها، ومُحكّمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامّها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومٌ فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعدها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها».
٢٥	«مباحث في أصول التفسير»	عصام خضر	«معرفة مراد الله سبحانه وتعالى من كلامه المنزل على محمد ﷺ بحسب الطاقة البشرية».
٢٦	«مباحث في أصول التفسير»	عبد الله المنصوري	نقل المؤلف ثلاثة تعريفات : الأول : تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّت ذلك».
			الثاني : تعريف الزركشي: «علم يُفهم

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	نص التعريف
			به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه». الثالث: تعريف الطاهر ابن عاشور: «اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع».
٢٧	«معالم في أصول التفسير»	ناصر المنيع	«بيان معاني القرآن الكريم» أو «الكشف عن معاني آيات القرآن الكريم».
٢٨	«المنار في علوم القرآن؛ مع مدخل في أصول التفسير ومصادره»	محمد علي حسن	«علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».
٢٩	«الموجز في أصول التفسير»	محمد فرمان الندوي	«بيان معاني القرآن الكريم»
٣٠	«موجز في علوم القرآن وأصول التفسير»	عبد الله سلقيني	نقل المؤلف تعريفين: الأول: تعريف الزركشي: «علم يُفهم به كتاب الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه». الثاني: تعريف أبي حيان: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تُحمَل عليها حالة التركيب، وتتمّات ذلك».
٣١	«الوسيط في علم أصول التفسير»	فاضل النعيمي	«علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».

ثانياً: أبرز الملحوظات والإشكالات على التعريفات:

تتبعت الدراسة تعريفات «التفسير» التي أوردتها المؤلفات فظهر لها ما يلي:

أولاً: شيوع النقل في التعريفات: تبين للدراسة بعد النظر في المصادر الأصلية التي أحالت إليها المؤلفات في تعريف التفسير أن جُلَّ تعريفات التفسير الواردة في المؤلفات منقولة^(١)، سواء تمت نسبتها لمصادرهما الأصلية أم لا، وسواء تم نقلها بألفاظها أو حصل تصرف في بعضها، ولا يستثنى من ذلك إلا التعريفات التي تعذر القطع بأنها منقولة لدورانها بين احتمال النقل أو الابتكار أو التأثر، والمتمثلة في التعريفات التالية:

- «بيان معاني القرآن الكريم».

- «بيان معاني القرآن الكريم وأحكامه وألفاظه».

(١) من المعلومات الإضافية التي تم رصدها ويمكن الاستفادة منها أيضاً؛ أنه قد لوحظ أن: أغلب المؤلفات قد تناولت إلى جانب حديثها عن مصطلح التفسير، حديثاً عن مصطلح التأويل، ولوحظ على تناولها لهذا المصطلح ما يلي:

- أن أغلب هذا المبحث منقول في أغلب المؤلفات أو في كثيرٍ منها من كتاب «الإتقان» للسيوطي؛ إما باختصارٍ أو بإعادة ترتيب وتنظيم، دون تحرير لهذا المفهوم أو تتبعه ومناقشة الأقوال فيه.

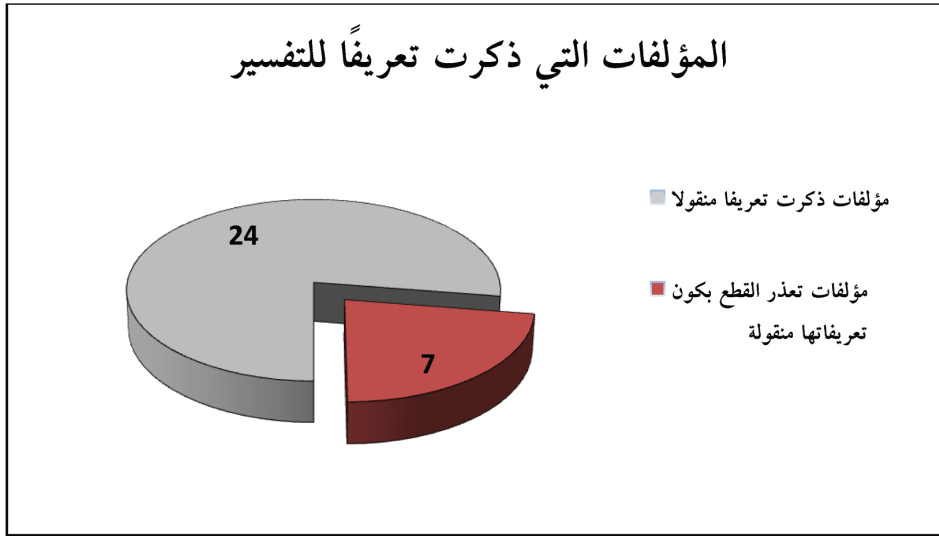
- تواردت المؤلفات التي تحدثت في هذه المسألة على بيان الفرق بين التفسير والتأويل، دون أن تتعرض لغير التأويل من المصطلحات المتداخلة مع التفسير، كمصطلح التدبر والاستنباط وغيرهما؛ ولعل هذا يكون راجعاً إلى دروج كثير من المؤلفين على النقل من «الإتقان» فذكروا ما ذكره، وأغفلوا ما تركه.

- «الكشف عن معاني ألفاظ القرآن الكريم في سياقاتها حسب قواعد وأصول معروفة لفهم مراد الله تعالى من وحيه المنزل».
- «الكشف عن معاني آيات القرآن الكريم».

وقد بلغ عدد المؤلفات التي ذكرت تعريفاً منقولاً (٢٤) أربعة وعشرين مؤلفاً.

وبلغ عدد المؤلفات التي تعذر القطع بكون تعريفاتها منقولة (٧) سبعة مؤلفات.

والرسم التالي يوضح التعريفات من حيث إمكان الحكم بكونها منقولة أو تعذر ذلك:



ثانياً: مدار أغلب التعريفات في كافة المؤلفات على (٧) سبعة تعريفات:

١ - تعريف أبي حيان.

٢، ٣ - تعريف الزركشي.

٤ - تعريف الجرجاني.

٥ - تعريف الطاهر بن عاشور.

٦ - تعريف الزرقاني.

٧ - تعريف التفسير بأنه «بيان معاني القرآن الكريم».

ومما يلاحظ هنا أن أكثر التعريفات وروداً هي تعريفات أبي حيان والزركشي والزرقاني؛ وفي الأخير إشكالات يأتي بيانها.

ثالثاً: النقل المجرد للتعريفات دون تحرير وتدقيق:

كان الاكتفاء بمجرد نقل التعريفات سمةً غالبية على المؤلفات في تناول تعريفات التفسير وطريقة التعامل معها؛ فلم يظهر لكثير من المؤلفات شيء يذكر تجاه تلك التعريفات، فالناظر في تعريفات التفسير لا يجد عرض المؤلفات لها بالشرح والبيان، ولا بالموازنة بينها، ولا بالتحليل لمراداتها، ولا بالمناقشة لإشكالياتها؛ وإنما اكتفت أكثر المؤلفات بمجرد نقل التعريفات وعدّها، مع عدم نسبتها أحياناً لمصادرهما، أو الخطأ في نسبتها أحياناً أخرى^(١)، ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

(١) ومن ذلك: نسبة تعريف الزركشي لأبي حيان؛ كما فعل ذلك صاحب كتاب «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»، ص ١٣، وكذلك نسبة تعريف الزركشي للسيوطي؛ كما فعل ذلك صاحب كتاب «الوسيط في علم أصول التفسير»، ص ٢٦.

١ - عدم مراعاة سياقات ورود التعريفات :

بعد النظر في سياقات ورود تعريفات التفسير في مصادرها الأصلية التي نَقَلْتُ عنها أغلب المؤلفات ظهر لنا أن أكثر التعريفات في المصادر الأصلية صرحت ألفاظها بتعريف «علم التفسير» لا تعريف «التفسير»؛ وهي تعريفات أبي حيان^(١)، والزركشي^(٢)، والكافيجي^(٣)، والطاهر بن عاشور^(٤)؛ بل إن الكافيجي في «التيسير» ذكر تعريفين

(١) قال أبو حيان قبل ذكر تعريفه الذي تناقلته كثير من المؤلفات: «ونبدأ برسم لعلم التفسير؛ فإني لم أقف لأحد من علماء التفسير على رسم له» البحر المحيط (١/ ٢٦)؛ وكون أبي حيان لم يقف على تعريف للتفسير طوال هذه القرون مستبعد، خاصة والكلام عن الفرق بين التفسير والتأويل الذي كان من الممكن استلحاق تعريف للتفسير منه متداول قبل زمن أبي حيان كما نجد ذلك في كتاب الراغب الأصفهاني وغيره، وكذا الناظر في شرح أبي حيان لتعريفه يجده يذكر مجموعة من العلوم التي يحتاج إليها علم التفسير.

(٢) ذكر الزركشي تعريفه الأول تحت عنوان «فصل في علم التفسير»، ثم أوردته بتعريفه قائلاً: «التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله... واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ» البرهان (١/ ١٣). فقول الزركشي: «واستمداد ذلك...» صريح في كونه يريد تعريف العلم، وينبغي ملاحظة أن التعريف المطول للزركشي يحتاج إلى تتبع لبيان مراده بدقة لظهور قدر من الاحتمال فيه لم يتيسر لنا - مع وجوده - القطع تجاهه بشيء.

(٣) ينظر التعريف السابق للكافيجي.

(٤) ذكر ابن عاشور تعريفه الذي تناقلته بعض المؤلفات في المقدمة الأولى والتي عنون لها بـ «في التفسير والتأويل وكون التفسير علماً»؛ ينظر: التحرير والتنوير (١/ ١٠). ومما يؤكد أنه أراد تعريف العلم أنه ناقش علمية التفسير، وعقد مقدمة بعنوان «المقدمة الثانية: في استمداد علم التفسير»، وكان مما فيها: «استمداد العلم يراد به توقفه على معلومات سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدونه لتكون عوناً لهم على إتقان تدوين ذلك العلم، وسمي ذلك في الاصطلاح بالاستمداد عن تشبيه احتياج العلم لتلك المعلومات بطلب المدد... فاستمداد علم التفسير للمفسر العربي والمولد من المجموع الملتئم من علم العربية وعلم الآثار، ومن أخبار العرب وأصول الفقه؛ قيل: وعلم الكلام وعلم=

أحدهما للتفسير^(١) والآخر لعلم التفسير^(٢)؛ فهل كان ذلك مقصوداً لأصحابها؛ بحيث يمكن القول بأنهم يرون فرقاً بين تعريف التفسير وبين تعريف علم التفسير، أم كان غير مقصود بحيث يمكن القول بكونهم لا يرون فرقاً بينهما؟

ولا شك أن الجواب عن مثل ذلك يحتاج إلى تتبع وبحث خاص، لم يكن من دور الدراسة أن تلج إليه؛ ولكن حسبها هنا أن تشير إلى أنه لم يظهر لها في المؤلفات التي نقلت تلك التعاريف إشارة إلى ذلك أو مراعاة له ساعة نقلها لتلك التعريفات؛ اللهم إلا مجرد إلماحات في بعض المؤلفات قبل نقلها للتعريفات^(٣)، كان من أوضحها ما ذكره صاحب كتاب «التنوير» أثناء تعرضه لنقد من قصر التفسير على أنه «بيان المعنى»؛ إذ قال: «... وقد كان علم التفسير شاملاً لأكثر من مجرد بيان المعنى؛ حين اصطلح على تسمية ذلك بعلم التفسير، بدليل التعاريف

=القراءات»؛ ينظر: التحرير والتنوير ص ١٨، ثم ذكر تنبيهاً آخر في مقدمته تلك أيضاً قال فيه: «اعلم أنه لا يعد من استمداد علم التفسير الآثار المروية عن النبي ﷺ في تفسير آيات، ولا ما يروى عن الصحابة في ذلك؛ لأن ذلك من التفسير لا من مدده، ولا يعد أيضاً من استمداد التفسير ما في بعض آي القرآن من معنى يفسر بعضاً آخر منها؛ لأن ذلك من قبيل حمل بعض الكلام على بعض، كتخصيص العموم وتقييد المطلق وبيان المجمل وتأويل الظاهر ودلالة الاقتضاء وفحوى الخطاب ولحن الخطاب ومفهوم المخالفة»، التحرير والتنوير ص ٢٧.

(١) ينظر: ص ١٢٤.

(٢) ينظر: ص ١٥٠.

(٣) ومن ذلك قول بعضهم: «لقد عرف العلماء التفسير بعد أن صار علماً على بيان معاني القرآن بعدة تعريفات»، تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه، ص ١٦، وقول آخر: «عرّف العلماء التفسير بوصفه علماً له عدة تعاريف»، علم التفسير أصوله وقواعده، ص ٦.

السابقة؛ أما في بداية الأمر قبل استقرار مصطلح علم التفسير فقد كان التفسير في عهد الرسول ﷺ والسلف الصالح يظهر بالأشكال التالية...»^(١).

ولا شك أن هناك فرقاً بين تعريف التفسير كـ«علم» حصل له الاستقرار وتتابع فيه التصنيف، وبين تعريفه باعتباره «ممارسة عملية» يحصل بها بيان معاني الآيات.

٢ - نقل تعريف الزرقاني دون التنبه لإشكالاته :

تبنت عددٌ من المؤلفات تعريف الزرقاني، ونقلته أخرى دون التنبه لعدد من الأمور؛ وفيما يلي بيانها :

أ - أن الزرقاني ناقل للتعريف من الكافيجي؛ فبالموازنة بين تعريفه وتعريف (الكافيجي) في «التيسير» ظهر لنا شبه تطابق بين التعريفين، بحيث يصح نسبة التعريف للكافيجي لكونه الأسبق زمناً؛ فقد عرّف علم التفسير بأنه «علم يبحث فيه عن أحوال كلام الله المجيد من حيث إنه يدل على المراد بحسب الطاقة البشرية»^(٢)؛ وبالرغم من ذلك فإن المؤلفات التي نقلته لم تشر إلى ذلك، لكننا أثرنا التعريف للزرقاني جرياً على صنيع المؤلفين الذين نقلوا هذا التعريف؛ إذ نسبه جُلهم للزرقاني.

ب - يلاحظ على تعريف الزرقاني أنه أخرج علم القراءات من دائرة التفسير أثناء شرحه لتعريفه^(٣)، ثم ذكر تعريف أبي حيان دون نسبة له،

(١) التنوير في أصول التفسير، ص ٢٠.

(٢) التيسير في قواعد علم التفسير، ص ١٥٠.

(٣) قال الزرقاني: «وخرج بقولنا: من حيث دلالة على مراد الله تعالى العلوم التي تبحث =

وبين أنه مفصّل لتعريفه^(١)، في حين أن أبا حيان نصّ على إدخال علم القراءات في دائرة علم التفسير؛ فقال أثناء شرحه لتعريفه: «وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات»^(٢).

ج - قدّم الزرقاني بتعريفه للتفسير وشرحه، ثم أتبعه بنقل تعريفًا آخر؛ فقال: «وعرّفوا علم التفسير أيضًا بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام»، ثم علّق على هذا التعريف بعد بيانه وشرحه مبينًا اتساع مفهوم التفسير فيه بقوله: «وهذا التعريف كما ترى يشمل كثيرًا من جزئيات ما يندرج في قواعد علم القراءات وعلم الأصول وعلم قواعد اللغة؛ من نحو وصرف ومعان وبيان وبديع»، ثم ذكر تعريفًا ثالثًا وهو تعريف أبي حيان، وبعد مراجعة شرح أبي حيان لتعريفه وموازنته بشرح التعريف الذي بين الزرقاني اتساعه؛ تبين لنا أن هناك تشابهًا كبيرًا بين التعريفين في اتساع مفهوم التفسير، ورغم هذا التشابه لم يستدرك على تعريف أبي حيان شموله لكثير من جزئيات العلوم الأخرى كما فعل مع سابقه؛ بل نصّ على أن تعريف أبي حيان مفصل لتعريفه الذي قدّمه وارتضاه.

وقد لوحظ على المؤلفات التي نقلت تعريف الزرقاني أو تبنته أنه لا

= عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالته، كعلم القراءات؛ فإنه يبحث عن أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها»، مناهل العرفان (٧ / ٢)، طبعة دار الحديث. (١) قال الزرقاني معلقًا على تعريف أبي حيان: «ومن السهل رجوعه إلى التعريف الأول؛ لأن ما ذكر هنا بالتفصيل يعتبر بيانًا لمراد الله من كلامه بقدر الطاقة البشرية في شيء من التفصيل»، مناهل العرفان، ص ٨. (٢) البحر المحيط (٢٦/١).

يوجد في أحدها تنبيه على صنيع الزرقاني هذا أو إشارة له؛ مما كان له أثر في اضطراب الحكم على حقيقة فهمها له سعة وضيقة؛ كما سيأتي بيانه في الأسطر القادمة في اتجاهات تعريف «التفسير» في المؤلفات.

ويضاف إلى ما سبق أنه يمكننا تقسيم المؤلفات من حيث تصريحها باختيار تعريف للتفسير أو لا إلى:

- مؤلفات اكتفت بالنقل المجرد للتعريفات؛ إذ اكتفى أصحاب هذا الاتجاه بمجرد نقل التعريفات دون إبداء اختيار لها أو لأحدها^(١).

- مؤلفات أظهرت اختيارها لبعض تعريفات التفسير المنقولة؛ فقدّمت لها أو أتبعته بما يفيد اختيارها إيّاها، دون إفصاح عن علة اختيارها، أو تعرّض لمناقشة التعريفات الأخرى^(٢)؛ كما أن المؤلفات التي أفصحت عن علة اختيارها لتعريف أو أكثر كانت معبرة عن رؤية خاصة لا يمكن البناء عليها^(٣).

ويلاحظ أن بعض المؤلفات التي سبق أنه تعذر علينا القطع بكون

(١) ومن ذلك المؤلفات التالية: «أصول التفسير ومناهجه» لفهد الرومي، و«موجز في علوم القرآن وأصول التفسير»، و«التيسير في أصول التفسير» لعماد علي، و«دراسات في التفسير وأصوله»، و«دراسات في أصول التفسير».

(٢) ومن ذلك المؤلفات التالية: «التنوير في أصول التفسير»، و«الوسيط في علم أصول التفسير».

(٣) ومن ذلك المؤلفات التالية: «تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»، حيث قال مؤلفه معللاً اختياره: «ولعل تعريف الزركشي هو أوضحها وأخصرها والأقرب إلى بيان المراد من التفسير»، ص ١٧، و«المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره» حيث قال مؤلفه: «وأجمع التعاريف وأجزها في تعريف التفسير هو...»، ص ٢٠٩.

تعريفاتها منقولة = قد ظهر لبعض أصحابها رؤية تحريرية تجاه تعريف التفسير؛ بغض النظر عن صواب تلك الرؤية أو خطأها^(١).

رابعاً: اتجاهات تعريف «التفسير»:

بمطالعة تعريفات التفسير الواردة في المؤلفات يتبين لنا ما يلي:

١ - أن جُلَّ التعريفات صريحة في الدلالة على سعة المراد من التفسير؛ لكون ألفاظها مصرحة بشمول التفسير لبيان معنى الآية وما يستفاد منها؛ كاستخراج الحِكم والأحكام وغير ذلك، وقد ظهر هذا بقوة في التعريفات التي وقفت الدراسة على كونها منقولة.

ويجدر التنبيه على أن الحكم باتساع المراد من التفسير هنا لا يصح تنزيله على واقع التعريفات في مصادرها الأصلية؛ لافتقار ذلك إلى بحث خاص يُجَلِّي مقاصد المعرِّفين هناك كما سبق بيانه، وإنما هو متنزِّل على واقع التعريفات في مؤلفات أصول التفسير التي اعتمدت لمصطلح «التفسير» تلك التعريفات، وانطلقت رؤيتها للتفسير منها^(٢).

٢ - أن ألفاظ بعض التعريفات محتملة في الدلالة على اتساع المراد من التفسير أو ضيقه؛ وهي تلك التعريفات المصرحة بكون التفسير هو بيان المعنى أو كشفه أو ما يقارب ذلك؛ وقد ظهر هذا في أكثر

(١) هما كتابا د. مساعد الطيار «فصول في أصول التفسير»، و«التحرير في أصول التفسير»؛ وظهر للمؤلف عنايةً بتحرير مصطلح التفسير في كتابه «التفسير اللغوي»، و«مصطلح التفسير والاستنباط والتدبر» الذي يحيل إليه عند حديثه على مصطلح التفسير؛ فقد حرَّر فيه المصطلح وناقشه بتوسع.

(٢) يستثنى من ذلك التعريف الوارد في كتاب «التفسير وأصوله للصف الثاني الثانوي»؛ فقد سبقت الإشارة إلى أنه مندرجٌ ضمن التعريفات التي تعذر علينا القطع بكونها منقولة.

التعريفات التي تعذر الحكم عليها بكونها منقولة سوى تعريف الجرجاني؛ ولذا صنفنا تعريفات التفسير الواردة في المؤلفات بحسب ذلك الواقع إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: تعريفات مصرّحة بالسعة.

الاتجاه الثاني: تعريفات محتملة.

وستناول الكلام عن كل اتجاه منهما بحسب الآتي:

الاتجاه الأول: تعريفات مصرّحة بالسعة:

ويقصد بها التعريفات التي لا تقتصر على كشف معاني الآيات، وإنما تتعداه إلى غيره؛ من بيان أحكام الآية وحكمها وكيفية النطق بألفاظها، وغير ذلك.

وقد بلغ عدد المؤلفات التي تبنت هذا الاتجاه (١٩) تسعة عشر مؤلفاً.

ويُمثّل هذا الاتجاه المؤلفات التي نقلت التعريفات التالية:

- تعريف أبي حيان: «علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تُحمّل عليها حالة التركيب، وتتمّات ذلك».

- تعريف الزركشي:

أحدهما: «علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه».

الآخر: «علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها، ثم ترتيب مَكِّيَّها ومَدَنِيَّها، ومُحَكِّمِها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصَّها وعامَّها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها». وزاد فيها قومٌ فقالوا: «علم حلالها وحرامها، ووعداها ووعيدها، وأمرها ونهيها، وعبرها وأمثالها».

- تعريف الطاهر بن عاشور: «اسمٌ للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها باختصار أو توسُّع».

- تعريف التفسير بأنه: «بيان معاني القرآن الكريم وأحكامه وألفاظه»^(١).

ولا شك أن الناظر إلى تلك التعريفات - بحسب نظرة المؤلفات لها - يظهر له اشتراكها في اتساع دائرة التفسير، بما لا يمكن معه التحديد الدقيق لمراد المؤلفات بالتفسير؛ بل يكاد الحد الفاصل بين «علوم القرآن» و«التفسير» بناءً على هذه التعريفات ينعدم لكثرة الموضوعات الداخلة تحت «التفسير»^(٢).

(١) التفسير وأصوله للصف الثاني الثانوي، ص ٥٠.

(٢) ولعل ذلك كان سبباً في أن بعض المؤلفات لما عرِّفت أصول التفسير ظهر من تعريفها مساواة أصول التفسير بعلوم القرآن، أو دخول علوم القرآن تحتها، أو كون أصول التفسير هي علوم القرآن، فقد عرِّفت أصول التفسير بأنها: «علمٌ يبحث عن المسائل التي يستند إليها المفسر في إدراك وفهم وبيان الكتاب العزيز؛ كالنسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكِّي والمدني، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وجمعه وترتيبه، ووعداها ووعيدها، وقصصها وأمثاله... إلى غير ذلك مما يتعلق بعلوم القرآن الكريم»؛ ينظر: تعريف «التيسير في أصول التفسير» لعبد الحق القاضي.

الاتجاه الثاني : تعريفات محتملة :

والمقصود بها تلك التعريفات التي احتملت السعة والضيقة، ولم يظهر لنا حقيقة الموقف منها؛ وكان مردّ هذا الاحتمال راجع في بعض التعريفات إلى طبيعة ألفاظها، وفي بعضها الآخر إلى تفاوت المؤلفات في النظرة إليها، ومن هنا يمكننا قسمتها إلى قسمين :

أولاً : تعريفات ألفاظها محتملة :

والمقصود بها تلكم التعريفات التي اقتضت ألفاظها على توضيح المعنى أو بيانه أو كشفه ولم تصرح بما سواه من استنباط أو أحكام وحكم... إلخ، ورغم أن ظاهر تلك التعريفات أقرب إلى تضيق مفهوم التفسير إلا أن الحكم باحتمالها مرده إلى وجود بعض الألفاظ المجملة المفتقرة إلى بيان صاحبها، مثل : (توضيح - بيان - كشف).

وقد بلغ عدد المؤلفات التي سارت في رحاب هذا الاتجاه (٨) ثمانية مؤلفات^(١).

وكانت تعريفاتها على النحو التالي :

- تعريف الجرجاني : «توضيح معنى الآية وشأنها، وقصتها والسبب الذي نزلت فيه، بلفظ يدل عليه دلالة ظاهرة».

(١) يجدر التنبيه هنا على أن المؤلفات التي نصّت على تعريفٍ قد بلغ عددها (٣١) واحداً وثلاثين مؤلفاً، بينما مجموع المؤلفات في الاتجاهين الواسع والمحتمل (٣٣) ثلاثة وثلاثون مؤلفاً؛ وترجع تلك الزيادة إلى وجود كتابين نصّا على تعريفاتٍ كان فيها الاتجاه الواسع والمحتمل معاً، وهما: «أصول التفسير وقواعده»، و«أصول التفسير ومناهج المفسرين».

- «بيان معاني القرآن الكريم»^(١).
- «بيان كلام الله المعجز المنزل على محمد ﷺ»^(٢).
- «الكشف عن معاني آيات القرآن الكريم»^(٣).
- «الكشف عن معاني ألفاظ القرآن الكريم في سياقاتها حسب قواعد وأصول معروفة لفهم مراد الله تعالى من وحيه المنزل»^(٤).

ثانياً: تعريفات اختلف الموقف منها نظراً لتفاوت ناقلها في فهمها:

ويمثل هذا الاتجاه تعريف الزرقاني؛ حيث عرّف التفسير بأنه: «علم يبحث فيه عن القرآن الكريم؛ من حيث دلالاته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».

وقد نقلته **(٥)** خمسة مؤلفات^(٥)، وسنعرض أولاً لتعريف الزرقاني نفسه ودلالاته ثم نتبعه ببيان موقف المؤلفات من تعريفه:

- (١) ورد في الكتب التالية: «أصول في التفسير» محمد العثيمين، و«التحرير في أصول التفسير»، و«الركيزة في أصول التفسير»، و«معالم في أصول التفسير» نقلاً عن ابن عثيمين.
- (٢) ورد في كتاب «فصول في أصول التفسير»، وأحال صاحبه عند ذكره له على تحريره لمفهوم التفسير في مؤلفين له هما: «التفسير اللغوي»، و«مفهوم التفسير والتأويل والتدبر والاستنباط والمفسر».
- (٣) ورد في كتاب «معالم في أصول التفسير».
- (٤) ورد في كتاب «التيسير في أصول التفسير» لعماذ علي.
- (٥) تجدر الإشارة إلى أن من نقل تعريف الزرقاني أكثر من ذلك، ولكننا اقتصرنا هنا على من أوردته مستقلاً أو أوردته مع غيره وأظهر اختياره له دون من أوردته مع غيره من التعريفات المصرحة بالسعة، وسيأتي بيان سبب ذلك.

١ - تعريف الزرقاني وسعة التفسير :

عبارة «مراد الله» في تعريف الزرقاني وإن كان ظاهرها الاحتمال إلا أن تتبع صنيعة بعد صياغته للتعريف يُبعد هذا الاحتمال ويؤكد أن مفهوم التفسير متسع عنده، ويدل على ذلك عدد من الأمور:

أولها : تصريحه بكون تعريف أبي حيان مفصّل لتعريفه كما سبق.

ثانيًا : تصريحه بعد ذلك أن التفسير تفسيران؛ حيث قال: «لكن التفسير على نوعين بالإجمال؛ أحدهما: تفسير جاف لا يتجاوز حل الألفاظ وإعراب الجمل وبيان ما يحتويه نظم القرآن الكريم من نكات بلاغية وإشارات فنية، وهذا النوع أقرب إلى التطبيقات العربية منه إلى التفسير وبيان مراد الله من هداياته، النوع الثاني: تفسير يجاوز هذه الحدود ويجعل هدفه الأعلى تجلية هدايات القرآن وتعاليم القرآن وحكمة الله فيما شرع للناس في هذا القرآن على وجه يجتذب الأرواح ويفتح القلوب ويدفع النفوس إلى الاهتداء بهدى الله؛ وهذا هو الخلق باسم التفسير»، وذكر أن النوع الثاني هو «الخلق باسم التفسير».

ثالثًا : ذكّره أن فائدة النوع الثاني من التفسير هي: «التذكر والاعتبار ومعرفة هداية الله في العقائد والعبادات والمعاملات والأخلاق؛ ليفوز الأفراد والمجاميع بخير العاجلة والآجلة».

وبذلك يظهر لنا جليًا أن الزرقاني مصرّح بسعة التفسير بغض النظر عن قصده تعريف «علم التفسير» أو تعريفه «التفسير»؛ فليس هذا محل البحث هنا، وقد صنّفنا تعريفه ضمن التعريفات المحتملة - رغم ظهور السعة عنده - لما سيأتي بيانه في النقطة التالية.

٢ - تعريف الزرقاني وتفاوت نظرة المؤلفات له :

يظهر تفاوت المؤلفات في التعامل مع تعريف الزرقاني من خلال النقاط الآتية :

* إيراد بعض المؤلفات لبعض العبارات الدالة على كون تعريف الزرقاني ينحو لتضييق مفهوم التفسير بخلاف التعريفات الأخرى^(١).

* نقل بعض المؤلفات له ضمن التعريفات الواسعة دون أي تعليق عليه ؛ وكأنها ترى سعة مفهومه للتفسير^(٢).

* تفضيل بعض المؤلفات لتعريف الزرقاني وانتقاد ما سواه من تعريفات «التفسير» ؛ لكون تعريفه خالياً من إشكالات التعريفات الأخرى، دون تنبه لوجود قدر من التوافق بين تعريف الزرقاني

(١) ومن ذلك :

- ما جاء في كتاب «دراسات في أصول التفسير ومناهجه»؛ حيث بيّن مؤلفه اختلاف عبارات العلماء في تعريف التفسير، ثم قال: «لكن يراد منها على وجه الخصوص...»، وأورد تعريف الزرقاني دون نسبة، ثم قال معلقاً: «وهذا التعريف لا يبعد بالكلمة عن مدلولها اللغوي السابق من البيان والكشف؛ فغاية المفسر أن يبين ويوضح ويستكشف مراد الله تعالى منه على قدر طاقته البشرية»، وبيّن أن هناك تعريفات أخرى أطال العلماء فيها، وذكر تعريف أبي حيان والزركشي المطول.

- كذلك ما جاء في كتاب «المنار في علوم القرآن»؛ حيث ساق تعريف الزركشي المطول وتعريف السيوطي وأورد شرح الزرقاني للتعريف الثاني، ثم قال: «وأجمع التعاريف وأجزها في تعريف التفسير»، وذكر تعريف الزرقاني. «المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير»، ص ٢٠٩.

(٢) ومن ذلك ما جاء في الكتب التالية: «التنوير في أصول التفسير»، و«الأساس في أصول التفسير»، و«الدر النثير»، و«الدر الثمين في أصول التفسير ومناهج المفسرين».

وبين هذه التعريفات المنتقاة، فقد صرح الزرقاني بكون تعريف أبي حيان مفصل لتعريفه كما سبق بيانه، وصرح بسعة التفاسير التي كانت محل انتقاد من المؤلفات لتعريفات غيره^(١). وقد يكون هذا التفاوت واللبس في فهمه سعة وضيقاً راجعاً إلى عدد من الأسباب؛ وهي:

الأول: الصياغة المحتملة للتعريف؛ وذلك أن دلالة مفردة «مراد الله» محتملة للسعة والضيق.

الثاني: المحترزات التي أوردها بعد صياغة التعريف، والتي قد توحى بضيق التفسير خاصة لمن لم يتابع بقية كلامه؛ حيث قال بعد تعريفه: «وخرج بقولنا: من حيث دلالته على مراد الله تعالى - العلم التي تبحت عن أحوال القرآن من جهة غير جهة دلالته، كعلم القراءات؛ فإنه يبحت عن أحوال القرآن من حيث ضبط ألفاظه وكيفية أدائها»^(٢).

(١) ومن ذلك ما جاء في كتاب «علم التفسير أصوله وقواعده»: حيث أورد مؤلفه تعريف أبي حيان والزركشي المختصر والمطول وتعريف الطبرسي بأنه: «كشف المراد عن اللفظ المشكل»، واختار ما نقله حاجي خليفة عن بعض العلماء أن علم التفسير هو: «معرفة أحوال كلام الله من حيث القرآنية، ومن حيث دلالته من حيث ما يعلم أو يظن أنه مراد الله بقدر الطاقة البشرية» ثم قال مستدرجاً: «والذي يبدو أن هذه التعاريف السابقة؛ منها ما أدخل فيه ما ليس من التفسير كتعريف أبي حيان، ومنها ما أدخل شروط المفسر وما أخذ التفسير ومصادره كالتعريف الثاني للزركشي، ومنها ما لم يكن جامعاً كتعريف الطبرسي»، ثم بين أن أوقفها وأكثرها دقة هو التعريف الأول للزركشي، والتعريف المنقول عن حاجي خليفة، واختار بعد ذلك تعريف الزرقاني قائلاً: «بيد أن ما نختاره تفسيراً جامعاً مانعاً وأكثر تحديداً لعلم التفسير هو ما اختاره الزرقاني»، وساق تعريفه وشرحه له، «علم التفسير أصوله وقواعده»، ص ٧ - ٨.

(٢) مناهل العرفان (٢/ ٧)، طبعة دار الحديث.

الثالث: أنه أورد تعريفًا مصرحًا بسعة التفسير وفيه أنه: «علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز؛ من جهة نزوله، وسنده، وأدائه، وألفاظه، ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام»، وقام بشرحه، ثم قال مستدرجًا عليه هذه السعة: «وهذا التعريف كما ترى يشمل كثيرًا من جزئيات ما يندرج في قواعد علم القراءات وعلم الأصول وعلم قواعد اللغة من نحو وصرف ومعانٍ وبيانٍ وبديع».

الرابع: تأخره في تقرير سعة التفسير بعد صياغة التعريف وإيراده محترزاته.

وهذه الأسباب هي التي جعلت الحكم على موقف المؤلفات من مفهوم «التفسير» سعة وضيقًا من خلال إيرادها لهذه التعريفات المحتملة فقط أمرًا محتملاً يحتاج إلى قرائن أخرى تثبته وتجليه، وهو ما سنسلط عليه الضوء في النقطة التالية.

الواقع التطبيقي للمصطلح في التعريفات المحتملة:

للتطبيقات دورٌ مهمٌّ في توضيح المصطلحات والمفاهيم ومدى ارتباطها وتأثيرها في المسائل المثارة، والموضوعات المختارة؛ إذ قد ينصُّ المؤلِّفُ على تعريفٍ ويتبنَّاه، ولكن تبقى درجة وضوحه وظهوره والالتزام به ومخالفته مرتبطةً بالتطبيقات والأمثلة الواردة في مؤلِّفه.

ولما كان عدم تحرير التعريفات ومناقشتها مانعًا من الحكم باتساع مفهوم التفسير أو ضيقه في هذه المؤلفات = اجتهدت الدراسة في تتبع

تطبيقات^(١) هذه المؤلفات^(٢)؛ عسى أن تظفر بما يبين اتجاهها ويجلي حقيقة موقفها في نظرتها للتفسير سعةً وضيقةً^(٣)، وهو ما سنعرض له في الجدول التالي:

جدول تطبيقات المؤلفات^(٤):

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
١	«أصول التفسير ومناهجه»	هلال سند	سعة التفسير	- جعل غاية أصول التفسير استخراج أحكام القرآن وحكمه، ومعرفة الأدلة من آياته وكشفها، ولا شك أن ذلك موحٍ بسعة التفسير عنده. - نقل مؤيداً أن المفسر يسعى إلى استنباط الأسباب، وكشف الأسرار والحكم التي كان من أجلها

- (١) المراد بالواقع التطبيقي هنا هو: أننا نقوم بتتبع كل ما هو موجود في الكتب من تنظير وشواهد وتطبيقات؛ لتبين حقيقة الموقف من قضية السعة والضيقة للمفهوم.
- (٢) تجدر الإشارة هنا إلى أننا سنكتفي بتتبع تطبيقات من أورد تعريف الزرقاني مستقلاً دون أن يورد معه غيره من التعريفات المصرحة بالسعة، أو أظهر تبنيه لتعريف الزرقاني وإن أورد معه غيره؛ بخلاف من أوردته في سياق التعريفات المصرحة بالسعة - كما سبق - لظهور فهمه سعة التفسير منه.
- (٣) قضية السعة والضيقة في مفهوم التفسير من الأمور المهمة التي اجتهدت الدراسة في تتبعها؛ لتعلقها بأصول التفسير تعلقاً كبيراً، ولها عليها أثر بالغ في ضيقها أو سعتها؛ ولذا كان من المهم في نظر الدراسة الاجتهاد في تحديد ذلك ما وجدت إليه سبيلاً.
- (٤) ننبه هنا على أنه قد تم جرد هذه المؤلفات جرداً تاماً، واستقراؤها استقراء تاماً؛ للوقوف على درجة سعة وضيقة التفسير فيها.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
				الاختلاف بين التعابير القرآنية. - عدّ التفسير الاجتماعي من أقسام التفسير من حيث الكتابة فيه، وذكر أن المفسر يعرض فيه لمشكلات المجتمع المختلفة ويقدم لها حلولها ويعالجها في ضوء القرآن.
٢	«أصول في التفسير»	محمد بن صالح العثيمين	تعذر الوقوف عليه لعدم وجود تطبيق يمكن من خلاله استيضاح وجهته.	
٣	«التحرير في أصول التفسير»	مساعد الطيار	ضيق التفسير	- قال في شرح التعريف: «خرج بقولنا: «بيان معاني» ما كان لغير المعاني؛ كبيان كيفية الأداء الذي هو من علم القراءات، أو بيان عدد آي السورة الذي هو من علم عدّ الآي، أو بيان الفوائد المستنبطة، الذي يدخل في باب الاستنباط». - جلّ تطبيقاته وأمثله لا تخرج عن كشف المعنى ولا تجاوزه.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
				- وضوح موقفه من ضيق المفهوم في كتابيه «مفهوم التفسير والتأويل والتدبر والاستنباط»، و«التفسير اللغوي»؛ حيث قطع فيهما بضيق المفهوم، واللذين يحيل عليهما عند بيانه للتفسير - كما سبق - .
٤	«التيسير في أصول التفسير»	عماد علي	سعة التفسير	- بين أن أهم ميزة لكتاب أبي السعود عنايته بالناحية البلاغية وكشفها وبيان وجوه الإعجاز ودقائق المعاني. - أثنى على «تفسير السعدي» مبيناً أنه يعنى بإبراز الحكم والأحكام وأسرار التعبير القرآني. - أثنى على «تفسير الشعراوي» بجعله التفسير القرآني منهج حياة عبر اللفات التربوية التي تهز العواطف وتدعو للتفكير والتأمل. - بين أن «تفسير الشيخ كشك» محمود في بابه لما يقدمه في التفسير من وعظ بليغ مؤثر مع عدم إغفاله الجوانب الفقهية في الآيات.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
٥	«دراسات في أصول التفسير ومناهجه»	عمر حمزة	سعة التفسير	<p>- ذكر في العلوم اللازمة للمفسر علم الأصول لحاجة المفسر إليه في استنباط الأحكام من النصوص.</p> <p>- ذكر أن التفسير قطع على يد قدامى المفسرين أشواطاً مديدة غير أن كثيراً من القضايا التي أثاروها في كتبهم لم تعد تساير عصرنا؛ لأنها ليست من معطياته الفكرية في شيء، ولذا ظهرت المدارس التفسيرية التي تسعى للربط بين القرآن وقضايا الحياة، ثم شرع في بيان تلك المدارس التي تهتم بالتفسير العلمي والأدبي الاجتماعي.</p> <p>- نقل مستظهراً أن من مميزات «تفسير الرازي» بحوثه في العلوم الكونية والكلامية ومقالات الفرق والمناظرة والحجاج، ثم بين أنه باعد بين التفسير وطالبه لكثرة توسعه، ثم استدرك بعدم وجوب سلوك الإيجاز في التفسير وضرورة وجود تفاسير كالرازي تعين الناس على اكتشاف الهداية القرآنية.</p>

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
٦	«الركيزة في أصول التفسير»	محمد الخضيري	تعذر الوقوف عليه لعدم التوسع في التطبيق ^(١) .	
٧	«علم التفسير أصوله وقواعده»	خليل الكبيسي	سعة التفسير	الظاهر من صنيع المؤلف في الكتاب هو توسعه في مصطلح التفسير؛ حيث أدخل فيه استنباط الأحكام الفقهية، والكشف عن الأسرار والدقائق اللغوية والبيانية والعلمية، ويظهر ذلك في المبحث الثاني «التفسير في العصر الحديث واتجاهاته»، وفي ص ٨٠: «العلوم التي تلزم المفسر»؛ حيث علل حاجة المفسر لأصول الفقه بأنه يعرف به كيف يستنبط الأحكام من القرآن ويستدل عليها، وكذلك في ص ١٦٦: فيما ينبغي للمفسر مراعاته عند التفسير.

(١) لم نحكم على هذا النمط من المؤلفات التي لم تتوسع في التطبيق بالسعة أو الضيق في تصورهما للتفسير؛ لأن كثرة التطبيق والتمثيل في مختلف الموضوعات والمسائل هي الكاشف الحقيقي لرؤية المؤلف للمصطلح، وبعض المؤلفات لما لم تتوافر فيها التطبيقات وتتنوع بما يكشف ذلك كشفاً لا لبس فيه؛ لم نقطع فيها بشيء.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
٨	«فصول في أصول التفسير»	مساعد الطيار	ضيق التفسير	سبق بيان سببه عند كتاب «التحرير» فهو مؤلفهما معاً. وتجدر الإشارة أن هذا الكتاب متقدم على كتاباً المؤلف اللذين حرر فيهما المفهوم؛ إلا أنه عاد بالاستدراك على الكتاب وإخراج ما هو زائد على كشف المعنى منه.
٩	«القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»	محمود صالح	سعة التفسير	جعل موضوع علم التفسير هو القرآن من حيث بيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه.
١٠	«مباحث في أصول التفسير»	عصام خضر	سعة التفسير	إذ بين أن التفسير يدخل فيه معرفة القراءات، والحلال والحرام، والوعد والوعيد، والعبر والأمثال، وأن هذا مما يُعين على فهم المعنى. ثم نقل عن الشوكاني قوله بأن مهمة المفسر تفسير الألفاظ وذكر أسباب النزول، وبيان ما يؤخذ منها من المسائل الشرعية. ثم علق بأن البحث عن دقائق الآيات والمشكلات والمسائل العلمية الدقيقة يخالف التدرج في طلب التفسير؛ فكأنه بذلك يشير إلى أن البحث عنها يعد أحد مراحل علم التفسير المتأخرة.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
١١	«معالم في أصول التفسير»	ناصر المنيع	تعذر الوقوف عليه لعدم التوسع في التطبيقات.	
١٢	«المنازل في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير»	محمد حسن	سعة التفسير	<p>- تابع غيره في تقرير أن الاستنباط الظاهر الذي لا يحتاج إلى طويلٍ فِكْرٍ ونظرٍ يدخل في التفسير، ولكن ما احتاج إلى إنعامٍ نظرٍ وطولٍ تأملٍ فيدخل في التأويل.</p> <p>- أورد أثر ابن عباس في أنه كان يفسر القرآن تفسيراً لو سمعته الروم والترك لأسلموا، في الاستدلال على تمكّن ابن عباس من التفسير، وفي هذا دلالة على سعة التفسير؛ إذ هو مما قد يجاوز كشف المعنى بكثير.</p> <p>- نقل مستظهراً قول صاحب «تفسير المنار» في بيان العلوم اللازمة للمفسر والتي بين فيها أن التفسير على مراتب؛ أدناها أن يبين بالإجمال ما يشرب عظمة القلب لله وتنزيهه ويصرف النفس عن الشر ويجذبها للخير، ومراتب عليا لا تتم إلا بفهم حقائق الألفاظ</p>

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	مؤشر التطبيق	بيان التطبيق
				والأساليب وعلم أحوال البشر، ووجه هداية البشرية كلها في القرآن، وغالبها يبين مدى سعة التفسير وزيادته عن كشف معنى الألفاظ إلى استخراج الهدايات والعبر من الآيات.
١٣	«الموجز في أصول التفسير»	محمد فرمان الندوي	تعذر الوقوف عليه لعدم وجود تطبيق يفيد في بيان ذلك.	
١٤	«الوسيط في علم أصول التفسير»	فاضل النعمي	سعة التفسير	- بين في أكثر من موطن أن غاية العلم وفائدته تتمثل في حصول القدرة والملكة في العقل البشري لاستخراج أحكام القرآن وحكمه ومعرفة مراتب الحجج والأدلة وإدراك مواطن العبر وغير ذلك. - تحدّث في الفصل الثاني والثالث والرابع عن قواعد التفسير المتعلقة بدلالة الألفاظ أو النصوص القرآنية على الأحكام، وظاهر أغلبها أنها قواعد لضبط الاستنباط من النص القرآني.

بتأمل تطبيقات المؤلفات السابقة يتبين ما يلي :

أولاً : المؤلفات التي أوردت تعريفات محتملة في ألفاظها :

بتأمل ما مرّ من تطبيقات يظهر ما يلي :

- كشفت التطبيقات في بعض المؤلفات عن كون مفهوم التفسير فيها ضيقاً؛ وقد تمثل ذلك في كتابي «فصول في أصول التفسير»، و«التحرير في أصول التفسير».

- بعض المؤلفات تعذر الحكم على اتساع مفهوم التفسير فيها أو ضيقه؛ لقلّة التطبيقات التي أوردتها فبقيت على حالها من عدم وضوح المراد من تعريفاتها سعة أو ضيقاً.

- أظهرت تطبيقات بعض المؤلفات سعة نظرتها للتفسير.

وبذلك يظهر تفاوت مؤلفات هذا اللون في نظرتها لبيان المعاني والكشف عنها سعة وضيقاً، ومدى حاجة هذا اللون من التعريفات إلى مزيد من الضبط والتحديد في عباراته التي استخدمها لتعريف التفسير لتكون معبرة بدقة عن حقيقة موقفه سعة وضيقاً.

ثانياً : المؤلفات التي نقلت تعريف الزرقاني :

أظهر استقراء واقع تطبيقات هذه المؤلفات ميلها إلى سعة التفسير؛ وهو الأمر الذي يمكن عده مؤشراً على وقوع مخالفة بين تطبيقاتها والمفهوم الذي أوردته؛ إذ قد يورد المرء تعريفاً ولا يتنبه إلى حدّه في التطبيق.

* خلاصة النظر في تعريفات «التفسير» في المؤلفات:

من خلال كل ما سبق يمكننا قسمة المؤلفات التي أوردت تعريفًا إلى قسمين:

- قسم شكل التعريف له أساس انطلاق في تصوره لحدود التفسير وهما كتابي «فصول في أصول التفسير»، و«التحرير في أصول التفسير».

- قسم لم يمكننا القطع بأن تعريف «التفسير» شكل له أساس الانطلاق في تصوره لحدود التفسير؛ وهو على ثلاثة أنواع:

* المؤلفات التي أوردت تعريفات محتملة وخلت من التطبيقات المبينة لسعة أو ضيق التفسير.

* المؤلفات التي نقلت تعريف الزرقاني منفردًا أو أظهرت اختيارها له وإن أوردته مع غيره.

* المؤلفات التي أوردت تعريفًا مصرحًا بالسعة؛ لعدم وضوح مقدار السعة فيها كما سبق.

وإذا كان هدف هذا المطلب استكشاف مفهوم «التفسير» في المؤلفات، بغية تحديد مرادها منه، وتحرير مفهومه فيها، وضبط رؤيتها له = فإن الواقع الذي فرضته تلك المؤلفات حال دون الوصول لذلك الهدف؛ لاعتماد أغلبها على نقل التعريفات، وظهور إشكال في ذلك النقل، وخلو المؤلفات من الترجيح والاختيار والموازنة بين تلك التعريفات، وكذا اتساع مفهوم التفسير في تلك المؤلفات اتساعًا تعذر مع وجوده التحديد الدقيق لمرادها بالتفسير الذي كتبت عن أصوله،

وقد أدى مجموع تلك الإشكالات إلى التساؤل عن الأساس الذي انطلقت منه تلك المؤلفات في تحديد مفهوم التفسير:

- أهو التعريف وفق رؤية المصادر الأصلية المنقول عنها؟ أم هو

التعريف وفق رؤيتها هي للتعريفات في تلك المصادر؟

- أهو التعريف لعلم التفسير؟ أم أنه التعريف لعملية ممارسة

التفسير؟ أم التعريف لكليهما؟

- أهو التفسير عبر مفهومه الضيق المنحصر في بيان المعنى؟ أم

المتسع لذلك ولغيره؟

كل ذلك وغيره جعل الوصول إلى أساس الانطلاق في تحديد مفهوم

التفسير في تلك المؤلفات متعذرًا.

وبهذا نكون قد أنهينا كل ما تيسر لنا جمعه وإيراده من معلومات

وملاحظات تتعلق بواقع مفهوم التفسير في المؤلفات، وطريقة تناولها

له؛ ليمهد ذلك الطريق للحديث عن مفهوم «أصول التفسير» وواقعه في

المؤلفات، وهو موضوع حديثنا في المبحث التالي.

المطلب الثاني: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات:

لما كان مصطلح «أصول التفسير» يمثل أساس الانطلاق لتلك

المؤلفات وجبت العناية باستكشاف مفهومه فيها؛ بغية تحديد مرادها

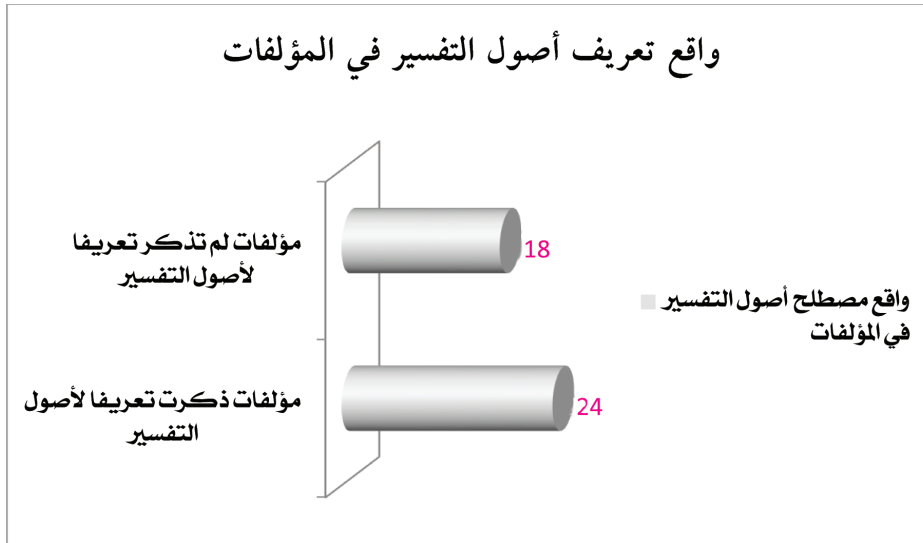
منه، وضبط رؤيتها له، وبيان أثر ذلك كله على تناولها لأصول

التفسير.

ومن هنا دخلت الدراسة إلى ساحة المؤلفات الداخلة في حد الموازنة للنظر إلى مصطلح «أصول التفسير» فيها؛ فظهر لها أن المصطلح في تلك المؤلفات لا يخرج عن صورتين رئيسيتين:

الصورة الأولى: مؤلفات ذكرت تعريفاً لأصول التفسير وعددها (٢٤) أربعة وعشرين مؤلفاً.

الصورة الثانية: مؤلفات لم تذكر تعريفاً لأصول التفسير وعددها (١٨) ثمانية عشر مؤلفاً.



رسم بياني ٣

وحتى يصح إجراء الموازنة بين هذه المؤلفات كان لابد من جعلها على قسمين:

القسم الأول: الموازنة بين المؤلفات في تعريف المصطلح عند من عرفه.

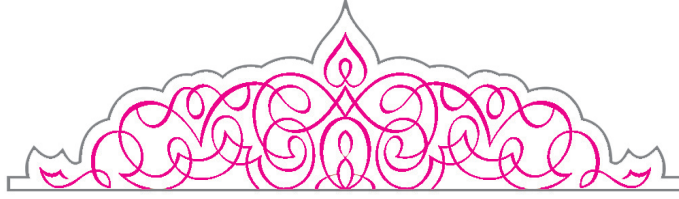
القسم الثاني: الموازنة بين المؤلفات في إطلاق المصطلح عند من لم يعرفه.

وعليه؛ سينتظم هذا المطلب في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: الموازنة بين المؤلفات في تعريفات المصطلح.

الفرع الثاني: الموازنة بين المؤلفات في إطلاقات المصطلح.

وبهذا تكون الموازنة مؤسسة على الواقع بحسب ما فرضته المؤلفات.



الفرع الأول

الموازنة بين المؤلفات في «تعريفات» المصطلح

دخلت الدراسة إلى رحاب تعريفات «أصول التفسير» في المؤلفات الداخلة في حد الموازنة^(١)؛ بغية تبين مفهوم «أصول التفسير» وواقعه في المؤلفات؛ إذ تُعدّ التعريفات الواردة للمصطلح أصرح ما يمكن الاعتماد عليه في هذا، فهي بمثابة الدليل الكاشف عن مقاصد المؤلفين بهذا المصطلح والمفصح عن مراداتهم به، ومفهومه عندهم.

وسينتظم هذا الفرع في النقاط التالية:

النقطة الأولى: تعريف أصول التفسير في المؤلفات.

النقطة الثانية: أبرز الملحوظات والإشكالات في التعريفات.

النقطة الثالثة: أنماط تعريفات أصول التفسير.

* تعريف «أصول التفسير» في المؤلفات:

بمطالعة مؤلفات الدراسة ظهر لنا أن المؤلفات التي نصّت على

(١) من الجدير بالذكر هنا أن الدراسة استقصت كذلك تعريفات «أصول التفسير» في المؤلفات الخارجة عن حد الموازنة، وسيأتي بيان ذلك.

تعريف لأصول التفسير قد بلغ عددها (٢٤) أربعة وعشرين مؤلفاً كما سبق بيانه، وسنورد نصوص تعريفاتها في الجدول الآتي؛ لاستجلاء مرادهم بـ«أصول التفسير» فيها.

عرض التعريفات:

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تعريف «أصول التفسير»
١	«الأساس في أصول التفسير»	عبد السلام المجيدي	هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى فهم القرآن وتفسيره، وتبنى عليها جزئيات التفسير، وتُعرف بها مناهج المفسرين.
٢	«أصول التفسير»	سعود الصاعدي	مجموعة القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يحتاج إليها المفسر للكشف بها عن معاني القرآن الكريم.
٣	«أصول التفسير وقواعده»	خالد العك	ذكر المؤلف أربعة تعريفات: الأول: هي المناهج التي تُحدد وتبين الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسير الآيات الكريمة. الثاني: العلم الذي يبين المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية، ويعرف الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية التي تُبنى عليها، ويظهر المصالح التي قصد إليها القرآن الكريم. الثالث: هو مجموعة من القواعد والأصول التي تبين للمفسر طرق استخراج أسرار هذا الكتاب الحكيم بحسب الطاقة البشرية، وتُظهر مواطن العبرة من أنبائه، وتكشف مراتب

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تعريف «أصول التفسير»
			الحجج والأدلة من آياته الكريمة. فهي تُعين عالمَ التفسير على فهم معانيه وإدراكِ عِبْرته وأسراره، وترسم المناهج لتعرفها، وتضع القواعد والأصول ليسيّر المفسر على منهاجها القويم في أثناء سيره. الرابع: ميزان للمفسر يضبطه ويمنعه من الخطأ في التفسير؛ ولأنه ميزان فإنه يتبين به التفسير الصحيح من التفسير الفاسد.
٤	«أصول التفسير ومناهج المفسرين»	زبن العسافي	مجموعة القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يحتاج إليها المفسر للكشف بها عن معاني القرآن الكريم.
٥	«أصول التفسير ومناهجه»	هلال سند	مجموعة القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يحتاج إليها المفسر للكشف بها عن معاني القرآن الكريم.
٦	«أصول التفسير ومناهجه»	فهد الرومي	عرفه المؤلف بتعريفين: الأول: القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروطٍ وأداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج، وما إلى ذلك. الثاني: العلم الذي يُتوصّل به إلى الفهم الصحيح للقرآن، ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره.
٧	«بحوث في أصول التفسير»	محمد الصباغ	ذكر المؤلف تعريفين: الأول: العلم الذي يحكم خطة المفسر؛ فيحول بينه وبين الخطأ في

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تعريف «أصول التفسير»
			الفهم والاستنباط، ويُعينه على أداء مهمته على الوجه الأفضل. الثاني: علم يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد مهمة ضرورية لسلامة السير في طريق هذا العلم، واشتراط شروط للمفسر يعمل على تحقيقها قبل البدء في التفسير.
٨	«التحرير في أصول التفسير»	مساعد الطيار	الأسس العلمية التي يرجع إليها المُفسّر حال بيانه لمعاني القرآن، وتحريره للاختلاف في التفسير.
٩	«تفسير القرآن الكريم؛ أصوله وضوابطه»	علي العبيد	القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير؛ فَيُبين الطريقة المثلى في شرح كلام الله وتفسيره، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروطٍ وأداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرقٍ ومصادرٍ وقواعد ومناهج، ونحو ذلك.
١٠	«التنوير في أصول التفسير»	عبد السلام المجيدي	العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلى التفسير، فتُبنى عليها جزئيات التفسير، ويُتوصل بها إلى فهم القرآن، ومعرفة مناهج المفسرين.
١١	«التيسير في أصول التفسير»	عبد الحق القاضي	علمٌ يبحث عن المسائل التي يستند إليها المفسر في إدراك وفهم وبيان الكتاب العزيز؛ كالنسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكي والمدني، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وجمعه وترتيبه، ووعده ووعيده، وقصصه وأمثاله... إلى غير ذلك مما يتعلق بعلم القرآن الكريم.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تعريف «أصول التفسير»
١٢	«التيسير في أصول التفسير»	عماد علي	هو أصولٌ وقواعد تحكّم خطوة المفسر، وتحوّل بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، وتُعينه على أداء مهمة التفسير على الوجه الأفضل.
١٣	«دراسات في أصول التفسير»	محمد يونس	العلم الذي يبحث عن الأسس والقواعد العامة التي تُعين على فهم القرآن الكريم، ومعرفة تفسيره والتمييز بين الصحيح والباطل منه.
١٤	«الركيزة في أصول التفسير»	محمد الخضيري	علمٌ يُعرّف به كيفية تفسير القرآن، والحكم عند الاختلاف فيه.
١٥	«علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء»	مولاي عمر	علم يُحدّد مصادر التفسير لكتاب الله تعالى، ويضع قواعده، ويحدد شروط المفسر لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفق مقاصد المفسر.
١٦	«علم التفسير أصوله وقواعده»	خليل الكبيسي	العلم بالأدلة والقواعد التي يتوصّل بها إلى معرفة معاني كتاب الله تعالى، واستنباط دقائقه وأحكامه.
١٧	«فصول في أصول التفسير»	مساعد الطيار	الأسس والمقدمات العلمية التي تُعين على فهم التفسير، وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل معه.
١٨	«القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»	محمود عبد اللطيف	عرّفه المؤلف بتعريفين: الأول: القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وأداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج، وما إلى ذلك. الثاني: العلم الذي يتوصل به إلى الفهم الصحيح للقرآن، ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تعريف «أصول التفسير»
١٩	«القول المنير في علم أصول التفسير»	إسماعيل بن عثمان	العلم بالأصول والقواعد التي يُعرَف بها معاني آيات الكتاب العزيز.
٢٠	«مباحث في أصول التفسير»	عصام خضر	القضايا الكلية المحيطة بجزئياتها، والتي ينبني عليها فهم القرآن، ومعرفة مراد الله بحسب الطاقة.
٢١	«مباحث في أصول التفسير»	عبد الله المنصوري	عرّفه المؤلف بثلاثة تعريفات: الأول: مجموعة من القواعد التي ينبغي أن يسير عليها المفسرون في بيان المعاني للقرآن الكريم، وتعرّف العبر والأحكام من الآيات. الثاني: هو قواعد كلية تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، وعلى التمييز في ذلك بين الحق والباطل. الثالث: هو مجموعة من الأصول والقواعد والضوابط التي يتوصل بواسطتها المفسر إلى الكشف عن معاني آي الذكر الحكيم، وما تنطوي عليه من عقائد وتشريعات وحكم.
٢٢	«المساعد في أصول التفسير في ضوء القرآن والسنة»	مصطفى سلامة	العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى فهم مراد الله عز وجل من كل آية، ومراد رسوله من كل حديث.
٢٣	«معالم في أصول التفسير»	ناصر المنيع	المقدمات والقواعد والمناهج التفسيرية التي تُعين على فهم القرآن والاستنباط منه.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	تعريف «أصول التفسير»
٢٤	«الوسيط في علم أصول التفسير»	فاضل النعيمي	عرفه المؤلف بتعريفين: الأول: العلم الذي يبين المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية، وتعرف الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية التي تبني عليها، وتظهر المصالح التي قصد إليها القرآن الكريم. الثاني: هو مجموعة من القواعد والأصول أو الضوابط التي تُبَيِّن للمُفسِّر طرقَ استخراج هذا الكتاب الحكيم بحسب الطاقة البشرية، وتُظهر مواطن العبرة من أنبائه، وتكشف مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة. ثم عرّفه باختصار بأنه: مجموعة من القواعد الأساسية والضوابط الأصولية، أو المرتكزات الأساسية التي تحكم المُفسِّر في عملية تفسير القرآن الكريم ^(١) .

(١) سبقت الإشارة إلى أن الدراسة استقصت تعريف «أصول التفسير» في المؤلفات الخارجة عن حد الموازنة فوجدت أن عدد المؤلفات التي نصت على تعريف (٨) ثمانية مؤلفات، وكانت تعريفاتها كالآتي:

١ - «القضايا الكلية المحيطة بجزئياتها والتي يبني عليها فهم القرآن ومعرفة مراد الله بحسب الطاقة البشرية»، شرح مقدمة ابن تيمية، محمد بازمول.

٢ - «العلم بوجوه القواعد الكلية وفروعها التي يتوقف عليها فهم مراد القرآن واستنباط معانيه، وكيفية الترجيح في ذلك»، أصول التفسير عند القاسمي، محمد مغربي.

٣ - «علم يتم به السعي لفهم القرآن، وبيان معانيه، والكشف عن أحكامه، وإزالة =

أبرز الملحوظات والإشكالات في التعريفات:

أولاً: أبرز الملحوظات:

بتأمل التعريفات السابقة أمكننا ملاحظة ما يلي:

١- أن التعريفات التي ذكرتها هذه المؤلفات لـ«أصول التفسير» لا

تخرج عن صورتين:

الصورة الأولى: أن تكون منقولة.

الصورة الثانية: أن تكون غير منقولة.

فأما التعريفات المنقولة فهي في المؤلفات على وجهين:

- مؤلفات صرّحت بالنقل: وهي المؤلفات المصرّحة بنسبة

التعريفات التي ذكرتها لمصادرهما الأصلية، وقد بلغ عددها (٢)

=الإشكال والغموض عن آياته بقدر الطاقة البشرية»، أصول التفسير من خلال مقدمات أشهر التفاسير، خالد الكمبودي.

٤- «الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر، ويحتكم إليها حال بيان المعاني وتحليل الاختلاف»، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، مساعد الطيار.

٥- «مجموعة الأسس والقواعد والمقدمات العلمية التي تعين على الفهم الصحيح للقرآن الكريم»، جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم، حامد الفريح.

٦، ٧- الأول: «القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يشرح بها القرآن والتي تكشف عن معانيه»، والثاني: «الأسس والمقدمات العلمية التي تعين في فهم التفسير»، أصول

التفسير في مقدمات كتب التفسير، سلمى داود.

٨- «العلم الذي يتوصل به إلى الفهم الصحيح للقرآن ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في التفسير»، جهود العلماء في بيان أصول التفسير، إبراهيم الحميضي.

ويظهر من تأمل هذه التعريفات الثمانية ومقارنتها بتعريفات المؤلفات الداخلة في حدّ الموازنة المذكورة في الجدول السابق = أنها لم تخرج عن إطار تلك التعريفات، بل

بعضها منقول عنها؛ لذا لم ندرجها في الموازنة.

مؤلِّفَيْن، هما: «الوسيط في علم أصول التفسير»، و«تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»؛ حيث نسب الأول تعريفه لكتاب «أصول التفسير وقواعده» لخالد العك، ونسب الآخر تعريفه لكتاب «أصول التفسير ومناهجه» للرومي.

- مؤلفات لم تصرِّح بالنقل: وهي المؤلفات التي لم تصرِّح بنسبة تعريفاتها لمصادرهما؛ وقد بلغ عددها (٧) سبعة مؤلفات.

ودليل نقل تلك المؤلفات لهذه التعريفات هو التطابق الحرفي بين المؤلفات التي ذكرتها، والذي يمكن مطالعته بمراجعة:

- التعريفات الواردة برقم: [٢، ٤، ٥].

- التعريفات الواردة برقم: [٣ «التعريف الثاني»، ٢٤ «التعريف الأول»].

- التعريفات الواردة برقم: [٦، ١٢].

- التعريفات الواردة برقم: [٧، ١٨].

- التعريف الوارد برقم: [٢٠]؛ فقد وجدنا تطابقاً تاماً بينه وبين التعريف الوارد في مؤلف «شرح مقدمة ابن تيمية» لبازمول^(١).

وظهور هذا التطابق دليل صريح على كون هذه التعريفات منقولة؛ فأما الحكم لأي المؤلفات بالسبق بالتعريف وأيها ناقل له؛ فقد حاولنا الوصول لذلك من خلال كافة المؤلفات المسماة بـ«أصول التفسير» التي وقفنا عليها فلم يتيسر لنا الحكم بالسابق بالتعريف أو الناقل عنه؛

(١) مع ملاحظة أن «شرح مقدمة ابن تيمية» لبازمول خارج عن حد الدراسة كما سبق بيانه؛ لذا لم ندخله في الإحصاء.

لتقارب أزمنة المؤلفات، سوى ثلاثة تعريفات أمكن من خلال بعض الدلائل معرفة السابق بالتعريف والناقل عنه، وهي: تعريف «خالد العك» الوارد في الجدول برقم (٣)، «التعريف الثاني»، وتعريف «محمد الصباغ» الوارد في الجدول برقم (٦)، وتعريف «فهد الرومي» الوارد في الجدول برقم (٧)؛ فقد نقل تلك التعريفات دون التصريح بنسبتها لهم كلٌّ من: كتاب «الوسيط في علم أصول التفسير»^(١)، وكتاب «التيسير في أصول التفسير»^(٢) لعماد علي، وكتاب «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»^(٣).

وأما التعريفات غير المنقولة: فهي التعريفات التي لم نقف على دلائل كونها منقولة؛ وهي تمثل أغلب المؤلفات، وقد بلغ عدد مؤلفات هذه الصورة (١٦) ستة عشر مؤلفاً.

٢- أن أغلب التعريفات لم تخرج في تعريفها للأصول عن معنى كلمة «أصل» في اللغة أو ما هو مستفاد منها؛ فنجد (أسس عامة -

(١) يظهر ذلك من تصريح كتاب «الوسيط» بنسبة أحد التعريفات لكتاب خالد العك كما سبق ذكره في الجهة الأولى، كما أن كتاب خالد العك أحد المصادر التي اعتمد عليها «الوسيط»، وكونه أسبق ظاهرٌ من خلال تواريخ النشر والطباعة، فقد نُشرت الطبعة الثانية لكتاب العك سنة ١٩٨٥م، بينما كانت الطبعة الأولى لكتاب «الوسيط» سنة ٢٠١٤م.

(٢) فقد نُشرت الطبعة الأولى لكتاب الصباغ سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، بينما كانت طبعة كتاب «التيسير» سنة ٢٠٠٦م، فضلاً عن اعتماد الأخير كتاب الصباغ من مراجعه كما يظهر ذلك بمراجعة قائمة مراجع الكتاب.

(٣) وقفت الدراسة على كون طبعته الأولى متأخرة عن طبعة كتاب الرومي الرابعة بـ (٧) سنوات، وقد نقل التعريف حرفياً، كما نقل حرفياً بعض المباحث من كتاب الرومي دون نسبة! ينظر: مبحث نشأة علم التفسير ومراحلها، ومبحث أصول التفسير في الكتابين؛ إضافة إلى كون كتاب الرومي أكثر شهرة وتداولاً.

قواعد كلية - مرتكزات أساسية) وهكذا^(١)، دون ظهورٍ للتمايز الحاصل بين التعريف اللُّغوي والاصطلاحي لأصول التفسير فيها.

٣- وَرَدَ التعبيرُ عن «الأصول» بـ«المناهج» في عدة تعريفات، بينما تعتبرها عددٌ من التعريفات من غايات العلم وثَمَراته.

٤- أن التعبير عن «الأصول» بـ«القواعد» حظي بحضورٍ كبير في التعريفات، على اختلاف بين المؤلفين في ذلك: فمنهم من أطلقها بغير قيدٍ، ومنهم من قيدها بوصفٍ، ومنهم من أتبعها أو عَطَفَ عليها ما يُقارِبها.

فيتحصّل لنا من خلال هذا ثلاث صورٍ في ورود كلمة «قواعد» في التعريفات، وهي كالتالي:

الصورة الأولى: من أطلقها بغير قيد:

وهذا كقول بعضهم: «هو القواعد التي يُتوصّل من خلالها...» إلخ.

الصورة الثانية: من قيدها بوصفٍ^(٢):

وقد تنوّعت هذه الأوصاف من حيث التعبير عنها بـ«القواعد الكلية، أو القواعد العامة، أو القواعد الأساسية، أو القواعد الصحيحة».

(١) «الأصول» في اللغة جمع «أصل»، وهو أسفل الشيء وأساسه؛ يقال: أصل الحائط، ويُقصد به الجزء الأسفل منه، ثم أُطلق بعد ذلك على كلّ ما يستند ذلك الشيء إليه حسّاً أو معنّى، فقيل: أصل الابن أبوه، وأصل الحُكم آيةٌ كذا أو حديث كذا، والمراد ما يستند إليه. ينظر: «المصباح المنير» مادة (أصل).

(٢) هذا التقيد للقواعد يكون بجعلها كليةً أو جزئيةً؛ فبعض التعريفات تُقيد القواعدَ بعبارةٍ قد تجعلها قواعدَ كليةً أو جزئيةً، وبعضها يُفهم ذلك منه ليس بالقيد المذكور، وإنما بصياغةٍ بقبية التعريف، كتعريفٍ من عرّفه بـ«القواعد الصحيحة».

الصورة الثالثة: مَنْ عَطَفَ عَلَيْهَا مَا يَقَارِبُهَا: وهذا كثيرٌ في التعريفات، مثل: «الأسس، والمقدمات، والمناهج، والطرق، والأصول، والأدلة، والضوابط».

٥ - أن أغلب المؤلفات لم تنحُ إلى تحرير تعريفها لـ«أصول التفسير»، ولم تتعرض إلى شرحه بتحليل أجزائه، وتحديد أركانه، وبيان مشتملاته ومحترزاته، وبيان الفروق بينه وبين التعريفات الأخرى، ولم يخرج عن هذه الطريقة إلا مؤلف واحد^(١).

٦ - بعض المؤلفات ذكرت أوصافاً ونعوتاً لـ«أصول التفسير» دون نصٍّ على قصدتها التعريف، فنقلتها بعض المؤلفات باعتبارها تعريفاً لـ«أصول التفسير»؛ لذا آثرنا اعتبار هذه الأوصاف والنعوت تعريفات لأصول التفسير جرياً على صنيع المؤلفين الذين نقلوها بهذا الاعتبار، ومن تلك المؤلفات:

أ - كتاب «أصول التفسير وقواعده» لخالد العك: فقد نقل عنه صاحب كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء» النقول الثلاثة الأخيرة المثبتة في جدول التعريفات باعتبارها تعريفاً لأصول التفسير، وكذا صاحب كتاب «الوسيط في علم أصول التفسير»؛ حيث ذكر التعريف الثاني والثالث وإن لم ينسب الثاني.

ب - كتاب «بحوث في أصول التفسير» للصباغ: فقد نقل عنه صاحب كتاب «أصول التفسير عند القاسمي» النقل الأول المثبت في

(١) هو كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء»؛ حيث اجتهد مؤلفه في تتبع واستقراء تعريفات العلم السابقة لتعريفه ومناقشتها، ثم صاغ تعريفه بعد ذلك.

جدول التعريفات باعتباره تعريفاً لأصول التفسير، وكذا صاحب كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء» فقد نقل عنه النقل الثاني المثبت في الجدول باعتباره تعريفاً لأصول التفسير.

٧ - ظاهراً في تعريفات أصول التفسير النظر إلى التفسير فيها باعتباره ممارسة عملية لبيان المعاني أكثر من النظرة إليه باعتباره علماً كما كان الحال في تعريفات التفسير؛ حيث ذكرت كثير من التعريفات العبارات التالية:

- (تعين على أداء مهمة التفسير).
- (تعين على فهم التفسير ومعرفة الاختلاف).
- (بيان الطريقة المثلى في التفسير).
- (تحكم خطة المفسر وتحول بينه وبين الخطأ في الفهم).
- (التمييز بين الصحيح والباطل من التفسير).
- (طرق استخراج أسرار الكتاب الحكيم).
- (الكشف عن مراتب الحجج والأدلة)^(١).

وهذا يثير التساؤلات عن مدى قوة الارتباط بين تعريفات التفسير بمفهومه المتسع الشامل لكونه علماً أو ممارسة عملية وتعريفات «أصول التفسير» التي انحسر فيها شمول التفسير وسعته في دائرة النظر إليه باعتباره ممارسة عملية.

ومما سبق يتضح أن: عدم تحرير المراد من «أصول التفسير» بدقة

(١) يلاحظ تفاوت عبارات المؤلفات في ذكر المراد من «أصول التفسير» وتحديد وظائفه، وستأتي الإشارة إلى هذا التفاوت في الحديث عن اضطراب مفهوم «أصول التفسير».

وتمييزه عما سواه؛ كان هو السمة الغالبة والصفة الملازمة لأكثر تعريفات «أصول التفسير» في المؤلفات، سواء في هذا من نقل تعريفًا لأصول التفسير، أو من صاغ تعريفًا خاصًا به.

ثانيًا: أبرز الإشكالات:

الناظر في التعريفات السابقة لمصطلح «أصول التفسير» وما تبعها من ملحوظات يظهر له بجلاء حجم التفاوت الواقع في تعريفات «أصول التفسير» ومدى تباينها، وهذا التفاوت والتباين أنتج إشكالات كثيرة كان من أبرزها وأهمها اضطراب مفهوم أصول التفسير بين المؤلفات، ولذا خصصناه بمزيد من البيان والتتبع:

اضطراب مفهوم «أصول التفسير»^(١):

من شأن التعريفات أن ترفع الغموض عن المعارف وتزيدها بيانًا واستقرارًا؛ لكن الدراسة - في تتبعها لتعريفات «أصول التفسير» - لم تظفر بذلك بل وقفت على ضده، فقد كشف التفاوت الواضح بين المؤلفات في تعريفاتها لأصول التفسير عن حالة الغموض وعدم الاستقرار التي تكتنف هذا المصطلح وتحيط به، والتي يمكننا رصدها أيضا والتأكيد عليها عبر الآتي:

١ - تفاوت وظائف «الأصول»:

تباينت وظائف أصول التفسير في التعريفات^(٢)، واختلفت نظرة كلِّ

(١) وقد صرَّح باضطراب المفهوم أيضًا صاحب كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء» ص ٤٦.

(٢) ينظر تفصيل الوظائف في ملحق رقم (٦).

مؤلف لها اختلافًا كبيرًا؛ فتارة تجد مؤلفًا يذكر أن وظيفة أصول التفسير هي فهم القرآن، وآخر يذكر أن وظيفتها فهم التفسير، وتارة تجد مؤلفًا آخر يذكر أن وظيفة الأصول بيان ما يتعلق بالمفسر من آداب، وتجد رابعًا يذكر أن وظيفة الأصول هي بيان المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون في استنباط الأسرار القرآنية، وآخر يذكر أن وظيفة الأصول هي فهم مراد الله من كل آية وفهم مراد رسوله من كل حديث... إلخ.

والقدر المشترك بينها الذي أمكننا ملاحظته تمثل في: بيان المعنى؛ فهو القاسم المشترك الذي نبهت عليه أغلب التعريفات باعتباره وظيفة رئيسة للأصول.

ولا شك أن هذا التفاوت الظاهر وعدم الاتفاق بين التعريفات على وظائف محددة وغايات موحدة، يدل بوضوح وجلاء تامين - كما سبق - على اضطراب في مفهومه، وعلى غموض مكتنف له ومحيط به؛ إذ تصوّر الوظائف في التعريف ينبنى على تصوّر العلم وجزئياته وما يتركب منه، فإذا كان حال الوظائف متفاوتًا إلى هذا الحدّ كشف هذا عن درجة كبيرة من عدم وضوح المصطلح.

على أنه يمكن أن يُعترض على ذلك: بأن تفاوت المؤلفات في ذكر الوظائف لا يدلّ دائمًا على اضطراب المفهوم؛ بل قد يكون مرجعه إلى أن بعض المؤلفين يذكر وظائف لا يذكرها غيره، ويسلط الضوء على ناحية لم يتناولها سواه.

وهذا الاعتراض إنما يصح فيما كان التفاوت فيه مبنياً على رؤية

واضحة اختطَّها كل مؤلِّف لنفسه وحرَّرها، أما والحال أن تعريفات «أصول التفسير» - كما سبقت الإشارة - معظمها غير محررة ولا قائمة على رؤية معينة فلا يصدق ذلك، وإلا لما أمكن الحكم بالاضطراب وعدم الغموض في كثير من الأشياء لكون التفاوت في كثير من الأحيان يمكن جمع زمامه بهذه الطريقة.

٢ - وجود بعض العبارات المجملة في التعريفات:

الناظر في تعريفات أصول التفسير يجد بعض العبارات المجملة التي هي نفسها بحاجة إلى تعريف وشرح وبيان لتحديد المراد بها كعبارات «المقدمات العلمية، المرتكزات الأساسية، الأسس العامة»، ومعلوم أن المراد من التعريفات ضبط المعرَّفات لتتمايز عن غيرها ويزول الخلط بينها وبين متداخلاتها ومشاركاتها ويفهم المقصود منها بدقة، ولما كانت الألفاظ هي السبيل المحقَّق لذلك تعيَّنت العناية بألفاظ التعريفات لتؤدي دورها في تجلية المعرِّف وبيانه، غير أنا من خلال تتبعنا لتعريفات أصول التفسير المذكورة في هذه المؤلفات وقفنا على كثير من العبارات المجملة التي تختلف الأفهام في تفصيلها وتحديد المراد منها بحيث يمكن فهمها على أكثر من وجه متفاوت، وهو ما يتعذر معه اعتبارها حدًّا ضابطًا أو مقربًا لأصول التفسير، وذلك دالٌّ على قدر من الغموض يحتم بالمصطلح مما دفع بعض المعرِّفين له إلى اللجوء لتلك العبارات المجملة التي لا تثمر بيانًا ولا تنتج وضوحًا.

٣ - عدول معظم التعريفات إلى أسلوب التعريف بالغاية والوظيفة:

أسلوب التعريف بالغاية والوظيفة معتبر في التعريفات وشائع، إلا أن غلبته على تعريفات أصول التفسير واعتماد معظم مؤلفات أصول

التفسير له، وندرة أو غياب ما سواه من أساليب التعريف يدل على عدم القدرة على توصيف المراد بالمصطلح توصيفاً دقيقاً، ويشير إلى بعض مساحات الغموض التي تحتف به.

* أنماط تعريفات «أصول التفسير»:

بالنظر في تعريفات أصول التفسير فإنه يظهر لنا نمطين من التعريف:
النمط الأول: لم يظهر فيه تأثيره بغيره: وهي التعريفات التي عرفت أصول التفسير باعتبار جزئيه لا باعتبار تركيبه، والجدول التالي مشتمل على تعريفات هذا الاتجاه:

م	اسم الكتاب	التعريف
١	«أصول التفسير»	مجموعة القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يحتاج إليها المفسر للكشف بها عن معاني القرآن الكريم.
٢	«أصول التفسير ومناهج المفسرين»	مجموعة القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يحتاج إليها المفسر للكشف بها عن معاني القرآن الكريم.
٣	«أصول التفسير ومناهجه» هلال سند	مجموعة القواعد الصحيحة والطرق المثلى التي يحتاج إليها المفسر للكشف بها عن معاني القرآن الكريم.
٤	«التيسير في أصول التفسير» عبد الحق القاضي	علم يبحث عن المسائل التي يستند إليها المفسر في إدراك وفهم وبيان الكتاب العزيز، كالناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكي والمدني، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، إلى غير ذلك مما يتعلق بعلوم القرآن الكريم.

م	اسم الكتاب	التعريف
٥	«علم التفسير أصوله وقواعده»	العلم بالأدلة والقواعد التي يتوصل بها إلى معرفة معاني كتاب الله تعالى، واستنباط دقائقه وأحكامه.
٦	«القول المنير في علم أصول التفسير»	العلم بالأصول والقواعد التي يُعرّف بها معاني آيات الكتاب العزيز.
٧	«مباحث في أصول التفسير» عصام خضر	القضايا الكلية المحيطة بجزئياتها والتي ينبني عليها فهم القرآن، ومعرفة مراد الله بحسب الطاقة.
٨	«مباحث في أصول التفسير»	مجموعة من القواعد التي ينبغي أن يسير عليها المفسرون في بيان المعاني للقرآن الكريم، وتعرّف العبر والأحكام من الآيات. أو هو مجموعة من الأصول والقواعد والضوابط التي يتوصل بواسطتها المفسر إلى الكشف عن معاني أي الذكر الحكيم، وما تنطوي عليه من عقائد وتشريعات وحكم.
٩	«المساعد في أصول التفسير في ضوء القرآن والسنة»	العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى فهم مراد الله من كل آية، ومراد رسوله من كل حديث.
١٠	«معالم في أصول التفسير»	المقدمات والقواعد والمناهج التفسيرية التي تعين على فهم القرآن والاستنباط منه.

وبالنظر في هذه التعريفات نجد أنها عرّفت مفردة «أصول» باعتبارها اللغوي أو ما يقاربه، بينما عرّفت مفردة «التفسير» باعتبارها الاصطلاحية^(١)؛ بحيث يمكن للناظر في التعريف التمييز بين تعريف كل مفردة على حدة.

(١) ينظر تعريفات «التفسير» التالية للموازنة بينها وبين تعريفات «أصول التفسير» المذكورة في الجدول السابق من جهة بيانها لمفردة «التفسير»:

وقد أدى هذا الاختلاف في زوايا النظر إلى كون تعريفات أصول التفسير في هذا النمط قد عبرت عنه في حالته الإفرادية ولم تدل عليه في حالته التركيبية؛ مما جعلها سابحة في فضاء غير منضبط، لا يمكن تحديد المراد منها ولا تمييز أصول التفسير من خلالها عما سواها.

وقد كان عدول هذه التعريفات عن تعريف «أصول التفسير» مركَّباً إلى تعريفه باعتبار مفرديه دالاً على عدم وضوح الصورة الكلية لأصول التفسير والمراد منها باعتبارها التركيبي، ولعل هذا يشير إلى حالة حاصلة من العجز عن تحرير التعريف ألجأت أصحابها إلى الرضى بما هو شائع من تعريف الأصول لغة وبما هو شائع من تعريف التفسير اصطلاحاً.

-
- ١ - فقد عرف الزركشي التفسير بأنه «علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه».
- ٢ - وعرفه أبو حيان بأنه «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب، وتتمت ذلك».
- ٣ - وذكر الزرقاني في تعريفه أنه «علم يبحث فيه عن القرآن الكريم من حيث دلالة على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية».
- ٤ - وعرفه قوم بأنه «علم يبحث فيه عن أحوال الكتاب العزيز من جهة نزوله وسنده وأدائه وألفاظه ومعانيه المتعلقة بالألفاظ والمتعلقة بالأحكام».
- ٥ - وذكر آخرون أنه «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب، وغير ذلك كمعرفة النسخ وسبب النزول، وما به توضيح المقام كالقصة والمثل». وعرفه غيرهم بأنه «علم يبحث في نزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النازلة فيها ثم ترتيب مكيتها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، وناسخها ومنسوخها، وخاصها وعامها، ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها».

النمط الثاني: نمط ظهر فيه تأثيره بغيره؛ وفيه اتجاهان:

الاتجاه الأول: تعريفات ظهر تأثيرها بتعريف «أصول الفقه».

الاتجاه الثاني: تعريفات ظهر تأثيرها بـ «مقدمة ابن تيمية».

وإليك بيان ذلك:

الاتجاه الأول: التعريفات التي ظهر تأثيرها بتعريف «أصول الفقه»:

لا يخفى ما بين العلوم الشرعية من تداخل، وما بينها من تأثير وتأثر؛ فلا غرو أن استفاد بعضها من بعض، وربما كان ذلك دافعاً لبعض المؤلفين لاستمداد تعريفهم لأصول التفسير من تعريفات أصول الفقه؛ وذلك لما بينهما من تشابه ملحوظ من حيث كونهما سياجاً يضبط نسق الفهم ويؤقننه.

ويمكننا رصد تأثير تعريفات أصول التفسير بأصول الفقه في هذا الاتجاه من خلال تأمل تعريفاتهما والوظائف والجزئيات المشتركة بينهما، من خلال الجدول التالي:

م	عناصر المقارنة	أصول الفقه	أصول التفسير
١	التعريفات	<p>لأصول الفقه تعريفات كثيرة، أشهرها اثنان^(١):</p> <p>الأول: «العلم بالقواعد الكلية؛ التي يُتوصَّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية».</p> <p>الثاني: «معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد».</p>	<p>وأما ما ورد في هذا الاتجاه من تعريفات لأصول التفسير، فهي:</p> <p>الأول: «هو العلم بالقواعد التي يُتوصَّل بها إلى فهم القرآن وتفسيره، وتُبنى عليها جزئيات التفسير، وتُعرف بها مناهج المفسرين»^(٢).</p> <p>الثاني: «العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلى التفسير، فتُبنى عليها جزئيات التفسير، ويُتوصل بها إلى فهم القرآن، ومعرفة مناهج المفسرين»^(٣).</p> <p>الثالث: «علم يحدد مصادر التفسير لكتاب الله تعالى، ويضع قواعده ويحدد شروط المفسر؛ لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفق مقاصد المفسر»^(٤).</p>

(١) ينظر: «روضة الناظر» لابن قدامة (٩/١)، مؤسسة الريان، ط ٢، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م)، و«علم أصول الفقه» لعبد الوهاب خلاف ص ١٢، دار الحديث، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م).

(٢) وهو تعريف كتاب: «الأساس في أصول التفسير».

(٣) وهو تعريف كتاب: «التنوير في أصول التفسير».

(٤) وهو تعريف كتاب: «علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء».

٢	عناصر المقارنة	أصول الفقه	أصول التفسير
٢	الوظائف	وقد نصت هذه التعريفات على ثلاثة وظائف رئيسة: - الوصول إلى استنباط الأحكام من أدلتها. - معرفة دلائل الفقه. - بيان حال المستفيد.	وقد نصت هذه التعريفات على ثلاثة وظائف رئيسة: - الوصول إلى فهم المعنى. - تحديد مصادر التفسير. - بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط ومناهج.

وبذلك يظهر للناظر قوة التأثير الحاصلة بين تعريفات «أصول التفسير» و«أصول الفقه»؛ بل قد وجدنا أحد المؤلفين الذين ظهر تأثير تعريفهم بأصول الفقه عند تعريفه لأصول التفسير يصرح بما أثبتناه من ذلك التأثير قائلاً: «إذا كان تعريف أصول الفقه: هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه؛ فإن أصول التفسير هو: العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى التفسير»^(١).

وكون هذه التعريفات مستمدة من أصول الفقه وتعريفاته بدرجة كبيرة ومتأثرة به - مع بعض التعديل الذي فرضه مقام إضافة الأصول إلى التفسير - يدل على عدم تبلور الخصائص والسمات الخاصة بأصول التفسير؛ إذ الاشتراك بين العلوم وإن كان أصلاً مقررًا لا يسوغ لأحد إنكاره؛ إلا أن هذا الاشتراك لا يلغي اختصاص كل علم بسماته، ولا يمنع تمايز كل علم منها عن الآخر، وهو ما يفتح الطريق لبلورة تلك الخصائص والسمات بشكل يضبط حدود تأثيرها، وحدود استقلالها^(٢).

(١) «التنوير في أصول التفسير» ص ٣٩.

(٢) ظهر تأثير بعض المؤلفات بأصول الفقه على مستوى التعريف فحسب، وأخرى ظهر =

الاتجاه الثاني: التعريفات التي ظهر تأثيرها بـ «مقدمة ابن تيمية»:

الناظر في تعريفات هذا الاتجاه يلمح تأثراً واضحاً بما ذكره ابن تيمية من أغراض تأليفه في مقدمة رسالته الموسومة بـ «مقدمة في أصول التفسير»، وسنعرض ما ذكره ابن تيمية، ثم نعقد مقارنة بينه وبين هذا الاتجاه من التعريفات؛ لنرصد هذا التأثير ودرجته.

* أغراض ابن تيمية من تأليف رسالته:

ذكر ابن تيمية في أول رسالته سبب تأليفه لها، فقال: «سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل»^(١).

ونستطيع أن نجمل هذه الأغراض في النقاط التالية:

- الوصول إلى فهم القرآن وتفسيره.

- التمييز بين الأقوال؛ بيان صحيحها من باطلها.

وإذا ما قارناً بين تعريفات هذا الاتجاه وبين ما ذكره ابن تيمية؛ فإنه يظهر لنا جلياً شدة تأثيرها به، سواء على مستوى المعاني، أو على مستوى الألفاظ. وفيما يلي بيان لذلك:

=تأثرها على مستوى المعالجة والموضوعات دون التعريف، ويبقى رُصد درجات التأثير بأصول الفقه خاصة على مستوى المعالجة والموضوعات بحاجة إلى دراسة خاصة؛ لعدم ظهور الفرق بين تناول بعض الموضوعات ومعالجتها في «أصول التفسير» أو «أصول الفقه».

(١) مقدمة أصول التفسير، تحقيق/ عدنان زرور، ص ٣٣.

ملاحظات	الوظيفة	التعريف	اسم الكتاب	م
		<p>ذكر المؤلف أربعة تعريفات:</p> <p>الأول: هي المناهج التي تُحدد وتبين الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسير الآيات الكريمة.</p> <p>الثاني: العلم الذي يبين المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية، وتعرُّف الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية التي تُبنى عليها، وتُظهر المصالح التي قصد إليها القرآن الكريم.</p> <p>الثالث: هو مجموعة من القواعد والأصول التي تبين للمفسر طرق استخراج أسرار هذا الكتاب الحكيم بحسب الطاقة البشرية، وتظهر مواطن العبرة من أنبيائه، وتكشف مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة، فهي تعين عالم التفسير على فهم معانيه وإدراك عِبْرته وأسراره،</p>	«أصول التفسير وقواعده»	١

ملاحظات	الوظيفة	التعريف	اسم الكتاب	م
	بيان مناهج الفهم والاستنباط. منع المفسر من الخطأ، والتمييز بين الصحيح والفاسد في التفسير.	وترسم المناهج لتعرفها وتضع القواعد والأصول ليسير المفسر على منهاجها القويم في أثناء سيره. الرابع : ميزان للمفسر يضبطه ويمنعه من الخطأ في التفسير؛ ولأنه ميزان فإنه يتبين به التفسير الصحيح من التفسير الفاسد.		
أضاف في التعريف على ما ذكر ابن تيمية شروط المفسر ومناهج التفسير.	بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومناهج.	الأول : القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج، وما إلى ذلك. الثاني : العلم الذي يتوصل به إلى الفهم الصحيح للقرآن، ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره.	«أصول التفسير ومناهجه» فهد الرومي	٢
	ضبط خطة المفسر، والحيلولة بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، وإعانتة	الأول : العلم الذي يحكم خطة المفسر، فيحول بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط،	«بحوث في أصول التفسير»	٣

ملاحظات	الوظيفة	التعريف	اسم الكتاب	م
	على أداء مهمة التفسير على الوجه الأفضل، وبيان شروطه.	ويعينه على أداء مهمته على الوجه الأفضل. الثاني : علم يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد مهمة ضرورية لسلامة السير في طريق هذا العلم، واشتراط شروط للمفسر يعمل على تحقيقها قبل البدء في التفسير.		
	بيان المعاني، وتحريم الاختلاف فيها.	الأسس العلمية التي يرجع إليها المفسر حال بيانه لمعاني القرآن، وتحريمه للاختلاف في التفسير.	«التحرير في أصول التفسير»	٤
أضاف هذا التعريف على ما ذكر ابن تيمية شروط المفسر ومناهج التفسير.	بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومصادر وقواعد ومناهج.	القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير؛ فيبين الطريقة المثلى في شرح كلام الله وتفسيره، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومصادر وقواعد ومناهج، ونحو ذلك.	«تفسير القرآن الكريم، أصوله وضوابطه»	٥

م	اسم الكتاب	التعريف	الوظيفة	ملاحظات
٦	«التيسير في أصول التفسير» لعماد علي	أصول وقواعد تحكم خطة المفسر، وتحول بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، وتُعينه على أداء مهمة التفسير على الوجه الأفضل.	بيان المعاني، وتحليل الاختلاف فيها.	
٧	«دراسات في أصول التفسير»	العلم الذي يبحث عن الأسس والقواعد العامة التي تُعين على فهم القرآن الكريم ومعرفة تفسيره، والتمييز بين الصحيح والباطل منه.	فهم القرآن ومعرفة تفسيره، والتمييز بين الحق والباطل في التفسير.	
٨	«الركيزة في أصول التفسير»	علم يُعرف به كيفية تفسير القرآن والحكم عند الاختلاف فيه.	بيان كيفية التفسير، والفصل عند الاختلاف فيه.	
٩	«فصول في أصول التفسير»	الأسس والمقدمات العلمية التي تُعين على فهم التفسير، وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل معه.	بيان المعاني، وتحليل الاختلاف فيها.	
١٠	«القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»	الأول: القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومناهج. وما يتعلق بالقرآن، والكشف عن الطرق المنحرفة في التفسير، وما إلى ذلك.	بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومناهج. بيان المعنى الصحيح للقرآن، والكشف عن الطرق المنحرفة في التفسير.	

م	اسم الكتاب	التعريف	الوظيفة	ملاحظات
		الثاني : العلم الذي يتوصل به إلى الفهم الصحيح للقرآن، ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره.		
١١	«مباحث في أصول التفسير» عبد الله المنصوري	عرفه المؤلف بثلاثة تعريفات؛ منها: قواعد كلية تُعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه، وعلى التمييز في ذلك بين الحق والباطل.	فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، والتمييز بين الحق والباطل في التفسير.	

بتأمل هذه التعريفات ووظائفها يمكننا تقسيمها إلى قسمين:

الأول: قسم تأثرَ على مستوى اللفظ فتبَيَّ نفس عبارات ابن تيمية، وهما مؤلفان.

الثاني: قسم تأثرَ على مستوى المعاني؛ حيث شكلت عبارات ابن تيمية مادة التعريف على الحقيقة وإن اختلفت العبارات، وبلغت نسبته (٩) تسعة مؤلفات.

وفيما يلي تفصيل ذلك:

القسم الأول: التعريفات التي تأثرت بـ«مقدمة ابن تيمية» على مستوى الألفاظ:

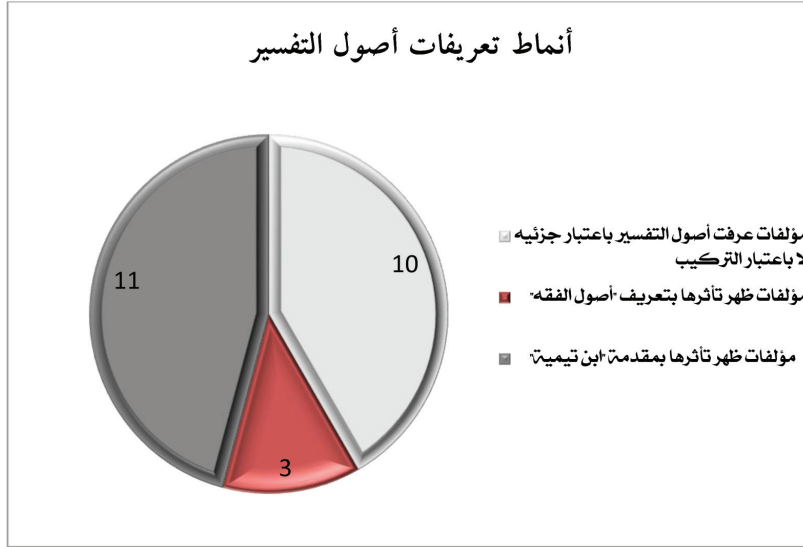
يُمكن رَصد هذا التأثير بمقارنةٍ سريعةٍ بين عبارة ابن تيمية وما ورد في هذه التعريفات، والتي تُظهر بجلاء هذا اللون من التأثير اللفظي، حيث تتشابه العبارة فتكاد تكون واحدة.

اسم الكتاب	التعريفات التي تأثرت بها	عبارة ابن تيمية
«دراسات في أصول التفسير»	العلم الذي يبحث عن الأسس والقواعد العامة التي تعين على فهم القرآن الكريم ومعرفة تفسيره، والتمييز بين الصحيح والباطل منه.	قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله، بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل.
«مباحث في أصول التفسير»	قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، وعلى التمييز في ذلك بين الحق والباطل.	

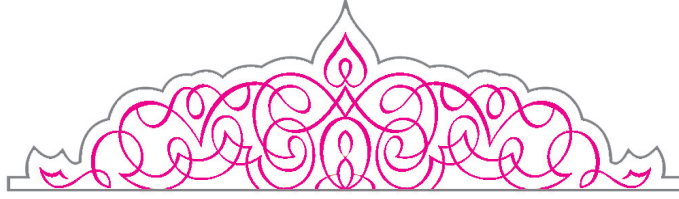
القسم الثاني: التعريفات التي تأثرت بـ«مقدمة ابن تيمية» على مستوى المعاني:

وهي بقية التعريفات فيما عدا المؤلفين السابقين؛ إذ دارت تلك التعريفات في فلك معانيه، واستقت من معينه، بحيث يمكن الوقوف على درجة تأثرها بـ«مقدمة ابن تيمية» من خلال مقارنة الوظائف الواردة في جدول تعريفات هذا الاتجاه بأغراض ابن تيمية من تأليفه؛ وهذا واضح لكل ناظر ومطالع^(١).

(١) التعريفات التي بها زيادات على ما ذكر ابن تيمية يمكن ردها بسهولة لمضمون «المقدمة»؛ ذلك أن «المقدمة» تناولت الحديث عن المفسرين، وتقييم مؤلفاتهم على ما سيأتي تفصيله عند الحديث على موضوعات المؤلفات.



رسم بياني ٤



الفرع الثاني

الموازنة بين المؤلفات في «إطلاقات» المصطلح

اشتركت جميع المؤلفات التي لم تذكر تعريفاً لأصول التفسير في اتخاذها لمصطلح «أصول التفسير» عنواناً لها، مع اختلاف رؤية كلّ مؤلّف حول المقصود بأصول التفسير.

ولأنّ القدر المشترك بين هذه المؤلفات - التي لم تذكر تعريفاً - هو إطلاقها للمصطلح على ما تضمنته من موضوعات وقضايا؛ فإنّ السبيل الوحيد لاستجلاء مرادات المؤلفين بتلك الإطلاقات وفهم مقاصدهم منها هو تتبع تطبيقات المؤلفين وما تُظهِره من معانٍ وما تُصرِّح به من دلالات، وهو ما عملنا عليه، بل زدنا على ذلك - رغم مشقته البالغة - إدخال كافة المؤلفات الخارجة عن نطاق الموازنة والتي لم تعرّف أصول التفسير؛ وكانت الآلية التي سار عليها العمل في تتبع التطبيقات تتمثل في الآتي:

- استقراء موضوعات كافة المؤلفات وتطبيقاتها مؤلّفاً مؤلّفاً.

- تحديد معنى أو معانٍ لمصطلح «أصول التفسير» ودلالاتها عند كل

مؤلف بحسب ما يظهر من تطبيقاته، وتحديد المعنى الأظهر والأكثر قوة من خلال ما تمليه تطبيقات المؤلف.

- تصنيف المعاني المستخلصة تحت تصنيفات رئيسة تجمعها لتقوم الموازنة بينها.

وقد دخلت الدراسة في كل هذه المؤلفات إلى فضاء تطبيقاتها الممتد الواسع، واجتهدت في تحليل دلالات مصطلح «أصول التفسير»، وتتبع احتمالاتها بغية تبين المعاني المرادة منها. بيد أننا بعد استقراء المؤلفات وتتبع التطبيقات، ومحاولتنا حصر معاني «أصول التفسير» المستفادة من تلك التطبيقات وتصنيفها، ومحاولة ضم المعاني المتناظرة أو المتقاربة إلى بعضها ونظمها في نسق يجمعها، ليتمكننا تأسيس الموازنة عليها = ظهر لنا أنه يمكن حصر المؤلفات في صورتين رئيسيتين:

الصورة الأولى: لا يمكن ردها إلى تصنيف عام يجمعها؛ إما لعدم وضوحها، أو لحاجتها إلى تصنيف يخصها.

الصورة الثانية: يمكن ردها إلى تصنيف عام يجمع أزمته، وقد تمثل في المعاني التالية بحسب ما ظهر لنا:

أولاً: مؤلفات جعلت أصول التفسير لقباً وعلماً على مباحث مخصوصة أو علم مخصوص^(١).

ثانياً: مؤلفات أرادت به علوم القرآن^(٢).

(١) فمن ذلك مثلاً: كتاب «الركيزة في أصول التفسير».

(٢) فمن ذلك مثلاً: كتاب «الفوز الكبير في العلم بأصول التفسير» لمحمد متولي إدريس؛ فقد نصّ في مقدمة كتابه على أنه يريد بأصول التفسير: علوم القرآن.

ثالثاً: مؤلفات أرادت به مصادر التفسير (١).

وبعد النظر في هذه المعاني تبين لنا عدم إمكانية تأسيس الموازنة عليها؛ لكون التصنيفات التي اجتهدنا في ضبط إطلاقات المؤلفات تحتها وإن كنا لا ننازع في أصلها، إلا أن تنزيل الحكم على كل مؤلف بكونه داخلاً تحت تصنيف منها دون آخر فيه قدرٌ كبيرٌ من الاحتمالية والاجتهاد القابل للمعارضة، مما يجعل قدرًا كبيرًا من النتائج - والحالة هذه - غير مقطوع به ولا يمكن تأسيس الموازنة عليه بين المؤلفات؛ حتى لا يُفتح باب تعدد فيه الاحتمالات وتتفاوت فيه وجهات النظر؛ فتخرج الدراسة بذلك عن منهجها الذي اختطته لنفسها في عدم التأسيس إلا على ما هو ثابت الأركان.

ولا شك أن التباين في المعاني التي يحتملها مفهوم «أصول التفسير» على مستوى المؤلفات عامة وعلى مستوى المؤلف الواحد خاصة؛ دالٌّ على اضطراب مفهومها، وغموض رؤيتها له، وحاجة المفهوم إلى تحرير وبيان؛ فالناظر إلى تلك المؤلفات ليستبين منها مفهوم أصول التفسير لا يرجع منها بشيء.

(١) فمن ذلك مثلاً: كتاب «أهل السنة وأصولهم في التفسير» لفريد الجمالي، ويظهر أن أصول التفسير عنده هي مصادر التفسير؛ ومما يدل على ذلك:

(١) نقل المؤلف عن أبي حاتم الرازي أن العلم ما كان عن الله تعالى وما صحت به الأخبار عن رسول الله ﷺ، وما جاء عن الأولياء من الصحابة؛ فإذا خفي ذلك ولم يفهم فعن التابعين. ثم علق عليه بقوله: «فهذه أهم الأصول والمصادر التي يمكن الرجوع إليها في أخذ العلم وطلب تفسير كتاب الله تعالى، ويضاف إليها مصدرًا آخر يتمثل في شعر العرب ولغتهم...».

(٢) أن الكتاب يتحدث عن أهل السنة وأصولهم في التفسير، فهو معنيٌّ بمصادر الاستدلال عند أهل السنة في التفسير.





الفصل الثاني

موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات

ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

«الموضوعات» في المؤلفات بين الاتفاق والافتراق.

المبحث الثاني

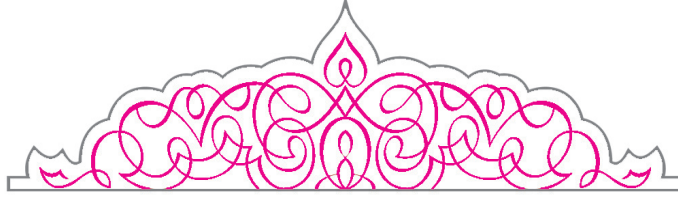
انتساب «الموضوعات» لأصول التفسير.

المبحث الثالث

الرصد التاريخي لـ«الموضوعات».







بين يدي الفصل

تعد «الموضوعات» أحد المحاور الكبرى التي يمكن من خلالها استكشاف واقع أصول التفسير في المؤلفات؛ إذ هي الترجمة الفعلية لتصور أصول التفسير في أذهان المؤلفين، والميدان العملي المتسع الذي يمكن من خلاله التعرف على واقع أصول التفسير، كما أن الموضوعات تمثل قاسمًا مشتركًا بين المؤلفات كافة.

وقد تناولنا «الموضوعات» في هذا الفصل لا من حيث مضامينها الجزئية ومسائلها التفصيلية؛ بل من حيث مباحثها الكلية التي تشكلت من خلالها صورة أصول التفسير في تلك المؤلفات وارتسمت ملامحه. وقد اقتضى استكشاف واقع «الموضوعات» من هذه الواجهة أمرين:

الأول: تتبع جميع الموضوعات في كافة المؤلفات لرصد ما اشتركت المؤلفات في اعتباره من موضوعات أصول التفسير وما لم تعتبره.

الثاني: بيان المحددات التي حصل بمقتضاها انتساب هذه الموضوعات إلى «أصول التفسير»، ومن ثم بيان درجة علاقة تلك الموضوعات بأصول التفسير.

وقد انتظم هذا الفصل في المباحث التالية:
المبحث الأول: «الموضوعات» في المؤلفات بين الاتفاق
والافتراق.

المبحث الثاني: انتساب «الموضوعات» إلى أصول التفسير.

المبحث الثالث: الرصد التاريخي للموضوعات.



المبحث الأول

«الموضوعات» في المؤلفات

بين الاتفاق والافتراق

يُعنى هذا المبحث برصد موضوعات أصول التفسير في المؤلفات وتتبعها؛ للوقوف على ما اتفقت المؤلفات على اعتباره من موضوعات أصول التفسير وما لم تتفق عليه، ومن ثم الوقوف على أسباب الاشتراك والتفرّد بينها؛ بغية الوصول إلى معرفة النسق الكلي الناظم لموضوعات أصول التفسير في هذه المؤلفات.

وقد نزلت الدراسة إلى ساحة كافة الموضوعات في كل المؤلفات؛ بغية الوقوف على مقدار الوفاق والافتراق ومساحات الاشتراك والاختلاف بين المؤلفات في ذلك، غير أن هذه المحاولة قد اكتنفتها صعوبات جمة ومشقات كثيرة؛ من أبرزها: وجود قدر كبير من التباين والتباين بين موضوعاتها؛ إذ ضربت المؤلفات في اتجاهات متفاوتة، وسارت في مسارات مختلفة، وكان بينها تداخل شديد على مستوى التناول للموضوعات والمباحث؛ فما يُعدُّ في بعضها موضوعاً جزئياً يعدُّ في الآخر موضوعاً متكاملًا، وما يوضع تحت تبويب معين في مؤلّف يوضع تحت تبويب آخر في مؤلّف غيره، وما يكون مندرجاً تحت

تصنيف رئيس في مؤلف يكون هو تصنيفاً رئيساً في مؤلف آخر؛ مما جعل الحكم بالاشتراك التام أو الانفراد التام بين هذه الموضوعات غير متيسر على العديد من المستويات:

(أ) مستوى نظرة المؤلفات إلى جميع الموضوعات؛ وذلك لأن بعض المؤلفات قد ذكرت موضوعات لم تذكرها مؤلفات أخرى.

(ب) مستوى النظر إلى بعض الموضوعات المشتركة - في ظاهرها - بين المؤلفات؛ وذلك لاختلاف تصنيفها وتبويبها اختلافاً يعكس تفاوت النظر إلى تلك الموضوعات من حيث مقاصدها ووظائفها وأثرها في أصول التفسير.

(ج) مستوى النظرة الخاصة إلى بعض الموضوعات التي انفردت بذكرها بعض المؤلفات؛ وذلك لأن هذا الانفراد إنما هو انفراد من حيث الظاهر فحسب، وإلا فهو على الحقيقة ممتزج باختلاف في التصنيف والتبويب يعكس تفاوت النظر إليه، أو يجعله مندرجاً تحت غيره أو يجعل غيره مندرجاً تحته؛ فعلى سبيل المثال نجد أن بعض المؤلفات أفردت موضوعاً خاصاً أسمته «الدخيل في التفسير»^(١)؛ وبالنظر في مسائل هذا الموضوع ومضامينه نجد أنه يناقش نفس الموضوع الذي أسمته كثير من المؤلفات «الإسرائيليات في التفسير» والذي لم يكن كذلك موضوعاً مستقلاً في كافة المؤلفات؛ بل كان داخلاً في بعضها تحت «التفسير بالمأثور» وهو ما يعني أن الحكم لـ«الدخيل في التفسير» بأنه موضوع مفرد غير صحيح إلا من جهة العنوان فحسب.

(١) ينظر: كتاب «معالم في أصول التفسير» ناصر المنيع.

ولا شك أن تتبع الأمثلة على ما سبق في كافة الموضوعات للاستدلال على ذلك مما يطول به المقام؛ لذا سنكتفي بذكر مثال لأشهر الموضوعات وأكثرها حضوراً بين هذه المؤلفات، وكيف كان حجم الاختلاف والتباين فيه، وهو موضوع «مصادر التفسير» بحسب تسميته في بعض المؤلفات، وإليك صيغ نصوص المؤلفين في التعبير عنه كما وردت في معظم المؤلفات:

- ١ - «مصادر التفسير»^(١)، و«مصادر التفسير وأصوله»^(٢).
- ٢ - «طرق التفسير»^(٣)، و«أحسن طرق التفسير»^(٤).
- ٣ - «التفسير بالمأثور»^(٥)، و«التفسير بالمأثور ما له وما عليه»^(٦)، و«مصادر التفسير بالمأثور»^(٧).
- ٤ - «نشأة التفسير وتطوره»^(٨).
- ٥ - «المنهج النقلي في التفسير»^(٩).

(١) ينظر مثلاً: كتاب «تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»، وكتاب «المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره»، وكتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء».

(٢) ينظر: كتاب «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير».

(٣) ينظر: كتاب «فصول في أصول التفسير»، وكتاب «الركيزة في أصول التفسير»، وكتاب «معالم في أصول التفسير».

(٤) ينظر: كتاب «المساعد في أصول التفسير على ضوء الكتاب والسنة»، وكتاب «مباحث في أصول التفسير» لعصام خضر.

(٥) ينظر: كتاب «الدر النثر في مناهج المفسرين وأصول التفسير».

(٦) ينظر: كتاب «أصول التفسير ومناهج المفسرين».

(٧) ينظر: كتاب «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين».

(٨) ينظر: كتاب «دراسات في أصول التفسير ومناهجه».

(٩) ينظر: كتاب «أصول التفسير وقواعده».

- ٦ - «أنواع التفسير»^(١).
- ٧ - «أصول التفسير»^(٢).
- ٨ - «الأصل القرآني، والأصل النقلي، والأصل اللغوي، والأصل العقلي»^(٣).
- ٩ - «فصل: التفسير اللغوي، وفصل: القرآن والسنة، وفصل: التفسير العقلي»^(٤).
- ١٠ - «تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة»^(٥).
- ١١ - «أهم مصادر التفسير، ومصادر أخرى للتفسير»^(٦).
- ١٢ - كما يلاحظ أن بعضهم لم يتعرض لهذا الموضوع أصلاً^(٧).
- ومما يؤكد أن الاختلاف السابق ذكره لم يكن مجرد اختلاف في التصنيف والتبويب أنه قد وقع الاختلاف أيضاً بين تلك المؤلفات في المباحث والمضامين المتعلقة بهذا الموضوع من حيث اعتبار مصدر أو عدم اعتباره، ومن حيث إطلاق الحجية أو تقييدها على بعض المصادر، ومن حيث الزيادة أو النقص في المسائل المتعلقة ببعض
-
- (١) ينظر: كتاب «بحوث في أصول التفسير وقواعده».
- (٢) ينظر: كتاب «مباحث في أصول التفسير» لعبد الله المنصوري.
- (٣) ينظر: كتاب «علم التفسير أصوله وقواعده».
- (٤) ينظر: كتاب «دراسات في أصول تفسير القرآن».
- (٥) ينظر: كتاب «بحوث في أصول التفسير».
- (٦) ينظر: كتابي «التنوير في أصول التفسير»، و«الأساس في أصول التفسير».
- (٧) ينظر مثلاً: كتاب «المدخل إلى أصول التفسير»، وكتاب «الدر الثمين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»، وكتاب «الوسيط في علم أصول التفسير»، وكتاب «دراسات في التفسير وأصوله».

المباحث... إلخ؛ مما يعكس اختلاف نظرة هذه المؤلفات إلى «مصادر التفسير» من حيث حجيتها ووظائفها وأثرها في أصول التفسير.

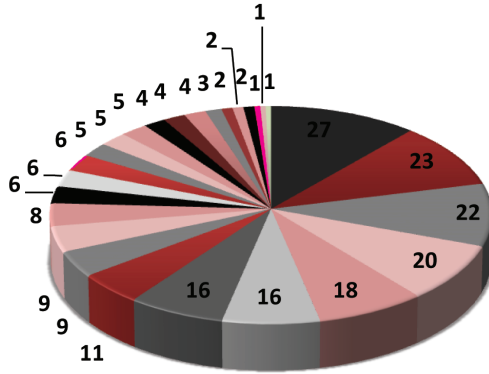
ولذا كانت النتيجة التي ظهرت للدراسة بعد تتبع ورصد مساحات الافتراق والاتفاق في موضوعات أصول التفسير في المؤلفات: عدم وجود موضوع واحد حدث فيه اشتراك تام بين جميع المؤلفات؛ لا في تصنيفه وتبويبه ولا في مباحثه ومضامينه.

وقد أسلفنا أن الغرض من كل ما سبق هو معرفة وتحديد موضوعات «أصول التفسير» بحسب ما رسمته المؤلفات عبر ما اشتركت فيه من موضوعات؛ ليكون ممهّداً بعد ذلك إلى معرفة النسق الكلي الناظم لموضوعات أصول التفسير في هذه المؤلفات، ومن ثم معرفة أثر تلك الموضوعات على حقل أصول التفسير، ولما تعذر علينا تحقيق ذلك الغرض من خلال التزامنا بصورة الموضوعات كما عرضتها المؤلفات = حاولنا الانتقال إلى خطوة أخرى وهي وضع نطاق لموضوعات أصول التفسير يمكن من خلاله جمع شتاتها ونظم متفرّقاتها ومعرفة أكثر الموضوعات وأقلها في تلك المؤلفات حضوراً واهتماماً، وقد استلزم ذلك جمع الموضوعات المتناظرة والمتقاربة في مباحثها ثم تخير عناوين جامعة للموضوعات تنتظمها جميعاً^(١)، وترك ما تعذر تصنيفه على صورته التي أوردتها المؤلفون.

والرسم البياني التالي يعرض عناوين موضوعات «أصول التفسير» مقرونة بعدد المؤلفات التي أوردتها:

(١) وقد كان دورنا هو النظر في عناوين الموضوعات كما أوردتها المؤلفات والموازنة بينها؛ لاختيار أجمع العناوين التي يمكن أن تنتظم تحتها الموضوعات المتناظرة والمتقاربة.

الرسم البياني لموضوعات أصول التفسير في المؤلفات



- مصادر التفسير (27)
- مقدمات أصول التفسير (23)
- التفسير: مناهجه واتجاهاته ومؤلفات التفسير بالرأي والمأثور (22)
- علم التفسير: تعريفه وحكمه ونشأته (20)
- قواعد التفسير وضوابطه (18)
- المفسر: شروطه وأدابه (16)
- الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه (16)
- مباحث العموم والخاص والمطلق والمقيد والمحكم والمشابه (11)
- التاسخ والمنسوخ (9)
- الوحي وتنزلات القرآن (9)
- أنواع التفسير وأساليبه (8)
- قصص القرآن وجدله وأمثاله وأقسامه (6)
- جمع القرآن (6)
- ترتيب الآيات والسور (6)
- المكي والمدني (5)
- أسباب النزول (5)
- الإجماع في التفسير (5)
- إعجاز القرآن ورسمة وقراءاته (4)
- القرآن وأهسته وتدبره والاستفادة منه وشروطه (4)
- الغريب والمعرب والحقيقة والمجاز (4)
- أساتيد التفسير (3)
- ترجمة القرآن (2)
- مفهوم الاختلاف والتعارض (2)
- علوم القرآن ونشأتها (2)
- الوقف والإيتداء (1)
- الدخيل في التفسير (1)
- أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير (1)

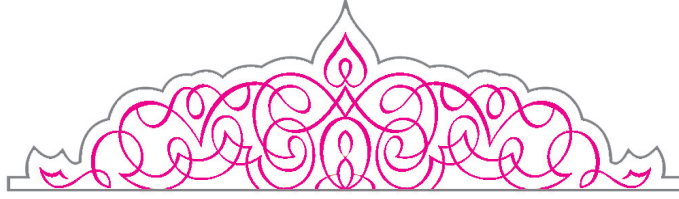
والمتمامل في الرسم البياني السابق يجد أن أكثر الموضوعات التي حظيت بحضور قوي في أغلب المؤلفات هي:

- (١) مصادر التفسير.
 - (٢) مقدمات أصول التفسير (التعريف - النشأة - الأهمية - الاستمداد.. إلخ.
 - (٣) التفسير: مناهجه، واتجاهاته، ومؤلّفات التفسير بالرأي، وبالمأثور.
 - (٤) علم التفسير: تعريفه، وحكمه، ونشأته.
 - (٥) قواعد التفسير وضوابطه.
 - (٦) الاختلاف في التفسير: أسبابه، وأنواعه.
 - (٧) المفسر: شروطه، وآدابه.
- وأن أقلها حضوراً بين أغلب تلك المؤلفات هو:
- (١) أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير.
 - (٢) الدخيل في التفسير.
 - (٣) الوقف والابتداء.
 - (٤) ترجمة القرآن.
 - (٥) موهم الاختلاف والتعارض.
 - (٦) علوم القرآن ونشأتها.
 - (٧) أسانيد التفسير.

مع تفاوت بقية الموضوعات بعد ذلك في قوة حضورها أو ضعفه في تلك المؤلفات.

وبتأمل كل ما سبق يتضح لنا ما يلي :

- (١) أن تباين موضوعات المؤلفات بهذه الدرجة الواسعة، يشير إلى :
- الاضطراب الحاصل في تحديد موضوعات أصول التفسير، وإثارة تساؤلات عن المحددات التي حكمت المؤلفين في اختيار الموضوعات.
- احتمال تأثير الاضطراب الواقع في مصطلح أصول التفسير - كما سبق بيانه - على التباين الحاصل بين الموضوعات.
- (٢) وصول التباين بين موضوعات المؤلفات إلى درجة تعدد معها الحكم بالاشتراك التام في موضوع واحد بين المؤلفات.
- (٣) حظيت بعض الموضوعات بحضور في أغلب المؤلفات، وقد انحصر عددها في (٧) سبعة موضوعات.
- (٤) لم تحظ بعض الموضوعات إلا بحضور قليل في بعض المؤلفات، وقد انحصر عددها في (٧) سبعة موضوعات.
- (٥) أن أكثر الموضوعات حضوراً في المؤلفات هو موضوع «مصادر التفسير».



المبحث الثاني

انتساب «الموضوعات» لأصول التفسير

مدخل :

لقد كان غموض مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات واضطراب إطلاقه وتعريفه، وما انضم إليه من التباين الواسع بين المؤلفات في موضوعات أصول التفسير، والتفاوت الحاصل بينها في ذلك زيادة ونقصًا وذكرًا وحذفًا = سببًا في إثارة التساؤلات عن أسرار انتساب هذه الموضوعات لأصول التفسير في تلك المؤلفات.

فهل يا تُرى جادت المؤلفات ببيان تلك الأسباب تصريحًا أو تلميحًا؟ أم لم تجد بذلك؟ ولذا فالبحث جارٍ هنا لا عن أسباب انتساب تلك الموضوعات لأصول التفسير؛ بل عن أسباب ومحددات نسبة المؤلفات تلك الموضوعات إلى أصول التفسير؛ إذ وجود تلك المحددات والأسباب - ولو في بعض المؤلفات - دالٌّ على أن نسبتها لأصول التفسير مبنيٌّ على رؤية واضحة لأصول التفسير تبلورت في اختيار تلك الموضوعات وإدخالها إلى ساحة أصول التفسير.

ولا يخفى أن الوقوف على أسباب نسبة تلك الموضوعات إلى أصول التفسير له أهميته البالغة في :

١ - تبين كيفية انتظام الموضوعات في نسق أصول التفسير، ومعرفة مراتبها فيه.

٢ - معرفة معايير إضافة موضوع أو حذفه من أصول التفسير.

٣ - الانطلاق لتجديد الدرس والبحث في أصول التفسير وفق رؤية واضحة.

ولما كان لمعرفة أسباب نسبة المؤلفات لتلك الموضوعات إلى أصول التفسير هذه الأهمية دخلت الدراسة إلى ساحة هذه المؤلفات؛ آملة أن توجد هذه المؤلفات بكشف تلك الأسباب.

وطريق الوصول إلى الأسباب التي بنى عليها المؤلفون نسبة تلك الموضوعات إلى أصول التفسير يكون بأحد أمرين :

١ - إما بحصول النص من المؤلفين عليها.

٢ - وإما بالاجتهاد في الوصول إليها.

ولذا سينتظم هذا المبحث في مطلبين :

المطلب الأول: نصّ المؤلفين على أسباب الانتساب.

المطلب الثاني: الاجتهاد في معرفة أسباب الانتساب.

وجدير بالبيان هنا أن هذا المبحث ليس المراد منه إثبات كون هذه الموضوعات من أصول التفسير أو نفي ذلك عنها، وإنما غرضه البحث عن نسبة المؤلفين لها إلى أصول التفسير فحسب، لعل ذلك يُظهر طبيعة علاقاتها بأصول التفسير وأثرها فيه، وكيفية تشكيلها لصورة أصول التفسير وتجليتها لمعالمه.

المطلب الأول: نصّ المؤلفين على أسباب الانتساب:

يعد نص المؤلف على أسباب انتساب الموضوعات إلى أصول التفسير هو الوسيلة الأولى التي لا ينبغي تقديم غيرها عليها في هذا المقام، فليس هناك أفصح ولا أبين من نصّ المؤلف نفسه؛ فإن هذا يُغني كلَّ طالب عن إجهاد النظر وكثرة البحث ومحاولة استخلاص هذه الأسباب.

ومن خلال استقراء جميع مؤلفات الدراسة لم نظفر بأسباب نسبتهم تلك الموضوعات إلى أصول التفسير؛ سوى مؤلف واحد^(١)، وهو ما جعل الوصول إلى الأسباب عبر هذه الوسيلة غير متاح ولا ممكن، على الرغم من وجود مسوغات داعية للنص على تلك الأسباب ظهرت لنا عبر استقراء المؤلفات، منها:

- تراجع بعض المؤلفين عن موضوعات اعتبروها سابقاً من موضوعات أصول التفسير وتصريحهم بخروجها عن نطاقه دون بيان مسوغات استبعادها من أصول التفسير ولا بيان محددات الموضوعات التي حكم ببقاء انتسابها لأصول التفسير^(٢).

(١) وذلك في كتاب «التحرير في أصول التفسير»؛ فبعد أن بين أن مفهوم التفسير عنده بيان المعنى بين كيفية ارتباط ذلك بموضوعات أصول التفسير فقال: «إذا كان التفسير هو: «بيان معاني القرآن» فأصول التفسير هي «أصول فهم معاني القرآن». ولما كان فهم المعنى قد وقع فيه الاختلاف احتاج من يريد دراسة أصول التفسير إلى معرفة الاختلاف: أسبابه وأنواعه وطريقة التعامل معه، وكذا لما كان له مصادره التي يصدر عنها فإن دارس أصول التفسير يحتاج إلى معرفة تلك المصادر التي ينبغي أن يرجع إليها المفسر لكلام الله تعالى»، (ص ١٦، ١٧)، ثم بين بعدها أن أصول التفسير على هذا تستخدم في حالتين؛ الأولى: في حالة بيان المعاني ابتداءً، والثانية: في حال الاختيار والترجيح بين الأقوال المختلفة.

(٢) ينظر: «فصول في أصول التفسير» ص (٢٦ - حاشية ١، ٢)؛ فقد حكم بخروج =

- كتابة بعض المؤلفين لأكثر من كتاب في أصول التفسير بينها قدرٌ من التباين، وذلك مَظنة أن ينصَّ في كتابه الثاني على أسباب إدراجه أو استبعاده لبعض الموضوعات مما لم يكن في كتابه الأول، وبيان مُحدّد ذلك عنده؛ لكنْ بمراجعة هذه المؤلفات المختلفة للمؤلف الواحد لم نقف على نصوصٍ يمكننا الاعتماد عليها في ذلك^(١).

- أن بعض ما تعددت طبعاته من هذه المؤلفات قد حدثت في موضوعاته ومباحثه تغييرات جوهرية بالحذف والإضافة، ومع ذلك لم نظفر بنصٍّ لمؤلفيها يبيِّن أسباب ذلك التغيير حذفًا كان أو إضافة، على الرغم من أن التغيير في بعضها أخرجها عن صورته الأولى بحسب عبارة مؤلفه^(٢)، وفي بعضها الآخر كانت الزيادة مضاعفة لحجم الكتاب^(٣).

=موضوعي «توجيه القراءات»، و«كليات القرآن» بقوله عن كل واحد منهما: «هذا الموضوع لا يدخل في أصول التفسير»، ولم يبيِّن علة ذلك.

(١) ينظر: كتابي «فصول في أصول التفسير» و«التحرير في أصول التفسير»، وكتابي «التنوير في أصول التفسير» و«الأساس في أصول التفسير»؛ ويلاحظ أن القاسم المشترك بين هذه الكتابات هو عدم النص فيها على محدد التعديلات حذفًا كان أو إضافة.

(٢) وهو كتاب «أصول التفسير ومناهجه» للرومي، وقد بيَّن هذه التغييرات التي لحقته في مقدمة طبعة جديدة للكتاب اضطر فيها لتغيير اسمه الأول لكثرة ما أدخله من إضافات حيث قال: «وقد صدر لي كتاب بعنوان «بحوث في أصول التفسير ومناهجه»... فرأيت أن أعيد النظر فيه إضافة وحذفًا وتصحيحًا؛ مما أخرجها عن صورته الأولى، ورأيت الأخذ باقتراح بعض الزملاء بتغيير مسماه حتى لا تشكل الإحالات على طبعات مختلفة فسميته «أصول التفسير ومناهجه»». «أصول التفسير ومناهجه»، ص ٦.

(٣) وهو كتاب «أصول التفسير وقواعده»؛ حيث قال مؤلفه في مقدمة الطبعة الثانية: =

وقد أفادت هذه المسوغات أن الاختيار أو الاستبعاد لم يكن لهما محدد سوى رؤية المؤلف الخاصة التي احتفظ لنفسه بأسبابها وعللها ولم يفصح عنها في مؤلفاته؛ وهو ما صرح به بعض المؤلفين عند عده لموضوعات أصول التفسير كما يراها؛ فقال: «ليس هناك تحديد دقيق لموضوعات هذا العلم وذلك لأن النظر إلى موضوع «أصول التفسير» يختلف من مؤلف لآخر، وسأذكر لك بعض الموضوعات التي أرى أنها من أهم موضوعات هذا العلم»^(١).

لذا يمكننا القول في نهاية هذا المطلب بأن: جميع المؤلفات تساوت في خلوها من أي نصّ يمكن من خلاله الإمساك بأسباب انتساب تلك الموضوعات لأصول التفسير في المؤلفات، سوى مؤلف واحد.

المطلب الثاني: الاجتهاد في معرفة أسباب الانتساب:

يعتبر الاجتهاد هو الوسيلة الثانية التي يمكن من خلالها الوصول إلى أسباب نسبة المؤلفين تلك الموضوعات إلى أصول التفسير، وبعد تعذر الوقوف على نصوص للمؤلفين تبين أسباب نسبتهم لتلك الموضوعات؛ لم يكن بدّ من توظيف الاجتهاد كوسيلة يتم من خلالها العثور على شيء من أسباب نسبة الموضوعات إلى أصول التفسير، مع

= «وأضفت إليه - أي: كتابه هذا في طبعته الأولى - أبحاثاً كثيرة تقدر بضعف الطبعة الأولى تقريباً، وكانت هذه الإضافات والزيادات ذات أهمية بالغة في مجال البحث في (أصول التفسير وقواعده)...»، ولم يبيّن علة إدخال هذه الإضافات والزيادات إلى أصول التفسير في كتابه، ووجه حاجة أصول التفسير إليها.

(١) فصول في أصول التفسير، ص: ٢٥.

مراعاة أن الحكم هنا بوجود سببٍ ما سيكون حكمًا نسبيًا لا يساوي في قوته نصّ المؤلفين على تلك الأسباب.

ولما كان فضاء الاجتهاد شاسعًا ومهيعة واسعًا = كان لا بد لصحته وسلامته من انضباطه بالواقع الذي تمليه تلك المؤلفات؛ ذلك الواقع المتمثل في اتفاقها جميعًا على اتخاذ أصول التفسير رسمًا وعنوانًا لتلك الموضوعات الكثيرة والمتفاوتة، مما يشير إلى أن تلك المؤلفات رأت صلة أو نوعًا من العلاقة بين تلك الموضوعات وأصول التفسير؛ ولذا فالوصول إلى هذه الصلة التي اضمرتها تلك المؤلفات يستوجب النظر في مفهوم «أصول التفسير» من حيث علاقة هذه الموضوعات به، وتلمس ما يمكن معرفته من أوجه الصلة والانتساب بينهما؛ لاستجلاء طبيعة هذا الانتساب ودرجاته وتبيين أسبابه.

ولذا سيكون الحديث عن مصطلح «أصول التفسير» في علاقته بالموضوعات في هذه المؤلفات من جهتين رئيسيتين:

الجهة الأولى: الحالة الإفرادية لمصطلح «أصول التفسير» المتمثلة في مفردتي «الأصول» و«التفسير».

الجهة الثانية: الحالة التركيبية لمصطلح «أصول التفسير».

وبيانها كالاتي:

الأولى: الحالة الإفرادية لمصطلح «أصول التفسير» المتمثلة في مفردتي «الأصول» و«التفسير»:

فأما مفردة «الأصول» فلم يظهر لتوظيف المؤلفات لها أثرٌ يمكن

الاعتماد عليه في الوصول إلى الصلة بين أصول التفسير والموضوعات المنسوبة إليه^(١).

وأما مفردة «التفسير» فكان النظر إليها بالاعتبار الاصطلاحي لتلك المفردة^(٢)، وقد سبق أن بيّنا أن السمة الغالبة التي طبعت تعريفات التفسير في أغلب المؤلفات هي كونها منقولة وغير محررة، مع دخول الخلل فيما تم نقله منها، إضافة إلى كون عبارات بعضها في التعريف موهمة يتأرجح فيها مفهوم التفسير بين السعة والضيق، إلى آخر ذلك من تلك الإشكاليات التي أنتجت اضطراباً واسعاً بين تلك المؤلفات في النظر إلى مفهوم التفسير؛ مما تعذر معه الوصول إلى ما بين الموضوعات من صلة وبين تلك المفردة التي هي ركنٌ ركين في تركيب مصطلح «أصول التفسير»، ولم ينصّ على ذلك الارتباط بين مفهوم التفسير وموضوعات أصول التفسير سوى مؤلف واحد؛ وقد سبق بيان ذلك في النصّ على محددات الانتساب.

الثانية: الحالة التركيبية لمصطلح «أصول التفسير»:

وأما الحديث عن المركب الإضافي «أصول التفسير» بإضافة مفردة «الأصول» إلى مفردة «التفسير»، فقد سبق بيان ما يتعلق به من جهتي إطلاقه وتعريفه: فأما جهة إطلاقه - عند من لم يعرفه - فلم يمكننا الوصول من خلالها إلى تلك الصلة بين أصول التفسير والموضوعات

(١) قد سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث عن واقع مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات.

(٢) قد سبقت الإشارة إلى ذلك أيضاً عند الحديث عن واقع مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات.

المنسوبة لها؛ لعجز الدراسة عن الوصول لمرادات المؤلفين من إطلاقهم أصول التفسير؛ بسبب ما اعترى هذا الإطلاق من تفاوت واضطراب كما سبق بيانه.

وأما من جهة تعريفه - عند من عرفها - فلعل هذا أبرز ما يمكن التعويل عليه للوصول إلى العلاقة والصلة بين «أصول التفسير» والموضوعات المنسوبة إليها في المؤلفات؛ لما له من دور في كشف موضوعاته؛ ذلك أن التعريف بأي حقل معرفي عادة ما يكون دالاً على مضامين ذلك الحقل أو بعضها.

وإذا كانت التعريفات أداة مفيدة في كشف الصلة بينها وبين الموضوعات = فإن ذلك يستلزم النظر في تعريفات أصول التفسير لرصد ما بينها وبين الموضوعات من علاقة وصلة؛ وبالعودة إلى تعريفات المؤلفات لأصول التفسير وجدنا أن الإجمال قد غلب على الكثير من عباراتها؛ ولذا فإن تأسيس الحكم بوجود صلة للتعريفات بالموضوعات مع غلبة ذلك الإجمال لن يكون صحيحاً، وسيكتنفه قدرٌ كبيرٌ من النسبية؛ ولذا ارتأينا أن الوصول إلى حكم منضبط - والحالة هذه - يقتضي الاقتصار على التعريفات التي حملت نصوص ألفاظها تصريحاً ببعض الموضوعات، واعتبار أن مجرد تصريح التعريف ولو بموضوع واحد مع معالجته داخل الكتاب هو نوع من أنواع الصلة.

ولما كان الأمر بهذه المثابة فقد وضعنا تلك التعريفات نصب أعيننا، وتأملنا واقعها من هذه الواجهة فظهر لنا انقسامها إلى قسمين:

القسم الأول: تعريفات خلت نصوصها من التصريح بالموضوعات:

وهذا القسم من التعريفات لم يمكننا من خلال نصوصه الوقوف على صلة ظاهرة له بموضوعات «أصول التفسير» في مؤلفاته، وقد بلغ عدد هذه التعريفات (١٤) أربعة عشر تعريفاً.

القسم الثاني: تعريفات صرّحت نصوصها ببعض الموضوعات:

وهذا القسم من التعريفات هو الذي يمكن من خلال نصوصه الوقوف على الصلة بينه وبين موضوعات «أصول التفسير»؛ وقد بلغ عدد هذه التعريفات (١٠) عشرة تعريفات، نعرضها في الجدول التالي:

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	التعريف
١	«الأساس في أصول التفسير»	عبد السلام المجيدي	هو العلم بالقواعد التي يُتوصّل بها إلى فهم القرآن وتفسيره، وتبنى عليها جزئيات التفسير، وتُعرّف بها مناهج المفسرين.
٢	«أصول التفسير ومناهجه»	فهد الرومي	القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروطٍ وآداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج، وما إلى ذلك.
٣	«التحرير في أصول التفسير»	مساعد الطيار	الأسس العلمية التي يرجع إليها المُفسّر حال بيانه لمعاني القرآن، وتحريره للاختلاف في التفسير.
٤	«تفسير القرآن؛ أصوله وضوابطه»	علي العبيد	القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير؛ فَيُبين الطريقة المثلى في شرح كلام الله وتفسيره، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروطٍ وآدابٍ وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرقٍ ومصادرٍ وقواعدٍ ومناهج، ونحو ذلك.

م	اسم الكتاب	اسم المؤلف	التعريف
٥	«التنوير في أصول التفسير»	عبد السلام المجيدي	العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلى التفسير؛ فُتِنِي عليها جزئيات التفسير، ويُتوصل بها إلى فهم القرآن، ومعرفة مناهج المفسرين.
٦	«التيسير في أصول التفسير»	عبد الحق القاضي	علمٌ يبحث عن المسائل التي يستند إليها المفسر في إدراك وفهم وبيان الكتاب العزيز؛ كالنسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكي والمدني، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، إلى غير ذلك مما يتعلق بعلوم القرآن الكريم.
٧	«الركيزة في أصول التفسير»	محمد الخضيري	علمٌ يُعرَف به كيفية تفسير القرآن، والحكم عند الاختلاف فيه.
٨	«علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء»	مولاي عمر حماد	علم يُحدِّد مصادر التفسير لكتاب الله تعالى، ويضع قواعده، ويحدد شروط المفسر لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفق مقاصد المفسر.
٩	«فصول في أصول التفسير»	مساعد الطيار	العلم بالقواعد التي يُتوصل بها إلى فهم مراد الله من كل آية، ومراد رسوله من كل حديث.
١٠	«القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»	محمود عبد اللطيف	القواعد والأسس التي يقوم عليها علم التفسير، وتشمل ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب، وما يتعلق بالتفسير من قواعد وطرق ومناهج، وما إلى ذلك.

وبعد تتبع نصوص تلك التعريفات ظهر لنا ما يلي:

- أن بعض المؤلفات كان لتعريفها نوع صلة ببعض موضوعاتها التي طرحتها مع تفاوت ذلك فيما بينها^(١)، وكان أبرز من ظهر ذلك عنده صاحب كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء» حيث التزم بذكر أغلب الموضوعات المذكورة^(٢) في تعريفه.

- أن بعض هذه المؤلفات مع كون تعريفها لأصول التفسير مصرحاً بكثير من الموضوعات إلا أنه قد تعدّر علينا الحكم بإثبات صلة بين تعريفها وموضوعاتها أو نفي ذلك؛ لكون تعريفها لأصول التفسير متسعاً لدرجة يمكن معها القول بكون علوم القرآن مندرجة تحت أصول التفسير، ويصدق ذلك على كتاب «التيسير في أصول التفسير»^(٣)؛ فقد كان من ألفاظ تعريفه لأصول التفسير بعد إيراد عددًا من الموضوعات قوله: «... إلى غير ذلك مما يتعلق بعلوم القرآن الكريم»^(٤).

(١) وهذه المؤلفات هي: «التحرير في أصول التفسير»، و«الركيزة في أصول التفسير»، و«فصول في أصول التفسير»؛ فقد اشتركت نصوص تعريفها لأصول التفسير في التصريح بموضوع «الاختلاف في التفسير»، وفي إدراجه ضمن موضوعات الكتاب.

(٢) لتبيين هذا: يوازن تعريفه الوارد في جدول تعريفات أصول التفسير بالموضوعات التي ذكرها، وهي: (مفهوم التفسير وأصوله، مصادر التفسير، قواعد التفسير، شروط المفسر).

(٣) لمؤلفه عبد الحق القاضي؛ ينظر تعريفه الوارد في جدول تعريفات أصول التفسير، والموضوعات التي ذكرها في كتابه هي: (تعريف أصول التفسير، نشأة التفسير وتطوره، شروط المفسر وأدابه، العلوم التي يحتاج إليها المفسر، القواعد التي ينبغي للمفسر أن يعرفها، التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، المحكم والمتشابه والفرق بينهما، العام والخاص، المطلق والمقيد، المجمل والمبين، الناسخ والمنسوخ).

(٤) «التيسير في أصول التفسير»، ص ٩.

- أن بعض المؤلفات التي يمكن أن يكون لتعريفها نوع صلة ببعض موضوعاتها اشتركت في كون تعريفاتها تكاد تتطابق حرفياً فيما بينها، مما يؤكد على أن التعريف فيها لم يكن له صلة بموضوعاتها إلا عند من صاغ التعريف دون من نقل عنه؛ لأنه لا يمكن إطلاق القول بوجود صلة فيها بين التعريف والموضوعات عند من نقل؛ لكون التأثير سري إلى تعريفه فتبعه تأثير موضوعاته، فصار التعريف عنده متأثراً على الحقيقة لا مؤثراً، وبعد تتبع هذه التعريفات التي تطابقت حرفياً وجدنا أن الدلائل تشير إلى أسبقية كتاب «بحوث في أصول التفسير ومناهجه» للرومي في التعريف^(١).

يتضح لنا مما سبق ذكره أنه لا يمكن التأسيس على أكثر التعريفات في الحكم بوجود صلة ظاهرة بينها وبين الموضوعات؛ وذلك بسبب غلبة الإجمال على ألفاظ تعريفها، وأن باقي التعريفات التي صرحت ببعض الموضوعات - وإن لاح من بعضها بعضُ الصلة بينها وبين الموضوعات - لم ترق إلى درجة يمكننا من خلالها الحكم بالصلة القوية بينها وبين الموضوعات؛ بله أن تكون هي السبب في انتساب تلك الموضوعات إلى أصول التفسير، إضافة إلى ما تقدم في مفهوم أصول التفسير من حصول التأثير لكثير من تعريفات أصول التفسير

(١) وقد اشترك مع كتاب الرومي في التعريف كتاب «تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»، لكنه نسب التعريف له مع تصرف يسير في بعض العبارات، وكذا كتاب «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين»، لكنه لم ينسب التعريف لكتاب الرومي مع كون طبعته الأولى متأخرة عن طبعة كتاب الرومي الرابعة بـ (٧) سنوات، وقد نقل التعريف حرفياً كما نقل كثيراً مما بعد التعريف دون نسبة!

بمقدمة ابن تيمية، وبتعريفات أصول الفقه مما يضعف أن يكون التعريف منطلقاً من رؤية متجردة لموضوعات أصول التفسير.

ولذا يمكننا القول بأن التعريفات لم تكن سبباً كاشفاً ومحددًا فاصلاً في نسبة المؤلفات لتلك الموضوعات إلى أصول التفسير، كما أنه لا يمكن اعتبارها منطلقاً تأسيسياً للموضوعات في تلك المؤلفات.

وبعد هذا التطواف لاستكشاف أسباب انتساب الموضوعات في تلك المؤلفات إلى أصول التفسير، وعجز الدراسة عن العثور على الأسباب التي قامت عليها نسبة تلك الموضوعات إلى أصول التفسير تصريحاً أو تلميحاً = يمكننا القول بأن أصول التفسير كانت ميداناً متسعاً ليس له أطر كلية تحكمه إلا الرؤية الخاصة المستبطنة في ذهن كل مؤلف بحيث صح لكل المؤلفين نسبة هذه الموضوعات إلى أصول التفسير دون بيان أسباب تلك النسبة، وصح لكثير منهم أن يضيف ما يشاء من موضوعات ومباحث مع نسبه ذلك إلى أصول التفسير.





المبحث الثالث

الرصد التاريخي لـ«الموضوعات»

لقد كان خفاء أسباب نسبة المؤلفات موضوعاتها إلى أصول التفسير، وعجز الدراسة عن العثور على أي سبب قامت عليه تلك النسبة تصريحًا أو تلميحًا = دافعًا إلى عدول البحث عن أسباب نسبة المؤلفات موضوعاتها إلى أصول التفسير إلى البحث عن أسرار توارد المؤلفات على تلك النسبة؛ ولذا فالبحث هنا جارٍ لا عن أسباب نسبة المؤلفات هذه الموضوعات إلى أصول التفسير، بل عن أسرار توارد المؤلفات على تلك النسبة.

وإذا كان المقصود هنا دراسة أسرار توارد المؤلفات على تلك النسبة؛ فالقدر الذي تقوى فيه دراسة ذلك التوارد إنما يكون في أكثر الموضوعات التي تواردت المؤلفات على نسبتها إلى أصول التفسير باعتبار أن كثرة التوارد عليها تأبى حصول هذا التوارد مصادفة، وتدل على أن هناك أسرارًا أوجَدَتْ ذلك التوارد.

وإذا كان البحث عن أسرار ذلك التوارد؛ فإن أساس الوصول لذلك هو رصد البداية الزمنية لانتساب تلك الموضوعات إلى أصول

التفسير، وتتبع كيفية ولادة ذلك الانتساب وامتداداته، ولا يكون ذلك إلا بالرصد التاريخي لأكثر الموضوعات التي حظيت بتوارد المؤلفات على نسبتها إلى أصول التفسير؛ إذ الرصد التاريخي للموضوعات يمكن من تتبُّع بدء ظهور موضوع ما وانتشاره، واعتماده في حركة التأليف، ويبين المؤلفات التي شكَّلت موضوعاتها بنيةً أساسية ومنطلقات رئيسةً لغيرها.

ومعلوم أن الرصد التاريخي لأي موضوع يبدأ بتتبع أوائله وبدائيات نشأته شيئًا فشيئًا؛ فيسهل بذلك معرفة جهد السابق ومدى إضافة اللاحق، وتبيِّن مواطن التأثير ومراحل التطور، ولذا اتَّجه الرصد التاريخي لموضوعات أقدم المؤلفات بحيث تكون هي المعيار الذي تقاس على وزانه أكثر الموضوعات انتسابًا إلى أصول التفسير في المؤلفات التالية لها، فإن أمكننا من خلال ذلك المعيار الإجابة عن أسرار التوارد كان كافيًا في الوصول إلى المراد، وإلا فلا بد ساعتها من متابعة البحث والرصد^(١).

وبدهي أن الرصد التاريخي هنا ناظرٌ للموضوعات من حيث هي أفكار وقضايا كلية تناولتها المؤلفات بالدراسة والبحث، بغض النظر

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الرصد التاريخي ليس عامًا وإنما مخصوص بمؤلفات الدراسة؛ لأنها مسماة بأصول التفسير، إذ لا يمكننا هنا تتبع نشأة هذه الموضوعات في كتب علوم القرآن ومقدمات التفاسير أو غيرهما من المصادر؛ لأن هذا يحتاج إلى دراسة تاريخية خاصة تجليه، ولأن المؤلفات المسماة بأصول التفسير هي الأقرب في التأثير فيمن أراد أن يؤلف في أصول التفسير - بلا شك - ، ولذا توجه النظر إليها.

عن اختلاف عناوين الموضوعات وترتيبها بين المؤلفات؛ إذ ذلك لا يؤثر على غرض الرصد.

وسنبداً ذلك الرصد بعرض موضوعات أقدم المؤلفات الموسومة بـ«أصول التفسير»، ثم موازنتها بأكثر الموضوعات التي تواردت المؤلفات على نسبتها إلى أصول التفسير.

* موضوعات أقدم المؤلفات الموسومة بـ«أصول التفسير»:

سبقت الإشارة إلى أن أقدم المؤلفات المسماة بأصول التفسير هي:

- (١) «الفوز الكبير في أصول التفسير» للدهلوي.
- (٢) «الإكسير في أصول التفسير» للقنوجي.
- (٣) «ثلاث رسائل في أصول التفسير وأصول الفقه» للقاسمي.
- (٤) «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية.

وسنعرض موضوعات كل كتاب منها بحسب ورودها فيه:

أولاً: موضوعات كتاب «الفوز الكبير»:

ذكر فيه خمسة أبواب:

الأول: في العلوم القرآنية الخمسة (علم الأحكام، علم الجدل، علم التذكير بآلاء الله، علم التذكير بأيام الله، علم التذكير بالموت وما بعد الموت).

الثاني: في وجوه خفاء نظم القرآن بالنسبة إلى أفهام أهل هذا العصر، وتجليتها بأوضح بيان.

الثالث: في بيان لطائف نظم القرآن، والأسلوب القرآني البديع.

الرابع: بيان فنون التفسير وحل الخلافات الواقعة في تفاسير الصحابة والتابعين^(١).

الخامس: في بيان غريب القرآن، وأسباب النزول التي لا بد من حفظها للمفسر، ويحظر بدونها الخوض في التفسير.

ثانيًا: موضوعات كتاب «الإكسير» للقنوجي:

لم نقف على كتاب القنوجي باللغة العربية للنظر في موضوعاته؛ إذ لم يتيسر لنا سوى نسخة باللغة الفارسية مما حال بيننا وبين الاستفادة منه في الدراسة.

ثالثًا: موضوعات كتاب القاسمي:

كتاب القاسمي هو عبارة عن ثلاث رسائل جمعها في مؤلف واحد، وبيانها كالتالي:

الرسالة الأولى: أصول التفسير للحافظ السيوطي.

الرسالة الثانية: في أصول الفقه لابن حزم.

الرسالة الثالثة: مجمع الأصول للحافظ جمال الدين المقدسي.

(١) العنوان الموضوع أعلاه وضعه المؤلف نفسه داخل الكتاب، وقد ورد في مقدمة المؤلف تسميته هذه الباب بـ «مناهج التفسير، وبيان أسباب الاختلاف ووجهه في تفسير الصحابة والتابعين»، وظاهر العنوان المذكور في المقدمة أنه يتناول الخلاف بين المفسرين وأسبابه بالشكل المشتهر في كتب أصول التفسير، وبمراجعة الباب تبين أن الباب أقرب في مضمونه إلى العنوان الموضوع أعلاه؛ إذ هو يعالج آلية التعامل مع بعض أقوال الصحابة المختلفة في النزول وغيره، ولا يعالج الاختلاف بينهم من حيث هو اختلاف كما عرضت له المؤلفات؛ ولذا لم نعتبره ضمن الموضوعات التي سرى التأثير بها في المؤلفات.

وسوف نكتفي بعرض موضوعات الرسالة الأولى لتعلُّقها بما نحن بصدده.

موضوعات رسالة «أصول التفسير» للحافظ السيوطي:

هذه الرسالة مُنتزعة في الأصل من كتاب «النُّقاية»، وهذا الكتاب من الكتب الموجزة، وهو كراسة صغيرة صنَّفها الإمام السيوطي وضمَّنَها أربعة عشر علمًا منها علم التفسير، وذكر فيه الموضوعات التالية:

الأنواع:

منها ما يرجع إلى **النزول**: وهو (١٢) نوعًا: (المكي والمدني، والحضري والسفري، معرفة النهاري والليلي، الصيفي والشتائي، الفراشي، أسباب النزول، أول ما نزل، آخر ما نزل).

منها ما يرجع إلى **السند**: وهو (٦) أنواع: (المتواتر، والآحاد، والشاذ، وقراءات النبي ﷺ، والرواة، والحفاظ).

منها ما يرجع إلى **الأداء**: وهو (٦) أنواع: (الوقف والابتداء، الإمالة، المد، تخفيف الهمزة، الإدغام).

منها ما يرجع إلى **الألفاظ**: وهو (٧) أنواع: (الغريب، المعرب، المجاز، المشترك، المترادف، الاستعارة، التشبيه).

منها ما يرجع إلى **المعاني المتعلقة بالأحكام**: وهو (١٤) نوعًا: (العام الباقي على عمومه، والعام المخصوص، والعام الذي أريد به الخصوص، وما خُصَّ بالسنة، وما خُصَّ منه السنة، والمجمل،

والمؤوّل، والمفهوم، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، والمعمول به مدة معينة، وما عمل به واحد).

رابعاً: موضوعات «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية^(١):

- حاجة الأمة إلى فهم القرآن.
- بيان الرسول ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه للصحابة.
- اختلاف السلف في التفسير وأنواعه.
- أسباب الاختلاف من جهة المنقول والمعقول.
- طرق التفسير.
- التفسير بالرأي.

وبعد عرض موضوعات أقدم المؤلفات نعرض أكثر الموضوعات التي تواردت المؤلفات على نسبتها لأصول التفسير والتي سبق بيانها في الموضوعات الأكثر حضوراً في المؤلفات، وبلغ عددها سبعة موضوعات وهي:

- (١) مقدمات أصول التفسير.
- (٢) مصادر التفسير.
- (٣) التفسير: النشأة، والتطور.
- (٤) التفسير: مناهجه، واتجاهاته، ومؤلفات التفسير بالرأي وبالمأثور.

(١) نذكر بأن هذه التسمية من صنيع محمد جميل الشطي وليست لابن تيمية، وقد اشتهرت بالتسمية المذكورة أعلاه.

- (٥) قواعد التفسير وضوابطه.
 (٦) المفسر: شروطه، وعلومه.
 (٧) الاختلاف في التفسير: أسبابه، وأنواعه.

وبعد عرض موضوعات أقدم المؤلفات والموضوعات الأكثر حضوراً في تلك المؤلفات ندخل إلى ساحة الموازنة وفق النقاط التالية:

أولاً: من جهة ذكر الموضوعات:

وقد تمت الموازنة من هذه الجهة للنظر في الموضوعات الأكثر حضوراً من حيث ذكرها أو ذكر بعضها في المؤلفات القديمة، وقد ظهر لنا خلوّ كافة المؤلفات القديمة من تلك الموضوعات إلا مقدمة ابن تيمية؛ فقد كان لها من هذه الموضوعات الأكثر حضوراً ما يلي: (مصادر التفسير - الاختلاف في التفسير أسبابه وأنواعه - التفسير بالرأي)، إضافة إلى تناولها الكلام عن بعض كتب التفسير وما يتعلق بها مما يعتبر إشارة لموضوع مناهج التفسير، إلا أننا لم نخرج على تلك الإضافة كثيراً لكونها وردت في مقدمة ابن تيمية عرضاً وتبعاً ولم تعالج فيها معالجة بقية الموضوعات.

ثانياً: من جهة مكانة الموضوعات ومضامينها:

والمقصود بمكانة الموضوعات قيمتها في تشكيل معالم أصول التفسير الكلية في المؤلفات. وبتأمل الموضوعات الواردة في مقدمة ابن تيمية وجدناها تشكل محاور كبرى ونقاطاً بارزة في مؤلفات أصول

التفسير، وبالعودة لهذه الموضوعات وتأمل ما طرحه ابن تيمية فيها من مباحث ومسائل، وموازنة ذلك بالمؤلفات المعاصرة التي تناولت نفس الموضوعات = ظهر لنا أن التأثير بمقدمة ابن تيمية لم يقتصر فقط على ذكر الموضوعات التي ذكرها؛ بل تعداه إلى ذكر كثير من المباحث والمسائل التي ذكرها، حتى إن بعض الموضوعات يمكن القول بأنها لم تخرج عن نطاق ابن تيمية في تقسيمه وأمثله وعرضه؛ كموضوع الاختلاف وأسبابه، والتفسير بالرأي ومناقشته، ومعظم ما يتعلق بطرق التفسير.

ثالثاً: من جهة انتساب الموضوعات إلى أصول التفسير:

لا يمكن القول بكون ابن تيمية نسب هذه الموضوعات إلى أصول التفسير لكونه لم يسمِّ مقدمته بذلك الاسم «مقدمة في أصول التفسير»؛ بل كانت هذه التسمية من وضع غيره كما سبقت الإشارة، ثم اشتهرت بتلك التسمية وعرفت بها.

ولذا يمكن القول أن بداية انتساب موضوعات المقدمة إلى أصول التفسير كانت في عصر الشطي بحسب الرصد التاريخي بسبب تسميته لمقدمة ابن تيمية بـ «مقدمة في أصول التفسير».

ومن الممكن أن يكون اشتهارها بهذا الاسم واشتهار مؤلفها كانا سبباً في دروج أغلب المؤلفات المعاصرة على نسبة تلك الموضوعات إلى أصول التفسير، ويقوي ذلك كون مضامين تلك الموضوعات في المؤلفات المعاصرة متأثرة بشكل ظاهر بالمضامين التي طرحتها مقدمة

ابن تيمية في تلك الموضوعات بل لم تخرج أحياناً عن نطاق كلامه وأمثلته^(١).

وأما بقية الموضوعات السبعة التي لم ترد في مقدمة ابن تيمية فقد تابعنا رصدها تاريخياً في بقية المؤلفات؛ لنتبين بداية انتسابها لأصول التفسير فتعذر علينا ذلك لكثرة ما بين المؤلفات المعاصرة من تداخل زمني وتفاوت في شهرتها وانتشارها، اللهم إلا ما كان من موضوع «قواعد التفسير» فأقدم من وقفنا على إدخاله له في ساحة أصول التفسير هو صاحب كتاب «أصول التفسير وقواعده» دون بيان لسبب ذلك، وبعد موازنة مضامين ذلك الموضوع عنده بمضامينه في بقية المؤلفات المعاصرة التي ذكرته لم نجد كبير تأثير بين تلك المؤلفات إلا على مستوى اختيار ذلك العنوان واعتباره موضوعاً لأصول التفسير، ولذا لم يمكننا تأسيس نتيجة على ذلك.

والنتيجة التي نخلص إليها بعد كل ما تقدم: أن مقدمة ابن تيمية كانت هي الأساس الذي تأثرت به أغلب المؤلفات في نسبتها لتلك الموضوعات إلى أصول التفسير، كما تعتبر المقدمة هي المؤلف الرئيس في تأسيس بنية تلك الموضوعات؛ حيث إن أغلب المؤلفات قد درجت

(١) قد يكون هناك بعض التباين في المعالجة بين هذه الموضوعات وموضوعات المقدمة، وهذا ما يضيفه عنصر الزمن وتطور الأفكار، لكن الذي يظهر أن مقدمة ابن تيمية كان لها دور رئيس في التأسيس لبلورة الإطار الجامع لهذه الموضوعات والنسق الكلي لها، أما من حيث المعالجة للموضوعات فيحدث التنوع والتفاوت فيها بحسب المصادر التي استقت منها المؤلفات، وهو ما سيظهر أثره فيما سيأتي من الحديث عن المصادر وأثرها في المؤلفات.

في بناء نسقها العام على وزان ما تحدّث فيه ابن تيمية، ولا سيما أنه قد سبق في نشأة المصطلح وزمن تداوله: أن اتخاذ أصول التفسير عنواناً للمؤلفات بكثرة لم يكن إلا عقب تسمية الشيخ محمد جميل الشطي لمقدمة ابن تيمية بـ «مقدمة في أصول التفسير» وهو ما يؤكد تلك الحقيقة.

ولذا يمكننا القول بأنه لم يظهر لنا محدّد واضح من خلال موضوعات المؤلفات يمكننا التعويل عليه في إدراج موضوع ما في أصول التفسير أو إخراجه، وقد غلب على إدراج تلك الموضوعات ضمن أصول التفسير التقليد لبعض المؤلفات؛ فقد ظهر تأثر أغلبها بموضوعات مقدمة ابن تيمية وتبنيها لها؛ مما يشير إلى أن التقليد في إدراج الموضوعات كان هو الأصل الذي قامت عليه نسبة هذه الموضوعات إلى أصول التفسير^(١).

(١) لا يعيننا هنا - كما سبق - بيان أن الموضوعات من مادة أصول التفسير أم لا؟ وإنما الذي يعيننا هو بيان سرّ اعتماد المؤلفات لها ووجه ذلك.



الفصل الثالث

استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات

ويتضمن مدخلًا وثلاثة مباحث:

المبحث الأول

استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن».

المبحث الثاني

استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة».

المبحث الثالث

كتب التفسير في المؤلفات.







بين يدي الفصل

يُعدّ «الاستمداد» أحد المحاور الكبرى التي يمكن من خلالها استكشاف واقع أصول التفسير في المؤلفات؛ والاستمداد في أي علم يراد به «توقفه على معلومات سابق وجودها على وجود ذلك العلم عند مدونه لتكون عوناً لهم على إتقان تدوين ذلك العلم؛ وسمي ذلك في الاصطلاح بالاستمداد عن تشبيه احتياج العلم لتلك المعلومات بطلب المدد، والمدد العون والغوث؛ فقرنوا الفعل بحرفي الطلب وهما السين والتاء»^(١)، ولذا فالنظر الذي يحكم الموازنة في هذا المحور ليس هو مجرد ذكر المؤلفات لبعض المصادر والمراجع؛ وإنما النظر إلى المصادر والمراجع التي تأسست من خلالها بنية الموضوعات وصورة المسائل، وهو ما عبر عنه الطاهر ابن عاشور بقوله: «وليس كل ما يذكر في العلم معدوداً من مدده؛ بل مدده ما يتوقف عليه تقومه، فأما ما يورد في العلم من مسائل علوم أخرى عند الإفاضة في البيان... فلا يعد مدداً للعلم، ولا ينحصر ذلك ولا ينضبط، بل هو متفاوت»^(٢).

(١) التحرير والتنوير (١/١٨).

(٢) نفسه (١/١٨).

وتتجلى أهمية الاستمداد من هذه الوجة أن بواسطته تتبين الأصول التي شكلت مادة أصول التفسير في تلك المؤلفات، وكانت ذا أثر في تحديد مباحثها وتشكيل موضوعاتها وتصوير مسائلها، كما أنه عبر الاستمداد يمكن رصد مواطن التبعية والتقليد ومساحات الإضافة والتجديد في «أصول التفسير»، وكذا يمكن من خلاله تبين طريقة المؤلفات في استمداد المعلومات، وآليات توظيفها ومعالجتها، ولذا كان تتبع جهات الإمداد في المؤلفات أحد محاور الموازنة المهمة التي سيعالجها هذا الفصل؛ لما لها من أثر كبير في كشف صورة أصول التفسير بجلاء ووضوح.

ولا شك أن تبين جهات الاستمداد التي كان لها أثر في تشكيل موضوعات أصول التفسير ومسائله في المؤلفات لا يكفي فيه:

- مجرد الحصر للمصادر والمراجع الواردة في كل موضوع^(١).

- النظر إلى مصادر ومراجع كل موضوع دون تحديد المسائل الرئيسة التي تشكل منها ذلك الموضوع؛ لأن المصادر المؤثرة تختلف من مسألة لأخرى.

كما لا يصلح عند الموازنة بين المؤلفات النظر إلى المسائل التي انفردت بها بعض المؤلفات؛ بل لا بد من ارتكاز الموازنة على أكثر المسائل اشتراكاً بين المؤلفات.

(١) تجدر الإشارة هنا إلى اختلاف الأقوال في التفريق بين المصادر والمراجع وتحديد المراد بكل منهما على وجه الدقة، وثمة أقوال في ذلك ليس هذا موطن بسطها، والذي يعيننا أننا اعتمدنا في هذا المبحث على تتبع مصادر المؤلفات ومراجعتها دون التفريق بينهما.

ولما كان الأمر بهذه المثابة كانت الموازنة بين المؤلفات من حيث جهات الاستمداد في كل موضوع تقتضي ما يأتي:

- ١ - حصر المسائل الأساسية التي يتشكل منها كل موضوع.
- ٢ - تحديد المسائل المشتركة بين المؤلفات في كل موضوع.
- ٣ - حصر المصادر والمراجع المتعلقة بكل مسألة من المسائل المشتركة بين المؤلفات.
- ٤ - التحليل الدقيق للمصادر والمراجع الخاصة بكل مسألة من المسائل المشتركة.
- ٥ - تحديد المصادر التي كان لها أثر في تشكيل صورة المسائل وتمييزها عمّا عداها.

ولما كان تبيّن ذلك والوقوف عليه في كافة الموضوعات والمسائل التي أثارها المؤلفات أمراً بالغ المشقة = رأيت الدراسة أن تبينه من خلال أكثر المسائل اشتراكاً في مبحثي «تفسير القرآن بالقرآن - تفسير القرآن بالسنة» من موضوع «مصادر التفسير»، وكان سبب اختيار «مصادر التفسير» من بين بقية موضوعات المؤلفات ما يأتي:

- أنه أكثر الموضوعات حضوراً في المؤلفات^(١).
- أنه أكثر الموضوعات اختصاصاً بالحديث عن موارد التفسير وماأخذه.

وكان سبب اختيار مبحثي «تفسير القرآن بالقرآن - تفسير القرآن

(١) وقد ورد في (٢٧) سبعة وعشرين مؤلفاً؛ كما سبق في الرصد الإحصائي للموضوعات.

بالسنة» دون ما سواهما من مباحث «مصادر التفسير» أنهما أكثر المصادر حظوة في المؤلفات من حيث:

- اتفاق المؤلفات على اعتبارهما من مصادر التفسير^(١).

- اتفاق المؤلفات على جلالتهما وتقديمهما على ما سواهما من بقية مصادر التفسير الأخرى.

ولذا سينتظم الحديث هنا عن جهات الاستمداد في «تفسير القرآن بالقرآن - تفسير القرآن بالسنة» من خلال مدخل وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن».

المبحث الثاني: استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة».

المبحث الثالث: كتب التفسير في المؤلفات.

مدخل:

إن النظر في الاستمداد هنا متجه إلى المصادر والمراجع التي كان لها أثر بارز في تأسيس المسألة، ولذا فالحكم بالاستمداد لبعض المصادر التي ذكرتها المؤلفات في هذين المبحثين دون بقية المصادر لا يصلح تعميمه على كل مبحث منها دون النظر لكل مسألة من مسائله بحسبها.

والنظر في الموازنة بين المؤلفات متجه إلى المسائل التي حصل فيها اشتراك فيما بينها؛ لذا ستعالج جهات الاستمداد في كل مبحث من

(١) وقع اختلاف بين المؤلفات في عدد بعض الموضوعات من مصادر التفسير كموضوع «تفسير التابعين» و«الإسرائيليات».

مبثني «تفسير القرآن بالقرآن - تفسير القرآن بالسنة» وفق المراحل الآتية:

المرحلة الأولى: عرض المسائل التي أوردتها المؤلفات في كل مبحث، وفيها يتم حصر المسائل التي أوردتها المؤلفات، وبيان ما حصل فيه اشتراك بين المؤلفات وما ليس كذلك؛ ليتم من خلال ذلك اختيار أكثر المسائل اشتراكاً بين المؤلفات لإجراء الموازنة عليها.

المرحلة الثانية: وصف واقع المسائل المختارة من حيث عنونة المؤلفات لها وتقسيمها وطريقة تناولها... إلخ.

المرحلة الثالثة: عرض شامل لكل المصادر والمراجع الخاصة بكل مسألة مختارة، وتصنيفها بحسب العلوم.

المرحلة الرابعة: تحليل مادة المسائل المختارة في المؤلفات، ومقارنتها بمصادرها ومراجعتها، وتحليل أنماط الرجوع لهذه المصادر والمراجع؛ إذ عبر هذه المرحلة يمكننا تبين الجهات الممددة بوضوح، وذلك لأن تحليل المادة العلمية للمسألة ومقارنتها بمصادرها:

- يبين بدقة وجوه الإفادة من المصادر والمراجع التي أحالت إليها المؤلفات بما يفيد في بيان المصادر الأصلية (المؤثرة) منها والثانوية (الغير مؤثرة)، التي لم يكن لها دور في تشكيل المادة العلمية للمسألة.

- يظهر حجم الإضافة والتجديد التي حظيت بها المسألة في تناول المؤلفات لها.

لذا سينتظم الكلام عما يخص جهات الاستمداد في المباحث الآتية:

المبحث الأول: استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن»، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن».

المطلب الثاني: مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات، وفيه فرعان:

الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات.

الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة.

المبحث الثاني: استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة»، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة».

المطلب الثاني: مسألة «أوجه بيان السنة للكتاب» في المؤلفات، وفيه فرعان:

الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات.

الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة.

المطلب الثالث: مسألة «البيان النبوي» في المؤلفات، وفيه فرعان:

الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات.

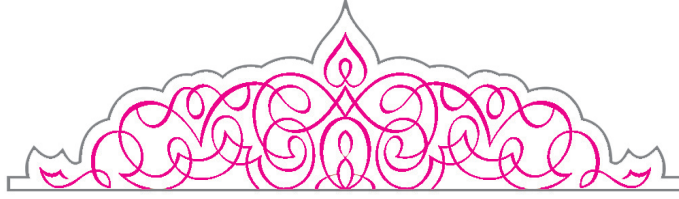
الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة.

المبحث الثالث: كتب التفسير في المؤلفات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات.

المطلب الثاني: كتب التفسير وإشكالية ضعف الحضور والتأثير.





المبحث الأول

استمداد المؤلفات

في تفسير القرآن بالقرآن

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن».

المطلب الثاني: مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات.

المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن»:

تفاوتت المؤلفات في معالجة هذا الموضوع من ناحية الإطناب والإيجاز وكذلك في حضور بعض المسائل وغياب بعضها؛ مما أمكننا من قسمة المسائل التي أوردتها المؤلفات في هذا الموضوع إلى قسمين:

١ - مسائل اشتركت بعض المؤلفات في ذكرها :

م	المسألة	عدد المؤلفات	أسماء المؤلفات
١	أنواع تفسير القرآن ^(١)	٢١	أصول التفسير ومناهج المفسرين - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهجه للرومي - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - التحرير في أصول التفسير - معالم في أصول التفسير - فصول في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - علم أصول التفسير محاولة في البناء - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - أصول التفسير ومناهج المفسرين - بحوث في أصول التفسير - أصول التفسير للقاضي - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير - علم أصول التفسير وقواعده - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين.
٢	أهمية تفسير القرآن بحقيقته	١١	علم أصول التفسير وقواعده - التنوير - الأساس - الفصول - علم أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - مباحث في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهج المفسرين - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - التحرير في أصول التفسير.

(١) أسميناها «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» تبعًا لعنونة أغلب المؤلفات لها بذلك - كما سيأتي - .

م	المسألة	عدد المؤلفات	أسماء المؤلفات
٣	شروط تفسير القرآن بالقرآن	٥	الدر النثير - مباحث في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - معالم في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير.
٤	المؤلفات التي اعتنت بتفسير القرآن بالقرآن	٥	فصول في أصول التفسير - التحرير في أصول التفسير - التنوير في أصول التفسير - علم أصول التفسير - معالم في أصول التفسير.
٥	كيف تتم عملية التفسير	٣	التحرير في أصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير.
٦	تعريف تفسير القرآن بالقرآن	٢	التحرير - مباحث في أصول التفسير للمنصوري.

٢ - مسائل انفردت بعض المؤلفات بذكرها :

م	المسألة	المؤلف الذي أوردتها
١	- القراءات والرسم ودورهما في التفسير.	علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء.
٢	- تفسير أهل البدع للقرآن. - مجالات استفادة المفسر من تفسير القرآن بالقرآن.	التحرير في أصول التفسير.

وواضح من خلال ما سبق أن أكثر المسائل اشتراكاً بين المؤلفات هي «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» ثم «أهمية تفسير القرآن بالقرآن وحجيته»، وقد اخترنا مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» باعتبارها أكثر المسائل حضوراً واشتراكاً بين المؤلفات لعقد الموازنة عليها بين

المؤلفات، ومعرفة مراتب المصادر والمراجع المذكورة فيها؛ للوصول إلى جهات الاستمداد التي كان لها أثر في تأسيس المسألة وبلورتها.

المطلب الثاني: مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات:

أول ما نستهل الحديث به عن الجهات الممدة للمؤلفات في هذه المسألة هو تقديم وصف عام لتناول المؤلفات لها، وبيان ذلك من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات:

بتأمل صورة هذه المسألة في المؤلفات وجدنا أن أغلب المؤلفات تبدأ بالعنونة العامة لها، ثم تتبعها بعنونة جزئية للأنواع وتورد تحت كل نوع منها أمثلة وتطبيقات.

فأما ما يتعلق بالعنونة العامة للمسألة؛ فقد وجدنا أن أغلب المؤلفات قد أفردت لهذه المسألة عنواناً خاصاً^(١)، ومنهم من أوردتها في ثنايا

(١) وقد جاءت العنونة على الصيغ الآتية:

* صور تفسير القرآن بالقرآن؛ وقد جاءت في المؤلفات التالية: «أصول التفسير ومناهج المفسرين - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير»؛ وقد جاءت العنونة في الأخيرين ب: «من صور تفسير القرآن بالقرآن».

* أنواع تفسير القرآن بالقرآن؛ وقد جاءت في المؤلفات التالية: «أصول التفسير ومناهجه للرومي - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - التحرير في أصول التفسير - معالم في أصول التفسير - فصول في أصول التفسير».

* أوجه بيان القرآن بالقرآن؛ وقد جاءت في كتاب: «أصول التفسير ومناهجه» لهلال سند.

الكلام عن القرآن كمصدر من مصادر التفسير بوجه عام (١).

وأما ما يتعلق بالعنونة الجزئية للأنواع ففيما يلي عرض لأنواع «تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات:

م	النوع	عدد المؤلفات	اسم المؤلف
١	حمل العام على الخاص	١٧	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - فصول في أصول التفسير - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - أصول التفسير ومناهج المفسرين - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير - دراسات في أصول تفسير القرآن - الركيزة - علم أصول التفسير محاولة

= * أوجه تفسير القرآن بالقرآن؛ وقد جاءت في كتاب: «علم أصول التفسير محاولة في البناء».

* أمثلة من تفسير القرآن بالقرآن؛ وقد جاءت في كتاب: «الدر الثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - القول المبين»، وقد جاءت في الأخير بـ«من أمثلة تفسير القرآن بالقرآن».

* تفسير القرآن بالقرآن؛ وقد جاءت في المؤلفات التالية: «دراسات في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهج المفسرين - بحوث في أصول التفسير».

(١) وهذه المؤلفات هي:

«أصول التفسير وقواعده»؛ حيث أورد كلامه عن الأنواع في حديثه عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة.

«التيسير في أصول التفسير» للقاضي - «دراسات في أصول التفسير ومناهجه»، وأوردا الأنواع عند الحديث عن القرآن الكريم في التفسير في عهد النبي ﷺ.

«المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير - علم التفسير أصوله وقواعده - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - دراسات في أصول تفسير القرآن»؛ حيث أوردوا

الأنواع عند الحديث عن القرآن الكريم باعتباره مصدرًا من مصادر التفسير.

«دراسات في التفسير وأصوله» حيث أورد الأنواع عند الحديث عن نشأة علم التفسير.

م	النوع	عدد المؤلفات	اسم المؤلف
			في البناء - علم التفسير وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - التحرير في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير - القول المبين.
٢	حمل المطلق على المقيد	١٦	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - فصول في أصول التفسير - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - أصول التفسير ومناهج المفسرين - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير - دراسات في أصول تفسير القرآن - الركيزة - علم أصول التفسير محاولة في البناء - علم التفسير أصوله وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - التحرير في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير.
٣	حمل المجمع على المبين	١٦	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - فصول في أصول التفسير - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - أصول التفسير ومناهج المفسرين - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير - دراسات في أصول تفسير القرآن - الركيزة - علم أصول التفسير محاولة في البناء - علم أصول التفسير وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير

م	النوع	عدد المؤلفات	اسم المؤلف
			- موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير - القول المبين.
٤	حمل الموجز على المسهب ^(١)	١٠	تفسير القرآن أصوله وضوابطه - التنوير في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير - دراسات في التفسير وأصوله - الركيزة - الأساس في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير.
٥	الجمع بين القراءات	١٠	أصول التفسير ومناهج المفسرين - التنوير في أصول التفسير - دراسات في أصول تفسير القرآن - علم التفسير أصوله وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير.
٦	جمع ما يتوهم أنه مختلف	١١	دراسات في أصول تفسير القرآن - دراسات في التفسير وأصوله - علم أصول التفسير محاولة في البناء - معالم في أصول التفسير - التنوير في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - معالم في أصول التفسير - معالم في أصول التفسير - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - أصول التفسير وقواعده.

(١) جاءت تسمية هذا النوع في بعض المؤلفات بـ«حمل الموجز على المفصل - بسط الموجز -
المقابلة بين الإيجاز والإطناب».

م	النوع	عدد المؤلفات	اسم المؤلف
٧	تفسير لفظة بلفظة	٥	فصول في أصول التفسير - تفسير القرآن أصوله وضوابطه - التنوير في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير.
٨	تفسير معنى بمعنى	٤	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - فصول في أصول التفسير - التنوير في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير للمنصوري.
٩	البيان بمنطوق أو مفهوم	٢	التنوير في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير للمنصوري.
١٠	حمل الآية على أحد المعاني الداخلية في معناها لكونه هو الغالب في القرآن	١	تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه.
١١	تفسير المفهوم في آية بآية أخرى	٢	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - الركيزة.
١٢	تفسير الألفاظ الغريبة	٣	معالم في أصول التفسير - التنوير في أصول التفسير - الركيزة في أصول التفسير.
١٣	تفسير الناسخ بالمسوخ	٥	دراسات في أصول تفسير القرآن - أصول التفسير ومناهج المفسرين - دراسات في أصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - مباحث في أصول التفسير للمنصوري.

م	النوع	عدد المؤلفات	اسم المؤلف
١٤	إشكال معين والبحث عن جواب له	٢	دراسات في أصول تفسير القرآن - علم أصول التفسير محاولة في البناء.
١٥	جمع الآيات في موضوع واحد	٢	دراسات في أصول تفسير القرآن - علم أصول التفسير محاولة في البناء.
١٦	حمل المبهم على الموضح	٢	تفسير القرآن أصوله وضوابطه - معالم في أصول التفسير.
١٧	تفسير القرآن على ضوء مقاصده	١	دراسات في أصول التفسير.
١٨	تقديم المعنى والفهم الذي له شاهد من القرآن	١	علم أصول التفسير محاولة في البناء.
١٩	التقيد بالمعاني المبينة لمدلول المفردات	١	علم أصول التفسير محاولة في البناء.
٢٠	السياق القرآني	١	علم أصول التفسير محاولة في البناء.
٢١	رد المتشابه إلى المحكم	١	مباحث في أصول التفسير للمنصوري.
٢٢	بيان المعنى	١	الركيزة في أصول التفسير.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤلفان قسّمَا الأنواع من حيث الجملة إلى قسمين :

وهما : التفسير المتصل ، والتفسير المنفصل ، وأوردا أمثلة على كل منهما ، وهما : (أصول التفسير ومناهجه للرومي - دراسات في أصول التفسير)^(١) .

وأما ما يتعلق بالتمثيل لأنواع «تفسير القرآن بالقرآن» ؛ فقد كان تناول أغلب المؤلفات لتلك الأنواع مشفوعًا بأمثلة ونماذج تطبيقية^(٢) ، إلا ما كان من بعض المؤلفات في ذكر أمثلة قليلة جدًا أو الإحالة إلى أمثلتها في موضوعات أخرى غير موضوع تفسير القرآن بالقرآن^(٣) .

وبتأمل ما سبق من وصف لمسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات يمكننا تسجيل الملحوظات الآتية :

أولاً : عدد الأنواع المذكورة في كافة المؤلفات اثنان وعشرون نوعًا .

(١) ذكر الأول منهما عددًا من الأمثلة في البيان المتصل والمنفصل ، وكذا ذكر الثاني بعض الأمثلة مع إشارته في خاتمة كلامه إلى أنّ من العلماء من قال : إن من تفسير القرآن بالقرآن حمل مطلقه على مقيده وعامه على خاصه ورد متشابهه إلى محكمه ، وعزا ذلك إلى الذهبي ، وإن كان الذهبي لم يقل بأن من الأنواع رد المتشابه إلى المحكم . ويلاحظ أن كتاب «التنوير في أصول التفسير» (ص ٥٧) جعل هذه القسمة في «حمل المجمل على المبين» ؛ حيث جعل المبين نوعين متصل ومنفصل .

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن كتاب «التحرير في أصول التفسير» اتسم بطرح أمثلة وتطبيقات في هذا الموضوع مغايرة للمؤلفات حيث استقاها من «تفسير الطبري» .

(٣) هما مؤلفان : **الأول :** «بحوث في أصول التفسير» للبودخاني ؛ حيث تكلم عن تفسير السنة للقرآن وأهميتها في بيان القرآن ، ولم يعدد صورًا إلا آيتين يستدل بهما على بيان القرآن للقرآن . **الثاني :** «أصول التفسير وقواعده» لخالد العك ؛ حيث ساق تنظيرًا عامًا لمجمل المسألة ، وأحال إلى موطن بحثه للخاص والعام والمطلق والمقيد .

ثانياً: أكثر الأنواع التي يمكن القول بحصول الاشتراك بين المؤلفات في ذكرها هي الأنواع الستة الأولى.

ثالثاً: أن هناك خمسة أنواع لم يرد ذكرها إلا في مؤلفين، وبمراجعتهم تبين أن المؤلفين اللذين ذكراها قد نقل أحدهما عن الآخر^(١).

رابعاً: أن هناك أربعة أنواع لم يرد ذكرها إلا في عدد قليل من المؤلفات من ثلاثة إلى خمسة.

خامساً: انفردت بعض المؤلفات ببعض الأنواع، وكانت مساحة هذا التفرد قليلة؛ حيث انحصرت فقط في سبعة مؤلفات بحسب الظاهر.

سادساً: أغلب الأنواع التي وقع فيها تفرد يمكن اندراجها فيما سبق من أنواع - كما سيأتي - .

سابعاً: بمراجعة الأمثلة والتطبيقات المذكورة لتلك الأنواع ظهر لنا أن أغلب الأمثلة والتطبيقات المذكورة تكرر ذكرها في كثير من المؤلفات.

ثامناً: ظهور التشابه الكبير بين المؤلفات في الأنواع الستة الأولى وفيما ذكر لها من أمثلة يشير إلى أن هناك تأثيراً حاصلًا بقوة ببعض المصادر، ولعل التحليل للمصادر يكشف عن ذلك بجلاء.

(١) ينظر مثلاً الأنواع رقم (١٤، ١٥)؛ فقد صرح صاحب كتاب «علم أصول التفسير» عند هذين النوعين بالنسبة إلى كتاب «دراسات في أصول التفسير»، وينظر كذلك النوع رقم (١٦) بمراجعتهم في المؤلفين المذكورين أعلاه ظهر لنا التطابق الذي يكاد أن يكون حرفياً بينهما!

وبعد هذا العرض الوصفي لصورة المسألة نزلف إلى تسليط الضوء على استمداد المؤلفات فيها؛ لنكشف الجهات التي كانت عاملاً رئيساً ورافداً مهماً في تكوين بنيتها وتأسيس مادتها.

الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة:

لكي نتبين الجهة الممدة للمؤلفات في هذه المسألة؛ فإننا سنستعرض أولاً المصادر التي صرحت المؤلفات بذكرها في تلك المسألة، ثم نتبع ذلك بالتحليل لأنماط ورود تلك المصادر في المسألة.

أولاً: العرض الوصفي لمصادر المؤلفات ومراجعتها:

بعد استقراء المؤلفات في مسألة أنواع «تفسير القرآن بالقرآن» ومراجعة إحالاتها واستقصاء كل المصادر التي تمت النسبة إليها؛ كانت المصادر التي صرحت المؤلفات بالاعتماد عليها والنسبة إليها مع تصنيف هذه المصادر بحسب العلوم كالآتي^(١):

العدد	المصدر والمرجع	اسم الفن	م
٢٢	التفسير والمفسرون - فصول في أصول التفسير - البرهان في علوم القرآن - المدخل لعلوم القرآن لعلال الفاسي - مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية - الإتقان في علوم القرآن - مناهل العرفان - قواعد التفسير للسبت - المذهب في القراءات العشر - المعجزة الكبرى لأبي زهرة - مباحث في علوم القرآن للقطان - أصول التفسير وقواعده -	علوم قرآن	١

(١) تجدر الإشارة أننا استبعدنا من مصادر المؤلفات كتب التخريج الحديثي؛ لأنها غير مؤثرة.

العدد	المصدر والمرجع	اسم الفن	م
	النشر في القراءات العشر - دراسات في أصول التفسير لعبد الحميد - مباحث في علوم القرآن لصباحي الصالح - بحوث في أصول التفسير ومناهجه للرومي - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - التفسير بالمأثور للتهامي نفرة - المغني في توجيه القراءات العشر - الإيضاح - الحجة لابن خالويه - دفع إيهام الاضطراب.		
٢٣	تفسير الطبري - تفسير ابن عطية - تفسير ابن كثير - تفسير القرطبي - تفسير البحر المحيط - تفسير الكشاف - محاسن التأويل للقاسمي - التحرير والتنوير - تفسير البغوي - الأوسى - الرازي - زاد المسير - مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالأثار والقرآن - الدر المنثور - فتح القدير - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - الجواهر الحسان - الجلالين - تفسير القرآن بكلام الرحمن لثناء الله الهندي - تفسير السمرقندي - المصباح المنير - مختصر تفسير ابن كثير - تفسير آيات الأحكام.	تفسير	٢
٢٢	علم أصول الفقه لخلاف - إرشاد الفحول - أصول السرخسي - إجابة السائل - اللمع في أصول الفقه - رسالة في أصول الفقه للعكبري - أصول مذهب الإمام أحمد - أصول التشريع الإسلامي - أصول الفقه الإسلامي لبدران - أصول الفقه الإسلامي لسنان الجلال - جمع الجوامع وشرحه لابن السبكي والجلال المحلي - المستصفي للغزالي - مسلم الثبوت وشرحه لمحبه الله عبد الشكور - الرسالة للشافعي - مفتاح الوصول للتلمساني - شرح تنقيح الفصول للقرافي - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي - التاج الجامع للأصول لمنصور	أصول فقه	٣

العدد	المصدر والمرجع	اسم الفن	م
	علي ناصف - أصول الفقه لأبي زهرة - مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي - روضة الناظر - نهاية السؤل.		
١٧	تهذيب اللغة - لسان العرب - الأسماء والصفات لليهقي - فتاوى ابن تيمية - المصنف للصنعاني - إيثار الحق - التصاريف ليحيى بن سلام - المرجعية العليا في الإسلام للقرضاوي - نشأة التفكير الفلسفي - المعجم الوسيط - مختار الصحاح - بلوغ المرام - فتح الباري - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي للريسوني - الإيضاح للخطيب القزويني - كيف نتعامل مع القرآن للغزالي - كيف نتعامل مع القرآن العظيم للقرضاوي.	متفرقات	٤

وبتأمل المصادر والمراجع السابقة تبين لنا أن أكثر المؤلفات حضوراً بحسب الظاهر هي المؤلفات المختصة بعلوم القرآن والتفسير وأصول الفقه.

ثانياً: التحليل لأنماط ورود مصادر المسألة:

قد رجعت الدراسة إلى المصادر والمراجع التي صرحت المؤلفات بالرجوع إليها في مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن»؛ لتحليلها تحليلاً دقيقاً يكشف عن كيفية تشكل صورة المسألة في المؤلفات من خلال مجموع تلك المصادر، وأي تلك المصادر كان الأقوى تأثيراً في تشكيل صورتها ورصد نسبة كل مصدر في تشكيل تلك الصورة، وترتيب المصادر حسب قوتها أو ضعفها في تشكيل صورة المسألة، فظهر لنا:

١ - انحصار أغلب المصادر السابقة في أربعة مؤلفات فقط^(١).

٢ - أن صورة المسألة قائمة وحاضرة بشكلها الكامل الذي عرضته

(١) وهذه المؤلفات هي:

- «دراسات في أصول التفسير»؛ حيث كانت مصادره كالتالي: «المعجم الوسيط - مختار الصحاح - الإتيان - البرهان - مفتاح الوصول للتلمساني - المغني في توجيه القراءات العشر - الإيضاح للخطيب القزويني - التفسير والمفسرون - أصول التفسير وقواعده - مباحث في علوم القرآن للقطان - الرسالة - فتح القدير - مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح - الموافقات - أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله - شرح تنقيح الفصول للقرافي - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي - بلوغ المرام - التاج الجامع للأصول لمنصور علي ناصف - أصول الفقه لأبي زهرة - مذكرة في أصول الفقه للشنقيطي - مختصر تفسير ابن كثير - الحجة لابن خالويه - فتح الباري - نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي للريسوني».

- «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير»؛ حيث كانت مصادره: «الإتيان - البرهان - التفسير والمفسرون - جمع الجوامع وشرحه - المستصفى - مسلم الثبوت وشرحه - مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح - علم أصول الفقه لخلاف - مباحث في علوم القرآن للقطان - وأصول الفقه الإسلامي لبدران - المهذب في القراءات العشر - المعجزة الكبرى - أصول مذهب أحمد - النشر في القراءات العشر - بداية المجتهد - القرطبي - شرح النووي على صحيح مسلم - فتح القدير».

- «مباحث في أصول التفسير» للمنصوري؛ حيث كانت مصادره: «أضواء البيان - علم أصول الفقه لخلاف - إرشاد الفحول - أصول السرخسي - إجابة السائل - أصول الفقه الإسلامي لسنان الجلال - تهذيب اللغة - لسان العرب - المصباح المنير - المصنف للصنعاني - روضة الناظر - الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - تفسير ابن كثير - الجواهر الحسان - تفسير الجلالين».

- «تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»؛ حيث كانت مصادره كالتالي: «اللمع في أصول الفقه - إرشاد الفحول - أصول الفقه الإسلامي - روضة الناظر - رسالة في أصول الفقه للعكبري - التصاريف - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها - السبعة لابن مجاهد - التفسير بالمأثور للتهامي نقرة - الإتيان - البرهان - أضواء البيان - التحرير والتنوير - تفسير الطبري - زاد المسير».

المؤلفات في بعض المصادر دون بقية المصادر الأخرى، بحيث يمكن القول بأنه لم يكن للمؤلفات دور في تشكيل صورة المسألة وبنائها على الحقيقة؛ وإنما كان دور معظمها هو نقل تلك الصورة من المصادر التي تشكلت الصورة فيها مع بعض الإضافات والزيادات غير المؤثرة على صورة المسألة.

ولما كانت المصادر متفاوتة في درجة حضورها وتشكيلها للمسألة إلى هذه الدرجة قسّمناها إلى قسمين:

أولاً: مصادر أصلية «مؤثرة»: وهي المصادر التي كان لها دور كبير في بلورة وتأسيس مادة الأنواع وتشكيل صورتها الكلية أو ما يقاربها.

ثانياً: مصادر ثانوية «غير مؤثرة»: وهي المصادر التي لم يكن لها كبير شأن في تأسيس بنية المادة العلمية لأنواع «تفسير القرآن بالقرآن» أو بلورة صورتها الكلية، وإنما كان استحضار المؤلفات لها في تلك المسألة من باب التتمة والتحلية.

وسوف نفرّد كل قسم منهما ببيان:

أولاً: المصادر الأصلية (المؤثرة) في المؤلفات:

عند النظر إلى مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» لتحديد المصادر المؤثرة في تشكيل صورة المسألة كان النظر مصوّباً إلى المسألة من حيث:

١ - وجودها ونضجها واكتمال صورتها على الهيئة المعروضة في أغلب المؤلفات.

٢ - وجودها في موضوع تفسير القرآن بالقرآن كمصدر من مصادر التفسير.

٣ - عنونة وتصنيف كل نوع منها وإيراد الأمثلة الدالة عليه.

فظهر لنا أن هذه المسألة بصورتها الكاملة أو شبهها تشكلت في مصدرين اثنين - على تفاوت بينهما - وهما:

١ - «التفسير والمفسرون» للذهبي.

٢ - «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن» للشنقيطي.

وسوف نفرّد كل منهما ببيان:

المصدر الأول: «التفسير والمفسرون» للذهبي:

بمراجعة صورة المسألة في هذا المصدر وما أوردته المؤلفات؛ تبين أنه المصدر الأقوى تأثيراً في بنية المسألة في المؤلفات، وبرهان ذلك ما يأتي:

١ - أن كتاب الذهبي من أوائل المصادر التي رتبت أنواعاً لتفسير

القرآن بالقرآن، وبوبتها وصنفتها وأدرجتها ضمن الحديث عن

مصدر تفسير القرآن بالقرآن، وصاغت في إطار متكامل^(١)؛ فلم

نقف على أحد قبله ذكر هذه الأنواع بهذه الصورة وهذا التبويب

والتصنيف والإدراج لها تحت الكلام عن تفسير القرآن بالقرآن،

(١) بعض هذه الأنواع أصله عند «البرهان» و«الإتقان»؛ لكنهم لم يوردوها باعتبارها أنواعاً

لتفسير القرآن بالقرآن، وإنما أوردوها كأنواع لعلوم القرآن كما هو ظاهر من مقدمات كتابيهما، وسيأتي بيان ذلك.

فقد عالج الذهبي مصادر التفسير في عصر الصحابة في باب «التفسير في عهد النبي ﷺ وأصحابه»، وجعل على رأسها «القرآن الكريم»، وبين أن الناظر فيه: «يجد أنه قد اشتمل على الإيجاز والإطناب، وعلى الإجمال والتبيين، وعلى الإطلاق والتقييد، وعلى العموم والخصوص»^(١)، ثم شرع في بيان هذه الأنواع والتمثيل لها؛ فقال: «ومن تفسير القرآن بالقرآن: أن يشرح ما جاء موجزاً... ومن تفسير القرآن بالقرآن أن يُحمل المجمل على المبيّن ليُفسّر به، وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن...» إلخ^(٢).

وهذا الإطار الذي وضعه الذهبي للمسألة هو نفس الإطار الذي درجت المؤلفات على النسج على منواله؛ سواء في ذلك من تابعه في تناولها عند الكلام عن تفسير القرآن بالقرآن كمصدر من مصادر الصحابة في التفسير، أو في الكلام عنها في مصادر التفسير بوجه عام.

٢- الأنواع التي أوردتها هي التي وقع فيها اشتراك بين أغلب المؤلفات؛ فالذهبي أورد الأنواع الست الأولى التي سبق عرضها، وهي الأنواع التي تناقلتها أغلب المؤلفات على تفاوت بينها في ذكر بعض الأنواع.

٣- الأمثلة التي ذكرها الذهبي لهذه الأنواع تكررت في معظم المؤلفات.

(١) «التفسير والمفسرون»، الذهبي، ص ٣٧، ط: دار الحديث.

(٢) المرجع السابق.

٤ - لم تخرج المؤلفات عن إطار الذهبي العام للمسألة إلا في زيادة بعض الأنواع التي وقعت في بعضها دون بعض^(١).

٥ - تصريح بعض المؤلفات بالنسبة لكتاب الذهبي، وبيان أنها استفادت منه ونقلت عنه.

وبذلك يمكننا القول بأن كتاب الذهبي «التفسير والمفسرون» هو المصدر المؤثر والرئيس في تأسيس بنية المسألة في المؤلفات وبلورتها وصياغة إطارها العام؛ الذي لم تخرج عنه أغلب المؤلفات إلا في زيادة بعض الأنواع التي استقتها من مصادر أخرى.

المصدر الثاني: «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن» للشنقيطي:

وهو من أوائل المؤلفات أيضاً التي عالجت مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» بتوسع؛ فقد أورد لها الكثير من الأمثلة وعدّد وجوهاً كثيرة لبيان القرآن بالقرآن في مقدمة تفسيره «الأضواء»، حيث قال: «اعلم - وفقني الله وإياك لما يحبه ويرضاه - أن من أنواع البيان التي تضمنها هذا الكتاب المبارك...»^(٢)، ثم شرع في بيان هذه الأنواع وتفصيلها والتمثيل عليها.

(١) بعض المؤلفات التزمت الأنواع الست التي أوردتها الذهبي ولم تخرج عنها؛ وهي: «الدر النثير في مناهج المفسرين - أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير - أصول التفسير وقواعده - التيسير في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهج المفسرين، مع زيادته صورة «الناسخ والمنسوخ»».

(٢) أضواء البيان، الشنقيطي، ص ١٠، ط: دار عالم الفوائد.

ورغم أن المسألة من حيث تصويرها وطريقة عرضها وأمثلتها تشكلت بهذه الصورة عند الذهبي وليس عند الشنقيطي؛ إلا أن الذي دفعنا لاعتبار كتاب الشنقيطي مصدراً مؤثراً أن الأنواع من (٧) إلى (١١) قد نقلتها بعض المؤلفات عن الشنقيطي؛ مما يشير إلى نوع من التأثير بصنيعه في تلك الأنواع الزائدة عن التي ذكرها الذهبي، وإن كان التأثير به ليس في قوة التأثير بالذهبي^(١).

ومما يؤكد أصالة كتابي الذهبي والشنقيطي - على تفاوت بينهما - كمصدرين إمداد للمؤلفات ما يلي:

(١) أن الأنواع التي زادت عن بعض المؤلفات على ما ذكره الذهبي والشنقيطي بعد تأملها أمكن تقسيمها إلى قسمين:

(أ) أنواع زائدة يمكن اندراجها فيما ذكره، ومن ذلك ما يلي:

- (حمل المبهم على الموضح)؛ إذ هو فرع عن نوع (حمل المجمل على المبين)؛ فالإيهام يقع بسبب الإجمال.
- (تقديم المعنى والفهم الذي له شاهد من القرآن)، (التقيد بالمعاني المبينة لمدلول المفردات)، (بيان المعنى)؛ فهي لا تبعد عن (تفسير المفهوم من آية بآية أخرى) أو (تفسير معنى بمعنى).

(١) تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعاً من التقارب بين الذهبي والشنقيطي في الأنواع الستة الأولى مع اختلاف طريقة العرض والتناول والأمثلة بينهما، إلا أن صياغات الذهبي في تسمية الأنواع هي التي درجت على ذكرها المؤلفات؛ مما يدل على رجحان كفته في التأثير، كما أن كثيراً من المؤلفات لم تخرج عما أورده من أنواع وأمثلة، وبعضها نسب المسألة إليه كما سبق.

ب) أنواع زائدة لكنها أشبه بأن تكون ضوابط تراعى عند تفسير القرآن بالقرآن، لا أنواعاً لتفسير القرآن بالقرآن، ومن ذلك: (السياق القرآني - رد المتشابه إلى المحكم - الناسخ والمنسوخ - تفسير القرآن على ضوء مقاصده - جمع الآيات في موضوع واحد - إزالة الإشكالات التي تثيرها بعض المعاني الظاهرة من القرآن)، كما أن بعض هذه الأنواع يمكن دمجه أو اندراجه في الآخر كما في النوع الأخير؛ إذ يمكن اندراجه في سابقه لأنه أحد فروعها؛ إذ جمع الآيات يفيد في بيان الموقف القرآني إزاء قضية ما، ويرفع الإشكال الذي قد يقع في فهم بعض النصوص المفردة.

٢) المؤلفات التي أوردت أنواعاً مغايرة هي سبعة فقط^(١)؛ مما يبين أن مساحة الإضافة كانت منحصرة في نطاق محدود جداً من المؤلفات، وأن أغلبها درج على ذكر الأنواع التي أوردتها الذهبي والشنقيطي ولم يخرج عنها.

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نخلص إلى القول بأن المصدر الرئيس في تأسيس مادة المؤلفات في مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» هو:

(١) يراجع عَرَضُ أنواع تفسير القرآن بالقرآن؛ إذ يلاحظ أن كتابي «دراسات في أصول التفسير، وعلم أصول التفسير محاولة في البناء» ذكرا خمسة أنواع؛ اثنين منهما وردا في الأول ونقلهما الثاني، وزاد عليهما ثلاثة أخرى، وباقى الأنواع وردت في خمسة مؤلفات، وهي: «الركيزة، معالم في أصول التفسير، مباحث في أصول التفسير، دراسات في أصول التفسير، أصول التفسير ومناهج المفسرين»، والأخير لم يذكر منها إلا نوعاً واحداً وهو: «الناسخ والمنسوخ».

«التفسير والمفسرون»، يليه في ذلك كتاب «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن»، وأن ما سواهما من المصادر لم يكن له حظ من التأسيس، وهو ما سيزداد وضوحًا من خلال الحديث عن المصادر الثانوية للمؤلفات.

ثانيًا: المصادر الثانوية (غير المؤثرة) في المؤلفات:

وهي المصادر التي لم يكن لها حظ من التأسيس لمسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» التي أوردتها المؤلفات، فقد راجعنا كافة المصادر الأخرى التي أحالت إليها المؤلفات في تلك المسألة، وتتبعنا أنماط ورودها فيها فلم يظهر لنا أن لها ثمة أثر في تأسيس بنية المسألة ولا في تبويبها، ورغم كثرة إحالة المؤلفات إلى كتب علوم القرآن ذات الشهرة كـ«البرهان» و«الإتقان» إلا أننا لم نعتبرها مصادر مؤسسة - رغم تقدمها - إذ أنهم أوردوا الحديث عن المطلق والمقيد والعام والخاص والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وموهم الاختلاف والتناقض وغير ذلك، وتوسعوا في التمثيل له باعتباره من أنواع علوم القرآن، ولم تكن صورة المسألة عندهما كما هي عند الذهبي والشنقيطي والتي تناقلتها المؤلفات.

وفيما يلي تسليط الضوء على أنماط ورود بقية المصادر التي ذكرتها المؤلفات في هذه المسألة؛ لتبين علة تصنيفنا لها كمصادر ثانوية لا تأسيسية.

* أنماط ورود المصادر الثانوية :

بتأمل أنماط ورود المصادر والمراجع الأخرى التي أحالت إليها المؤلفات تبين لنا انحصارها في الأنماط التالية :

١ - **التعريف ببعض المصطلحات** : وهي أبرز أنماط ورود المصادر حيث كان استخدامها محصوراً ومقصوراً على توضيح بعض المصطلحات كتعريف المجمل والمبين، والمطلق والمقيد، والخاص والعام، والمنطوق والمفهوم، والناسخ والمنسوخ^(١).

٢ - **التعليق على بعض الأمثلة والتطبيقات** : إذ يؤتى بالمصدر ليس في تقرير أصل المسألة وتأسيسها؛ وإنما لبيان موطن الشاهد من المثال الوارد^(٢).

(١) سبق البيان بأن كثيراً من المصادر كانت موجودة في أربعة مؤلفات، وبمراجعتها تبين أن كتابي «مباحث في أصول التفسير»، و«تفسير القرآن أصوله وضوابطه» لم يستفيدا من كافة المراجع الأصولية واللغوية التي ذكرت إلا في تعريف المصطلحات لا أكثر، وكذا كتاب «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير» في أغلبه، كما أنه استفاد من مصدر «مباحث في علوم القرآن» للقطان في نفس الصدد وذلك في أغلب مواطن إيراد له، وكذا بعض المصادر الأصولية واللغوية في كتاب «دراسات في أصول التفسير» أحيل إليها في السياق نفسه.

(٢) ومن ذلك ما جاء في كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء»؛ فقد أحال إلى كتابي «أصول التشريع الإسلامي»، و«أصول التفسير وقواعده» في شرحه لأحد أمثلة تقييد المطلق وبيان موطن الشاهد فيه. وكذلك ما جاء في كتاب «أصول التفسير ومناهجه» للرومي حيث أحال على الأسماء والصفات للبيهقي في إيراد مثال على التفسير المتصل. وانظر: «مباحث في أصول التفسير» للمنصوري، ص ٣٨، و«دراسات في أصول التفسير» لعمر حمزة، ص ٣٢.

٣ - دعم بعض التنظير الوارد: إذ يكون وجه الاستفادة من المصدر في دعم جزئية من التنظير الوارد^(١).

٤ - مناقشة بعض المسائل الفرعية الثانوية: إذ يكون المصدر مستفاداً منه في مسألة فرعية جاء إيرادها من باب التوسع وليست من صلب الموضوع^(٢).

٥ - توثيق الأمثلة والتطبيقات والأقوال: إذ يستخدم المرجع في توثيق الأمثلة والأقوال الواردة؛ وهذا النمط من الأنماط التي كثر

(١) ومن ذلك ما جاء في أغلب المصادر الأصولية في كتاب «دراسات في أصول التفسير»، كما في كتاب «التنوير»؛ حيث أحال إلى الشاطبي في دعم مقولة أوردها صاحب «البرهان»، وما جاء في كتاب «بحوث في أصول التفسير» حيث أحال إلى كتاب «المدخل لعلوم القرآن» في بيان حاجة التفسير إلى البيان النبوي خاصة في مجال الأحكام التي أوردها القرآن مجملة وفصلتها السنة. وكذلك في كتاب «موجز في علوم القرآن» حيث أحال إلى كتاب صبحي الصالح في بيان الألفاظ التي تدل على الخصوص، وما جاء في كتاب «موجز في علوم القرآن» حيث عزا إلى «تفسير الطبري» في أنه بين أن اختلاف القراء إنما يرجع إلى حرف واحد، وذلك في معرض حديثه على حمل بعض القراءات على بعضها. وانظر الإحالة إلى «تفسير ابن كثير» في «علم التفسير أصوله وقواعده»، ص ٨٤، والإحالة إلى تفسير «التحرير والتنوير» في المؤلفات التالية: «الدر النثير» ص ٥٤ - ٥٥، «التنوير في أصول التفسير» ص ٦١، «تفسير القرآن أصول وضوابطه» ص ٤٥.

(٢) ومن ذلك ما جاء في كتاب «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير» حيث أحال إلى كتاب «المعجزة الكبرى» لأبي زهرة، و«المهذب في القراءات العشر»، و «أصول مذهب أحمد»، و«شرح النووي»، و«النشر في القراءات العشر»، و«فتاوى ابن تيمية» في موضوع الأحرف السبعة وأوجه اختلاف القراءات، والقراءة الشاذة وحكمها وفوائدها تنوع القراءات في نوع حمل القراءات بعضها على بعض.

وجودها في المؤلفات خاصة مع كتب التفسير^(١) ومؤلفات علوم القرآن ذات الشهرة كـ«البرهان»، و«الإتقان»^(٢).

سادساً: إحالات عامة: إذ يكون المصدر وارداً في إحالة عامة تدل على أنه أحد المظان التي كتبت في المسألة المثارة ويمكن الإفادة منه فيها^(٣).

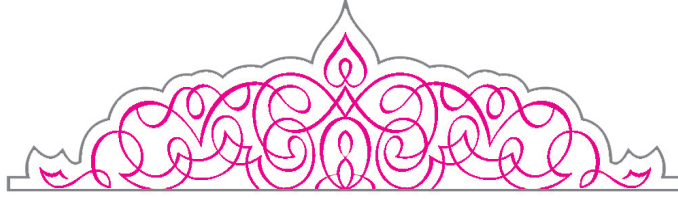
وبالنظر فيما سبق من أنماط ومظاهر ورود كافة المصادر والمراجع في المؤلفات يتبين أنه لم يكن لها دور في تأسيس المادة العلمية فيها، وأن المؤلفات لم تخرج في حقيقة الأمر عن الوارد في مصدري «التفسير والمفسرون»، و«الأضواء»، وأن المصادر الثانوية سواء أكانت لغوية أم أصولية ليس لها تأثير مهم في مادة المؤلفات رغم كثرة الإحالة إليها ووفرة العزو إليها في المؤلفات.

(١) ومن ذلك ما جاء في كتاب «التنوير»؛ حيث أحال إلى «تفسير الطبري» في توثيق قول لمجاهد في قوله تعالى: ﴿وَيْتَهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، وانظر: «علم أصول التفسير» ص ٧٢ وما بعدها، و«التنوير» ص ٥٧، ٥٩، و«التحرير» ص ٤٤، و«الفصول» ص ٤٠ وما بعدها، و«المعالم» ص ١٠١، و«المباحث» للمنصوري ص: ٢٧، و«دراسات في أصول تفسير القرآن» ص ١١٥ وما بعدها، و«أصول التفسير» لهلال سند، ص ٢٢، و«تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه» ص ٤٣.

(٢) انظر الإحالة إلى «الإتقان» و«البرهان» في كتاب «موجز في علوم القرآن» ص ١١٠، وقد سبقت الإشارة إلى بيان علة عدم اعتبار هذين المؤلفين من المصادر المؤسسة رغم تقدمهما وكثرة العزو إليهما.

(٣) ومن ذلك ما جاء في كتاب «التنوير» حيث أحال إحالة عامة إلى كتاب «دفع إيها م الاضطراب» للشنقيطي في مبحث «موهم الاختلاف والتناقض» وأصل الكلام والأمثلة منقولة بتمامها من البرهان والإتقان. وكذلك الأمر في الإحالة إلى كتاب «قواعد التفسير»؛ حيث جاءت في نوع (حمل المجمع على المبين) إضافة لـ«التفسير والمفسرون»، و«الإتقان»، و«البرهان»، و«المناهل»، و«البرهان». وانظر: «موجز في علوم القرآن»، ص ١١٦.





المبحث الثاني

استمداد المؤلفات

في «تفسير القرآن بالسنة»

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة».

المطلب الثاني : مسألة «أوجه بيان السنة للكتاب» في المؤلفات.

المطلب الثالث : مسألة «البيان النبوي» في المؤلفات.

المطلب الأول : المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة» :

تفاوتت المؤلفات في تناول هذا الموضوع إجمالاً وتفصيلاً وفي حضور بعض المسائل وغياب أخرى؛ بحيث يمكننا قسمة المسائل التي أوردتها المؤلفات في هذا الموضوع إلى قسمين :

١ - مسائل اشتركت بعض المؤلفات في ذكرها :

م	المسألة	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردتها
١	أوجه بيان السنة للكتاب	١٩	الأساس في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - أصول التفسير ومناهج المفسرين - أصول التفسير ومناهج المفسرين - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - التنوير في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - علم التفسير أصوله وقواعده للكبيسي - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - دراسات في أصول تفسير القرآن - الركيزة في أصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - بحوث في أصول التفسير ومناهجه.
٢	مقدار البيان النبوي	١٤	الأساس في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - بحوث في أصول التفسير ومناهجه - التحرير في أصول التفسير - التنوير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - علم أصول التفسير محاولة في البناء - مباحث في أصول التفسير لعصام خضر - دراسات في التفسير وأصوله - معالم في أصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين.

م	المسألة	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردتها
٣	أهمية السنة وحجيتها ومكانتها	١٤	الأساس في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهج المفسرين - بحوث في أصول التفسير وقواعده - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - التنوير في أصول التفسير - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - علم أصول التفسير محاولة في البناء - مباحث في أصول التفسير لعصام خضر - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين.
٤	أنواع التفسير النبوي للقرآن	٦	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - الركيزة في أصول التفسير - فصول في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير لعصام خضر - معالم في أصول التفسير - مباحث في أصول التفسير للمنصوري.
٥	التفاسير أو الكتب التي اهتمت بتفسير القرآن بالسنة	٥	التنوير في أصول التفسير - الركيزة في أصول التفسير - معالم في أصول التفسير - الأساس في أصول التفسير - التحرير في أصول التفسير.
٦	سبب تفسير النبي ﷺ للقرآن (مهمة البيان)	٤	الأساس في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهج المفسرين - بحوث في أصول التفسير وقواعده - التنوير في أصول التفسير.
٧	شروط تفسير القرآن بالسنة	٣	معالم في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - أصول التفسير وقواعده؛

م	المسألة	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردتها
			وردت في الثاني بلفظ: «ما يطلب من المفسر في تفسير القرآن بالسنة»، وفي الأخير بلفظ: «شروط التفسير النقلي».
٨	علاقة السنة بالقرآن	٢	أصول التفسير وقواعده - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه.

٢ - مسائل انفردت بعض المؤلفات بذكرها :

م	المسألة	المؤلف الذي أورد
١	- مدى ارتباط السنة بالقرآن.	أصول التفسير وقواعده.
٢	- صور استفادة المفسر من السنة. - مجالات استفادة المفسر من السنة.	التحرير في أصول التفسير.
٣	- مصدر التفسير النبوي.	التنوير في أصول التفسير.
٤	- الموضوعات في التفاسير. - مصادر التفسير بالسنة الصحيحة.	دراسات في أصول تفسير القرآن.
٥	- طرق بيان النبي للقرآن.	مباحث في أصول التفسير لعصام خضر.
٦	- المنقول عن رسول الله في التفسير ودورانه بين التواتر والآحاد.	علم التفسير أصوله وقواعده.
٧	- الفرق بين التفسير النبوي والتفسير بالسنة.	معالم في أصول التفسير.

ويظهر لنا مما سبق أن المسألة الأكثر ورودًا في المؤلفات هي «أوجه بيان السنة للكتاب»؛ فقد وردت في (١٩) تسعة عشر مؤلفاً تليها مسألة «البيان النبوي»؛ حيث وردت في (١٤) أربعة عشر مؤلفاً،

ومسألة «أهمية السنة وحجيتها ومكانتها»؛ إذ وردت أيضًا في (١٤) أربعة عشر مؤلفاً.

ويجدر التنويه على أن العنوان الموضوع لمسألة «أهمية السنة ومكانتها وحجيتها» لم يرد بهذه الصورة في المؤلفات، وإنما كان اجتهاداً منّا في محاولة وضع عنوان جامع لهذه المسألة المعروضة بشكل متناثر في المؤلفات؛ لأن بعض المؤلفات في هذه المسألة اكتفى بمجرد الحديث عن أهمية السنة دون تعرض لحجيتها وكذا العكس في بعض المؤلفات، كما أن بعض المؤلفات لم تضع عنواناً عند تناولها لهذه المسألة مما جعل التأسيس عليها لمعرفة جهات استمدادها غير متيسر.

ولذا سوف ينعقد الحديث فيما يلي عن الاستمداد في مسألتني: «أوجه بيان السنة للقرآن»^(١)، و«مقدار البيان النبوي للقرآن».

المطلب الثاني: مسألة (أوجه بيان السنة للكتاب) في المؤلفات:

أول ما نستهل به الحديث عن الجهات الممدة للمؤلفات في هذه المسألة = هو تقديم وصف عام لتناول المؤلفات لها، وبيان ذلك من خلال الفرعين الآتيين:

(١) جرينا على تسميتها بـ«الأوجه» تبعاً لعنونة الأغلب؛ كما سبق في تسمية «أنواع تفسير القرآن بالقرآن».

الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات:

بتأمل صورة هذه المسألة في المؤلفات وجدنا أن أغلب المؤلفات تبدأ بالعنونة العامة لها، ثم تتبعها بعنونة جزئية للأوجه وتورد تحت كل وجه منها أمثلة وتطبيقات.

أمّا ما يتعلق بالعنونة العامة للمسألة؛ فقد أفردت المؤلفات لهذه المسألة عنواناً خاصاً على تفاوت بينها في العنونة^(١).

(١) وقد جاءت العنونة على الصيغ الآتية:

- «أوجه بيان السنة للقرآن»: وقد عنونت به المؤلفات الآتية: «أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - الدر الثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - دراسات في أصول التفسير».
- «أوجه بيان السنة للكتاب»: وقد عنون به كتاب: «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين».
- «أوجه تفسير القرآن بالسنة»: وقد عنون به كتاب: «أصول التفسير ومناهج المفسرين».
- «أوجه بيان النبي ﷺ للقرآن»: وقد عنون به كتاب: «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير».
- «أنواع تفسير القرآن بالسنة»: وقد عنونت به المؤلفات الآتية: «معالم في أصول التفسير - الركيزة في أصول التفسير».
- «وجوه البيان النبوي للقرآن»: وقد عنون به كتاب: «علم التفسير أصوله وقواعده».
- «وجوه تفسير النبي ﷺ للقرآن الكريم»: وقد عنون به كتاب: «التنوير في أصول التفسير».
- «تفصيل وجوه تفسير السنة النبوية للقرآن الكريم»: وقد عنون به كتاب: «الأساس في أصول التفسير».
- «صور بيان السنة للكتاب»: وقد عنون به كتاب: «مباحث في أصول التفسير للمنصوري».
- «من صور تفسير القرآن بالسنة»: وقد عنون به كتاب: «أصول التفسير ومناهج المفسرين».

وأما ما يتعلق بالعنونة الجزئية للأنواع؛ فقد تفاوتت المؤلفات في ذكر أوجه بيان السنة للكتاب، وفيما يلي بيان للأوجه التي ذكرتها المؤلفات:

م	الوجه	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردته
١	بيان المجمعل	١٦	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - أصول التفسير ومناهجه للرومي (١) - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - علم أصول التفسير محاولة في البناء - أصول التفسير ومناهج المفسرين - أصول التفسير ومناهج المفسرين - علم التفسير أصوله وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - الركيزة في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير.

= «أنواع تفسير الرسول ﷺ للقرآن»: وقد عنون به كتاب: «تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه».

- «منهج الرسول ﷺ في التفسير»: وقد عنون به كتاب: «بحوث في أصول التفسير ومناهجه».

- «أنواع التفسير النبوي»: وقد عنون به كتاب: «التحرير في أصول التفسير».

- «وجوه تفسير السنة للقرآن»: وقد عنون به كتاب: «دراسات في أصول التفسير ومناهجه».

- «نماذج من تفسير السنة» وقد عنون به كتاب: «دراسات في أصول تفسير القرآن».

(١) ذكر الرومي الأوجه مجملة ثم أوردتها بثلاثة أمثلة دون فصل كل وجه منها.

م	الوجه	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردته
٢	توضيح المشكل	١٨	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - بحوث في أصول التفسير ومناهجه - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - أصول التفسير ومناهج المفسرين - أصول التفسير ومناهج المفسرين - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - علم التفسير أصوله وقواعده - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - الركيزة في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير، وجاءت العنونة في الأخير بـ«بيان المشكل وما يوهم غير المراد».
٣	تخصيص العام	١٥	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - بحوث في أصول التفسير ومناهجه - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - أصول التفسير ومناهج المفسرين - أصول التفسير ومناهج المفسرين - علم التفسير أصوله وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - الركيزة في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير.

م	الوجه	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردته
٤	تقييد المطلق	١٥	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - بحوث في أصول التفسير ومناهجه - التحرير في أصول التفسير - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - أصول التفسير ومناهج المفسرين - أصول التفسير ومناهج المفسرين - علم التفسير أصوله وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - الركيزة في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير.
٥	بيان معنى لفظ أو متعلقه	٨	أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - بحوث في أصول التفسير ومناهجه - تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه - الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - دراسات في أصول التفسير ومناهجه - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين.
٦	بيان أحكام زائدة	٥	دراسات في أصول التفسير ومناهجه - علم أصول التفسير محاولة في البناء - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - دراسات في أصول التفسير.

م	الوجه	عدد المؤلفات	المؤلفات التي أوردته
٧	بيان التأكيد	٨	الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - علم التفسير أصوله وقواعده - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - معالم في أصول التفسير - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير - القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - الركيزة في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير.
٨	بيان النسخ	٤	الدر النثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير - علم أصول التفسير محاولة في البناء - مباحث في أصول التفسير للمنصوري - علم التفسير أصوله وقواعده للكيسي (١).
٩	بيان ما سكت عنه القرآن	٢	الركيزة في أصول التفسير - دراسات في أصول التفسير (٢).
١٠	تفسير بعض تشبيهات القرآن وكنائياته عند الحاجة	١	علم التفسير أصوله وقواعده.
١١	تفسير القرآن بالقرآن	١	
١٢	تفسير بعض الألفاظ المبهمة	١	
١٣	تبيينه للغريب	١	أصول التفسير ومناهج المفسرين.
١٤	إطلاق المقيد	١	

(١) ذكر كتاب «علم التفسير أصوله وقواعده» للكيسي هذا الوجه بعد سرد الأوجه، ولم يعنون له.

(٢) جاءت العنونة في الكتاب الثاني بـ«بيان أمر مسكوت عنه متعلق بموضوع الآية».

المؤلفات التي أوردته	عدد المؤلفات	الوجه	م
	١	تفسيره البياني	١٥
	١	تفسيره لألفاظ قرآنية استعملت في معنى إسلامي	١٦
	١	تفسيره ﷺ للنص القرآني، وهو التأكيد على المعنى المتبادر للذهن لأول وهلة	١٧
دراسات في أصول التفسير.	١	شرح الألفاظ والعبارات؛ كبيان المجاز والغريب	١٨
	١	تعميم الخاص أو القياس على أحكام القرآن	١٩
	١	التنبية على أهم ما يندرج تحت اللفظ العام	٢٠
	١	بيان بعض قواعد التفسير	٢١
	١	تفصيل ما أوجز من القصص القرآني	٢٢
	١	التنبية على أهمية مضمون بعض الآيات والسور للتدبر والتفقه	٢٣
	١	بيان مقاصد الآيات	٢٤

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المؤلفات اختلفت طريقة عرضها لأوجه بيان السنة مع ذكر بعض التقسيمات الفنية وزيادة أوجه أخرى للبيان، وهذه المؤلفات هي:

- «التنوير في أصول التفسير»: وأبرز الفوارق بين هذا الكتاب وبين أغلب المؤلفات في هذه المسألة أن المؤلف ذكر وجوها كلية لتفسير النبي ﷺ هي:

الوجه الأول: بيان القرآن بالقول (بالنص).

الوجه الثاني: ما جاء في السنة النبوية استنباطًا واستقراءً من القرآن الكريم.

الوجه الثالث: بيان أسباب نزول القرآن.

الوجه الرابع: بيان القرآن بالفعل.

وأدرج تحت الوجه الأول منها صورًا هي في معظمها التي ذكرتها بقية المؤلفات في أوجه بيان السنة للكتاب.

ويقارب «التنوير» في هذا كتاب «الأساس في أصول التفسير»؛ إذ مؤلفهما واحد، و«الأساس» مختصر لـ«التنوير»؛ إلا أنه سمي الوجه الرابع هنا بـ«تفسير السيرة النبوية والشمال المصطفوية».

- «دراسات في أصول التفسير»؛ حيث قسم المسألة إلى فقرتين:

الفقرة الأولى: أورد تحتها ما ذكره العلماء المتقدمون من أوجه بيان السنة للكتاب، ونقل عن الشافعي^(١) والشاطبي^(٢) أوجه البيان عندهما.

(١) بين أن أوجه البيان عند الشافعي هي: (بيان المجمل - تقييد المطلق - تخصيص العام - بيان التأكيد - بيان النسخ).

(٢) بين أن وجوه بيان السنة للكتاب عند الشاطبي هي: (بيان المجمل - التفرع على ما جاء =

الفقرة الثانية: في استقراء أوجه بيان السنة للكتاب؛ وزاد على ما ذكرته المؤلفات ما سبق إثباته في جدول أوجه بيان السنة للكتاب.

وأما ما يتعلق بالتمثيل لأوجه بيان السنة للكتاب؛ فقد كان تناول أغلب المؤلفات لتلك الأوجه مشفوعاً بأمثلة ونماذج تطبيقية^(١)، إلا ما كان من بعض المؤلفات في ذكر أمثلة قليلة جداً.

وبعد ما مر من وصف لأوجه تفسير القرآن بالسنة يمكننا تسجيل الملحوظات التالية:

أولاً: عدد الأوجه المذكورة في كافة المؤلفات (٢٤) أربعة وعشرين وجهًا.

ثانيًا: أكثر الأوجه التي يمكن القول بحصول الاشتراك بين المؤلفات في ذكرها هي الأوجه الثمانية الأولى على تفاوت بينها في مقدار الاشتراك.

ثالثًا: الاشتراك فيما عدا هذه الأوجه الثمانية لم يقع إلا في وجه واحد وكان بين مؤلفين فقط.

رابعًا: مساحة الخروج عن هذه الأوجه الثمانية كانت منحصرة في أربعة مؤلفات فقط^(٢).

=في القرآن من الأصول - أن يقع في القرآن النص على أمور ذات طرفين؛ فيشتبه الأمر فتأتي السنة لترجح تبين رجحان اندراجها تحت إحدى الوجوه المنصوص عليها في القرآن - القياس على ما ورد حكمه في الكتاب).

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أن كتاب «التحرير في أصول التفسير» اتسم بطرح أمثلة وتطبيقات في هذا الموضوع مغايرة للمؤلفات حيث استقى جلها من «تفسير الطبري».

(٢) سبق التنويه على أن كتابي «التنوير» و«الأساس» ذكرا بعض الأوجه الكلية لتفسير =

خامساً: لم يقع تفرد بذكر بعض الأوجه إلا في ثلاثة مؤلفات (١).

سادساً: أغلب الأوجه التي وقع فيها تفرد يمكن إدراجها فيما سبق من أوجه - كما سيأتي - .

سابعاً: ظهور التشابه الكبير بين المؤلفات في الأوجه الثمانية الأولى وفيما ذكر لها من أمثلة يشير إلى أن هناك تأثراً حاصلًا بقوة ببعض المصادر؛ ولعل التحليل للمصادر يكشف عن ذلك بجلاء.

وبعد هذا العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات ندلف إلى إلقاء الضوء على استمداد المؤلفات في هذه المسألة؛ لنكشف عن الجهات التي كانت عاملاً رئيساً ورافداً مهماً في تكوين بنيتها وتأسيس مادتها.

الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة:

لكي نتبين الجهة الممدة للمؤلفات في هذه المسألة فإننا سنستعرض أولاً المصادر التي صرّحت المؤلفات بذكرها في تلك المسألة، ثم نتبع ذلك بالتحليل لأنماط ورود تلك المصادر في المسألة.

= النبي ﷺ؛ ولذا لم نعد هذه الأوجه الكلية ضمن أوجه البيان التي طرحتها بقية المؤلفات؛ لكون الصور الفرعية التي ذكرها صاحب «التنوير» و«الأساس» هي نفس الصور التي ذكرتها بقية المؤلفات.

(١) هي المؤلفات الآتية: «دراسات في أصول التفسير»، «أصول التفسير ومناهج المفسرين» للعسافي، «علم التفسير أصوله وقواعده» للكبيسي.

أولاً: العرض الوصفي لمصادر المؤلفات ومراجعتها:

بعد استقراء المؤلفات في مسألة «أوجه بيان السنة للكتاب» ومراجعة إحالاتها واستقصاء كل المصادر التي تمت النسبة إليها، كانت المصادر التي صرّحت المؤلفات بالاعتماد عليها والنسبة إليها - مع تصنيف هذه المصادر بحسب العلوم - كالآتي^(١):

م	اسم الفن	المصدر والمرجع	العدد
١	علوم قرآن	الإتقان - التفسير والمفسرون - البرهان - مناهل العرفان - النسخ في القرآن لمصطفى زيد - مباحث في علوم القرآن لمناع القطان - دراسات في القرآن الكريم - قواعد التفسير - دراسات في أصول التفسير.	٩
٢	أصول فقه	أصول التشريع الإسلامي لعلي حسب الله - الرسالة - الموافقات للشاطبي - الأحكام للأمدى - الأحكام لابن حزم - شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب - مسلم الثبوت - المستصفي - شرح مختصر المنتهى - إرشاد الفحول - كشف الأسرار.	١١
٣	تفسير	فتح القدير - فتح البيان للقنوجي.	٢
٤	متفرقات	الأسرار المرفوعة لملا علي - شرح مسلم للنووي - فتح الباري - سبل السلام - كتاب التاج للشيخ منصور علي ناصف - مجموع الفتاوى - المغني - تاريخ الخلفاء للسيوطي - تفسير النبي ﷺ للشيخ سلمان العودة - الفرقان بين الحق والباطل - كيف نتعامل مع القرآن - تطور تفسير القرآن.	١٢

(١) تجدر الإشارة هنا أننا استبعدنا من مصادر المؤلفات كتب التخريج الحديثي؛ لأنها غير مؤثرة.

وبتأمل المصادر والمراجع السابقة تبين لنا أن أكثر المؤلفات حضوراً بحسب الظاهر هي المؤلفات المختصة بعلوم القرآن وأصول الفقه، وأن أقل الكتب حضوراً هي كتب التفسير.

ثانياً: التحليل لأنماط ورود مصادر المسألة:

قد رجعنا إلى المصادر والمراجع التي صرحت المؤلفات بالرجوع إليها في مسألة «أوجه بيان السنة للكتاب»؛ لتحليلها تحليلاً دقيقاً يكشف عن كيفية تشكل صورة المسألة في المؤلفات من خلال مجموع تلك المصادر، وأي تلك المصادر كان أقوى تأثيراً في تشكيل صورتها، ورصد نسبة كل مصدر في تشكيل تلك الصورة، وترتيب المصادر حسب قوتها أو ضعفها في تشكيل صورة المسألة، فظهر لنا أن صورة المسألة قائمة وحاضرة بشكلها الكامل الذي عرضته المؤلفات في بعض المصادر دون بقية المصادر الأخرى، بحيث يمكن القول بأن صورة المسألة على الحقيقة لم يكن للمؤلفات دور في تشكيلها وبنائها، وإنما كان دور معظمها نقل تلك الصورة من المصادر التي تشكلت الصورة فيها مع بعض الإضافات والزيادات غير المؤثرة على صورة المسألة.

ولما كانت المصادر متفاوتة في درجة حضورها وتشكيلها للمسألة إلى هذه الدرجة فقد قسّمناها إلى قسمين:

أولاً: مصادر أصلية (مؤثرة): وهي المصادر التي كان لها دور كبير في بلورة وتأسيس مادة الأنواع وتشكيل صورتها الكلية أو ما يقاربها.

ثانياً: مصادر ثانوية (غير مؤثرة): وهي المصادر التي لم يكن لها

كبير شأن في تأسيس بنية المادة العلمية لأنواع تفسير القرآن بالقرآن أو بلورة صورتها الكلية؛ وإنما كان استحضار المؤلفات لها في تلك المسألة من باب التتمة والتحلية.

وفيما يلي أفراد كل قسم منهما بيان:

أولاً: المصادر الأصلية (المؤثرة) في المؤلفات:

عند النظر إلى مسألة أوجه بيان السنة للكتاب لتحديد المصادر المؤثرة في تشكيل صورة المسألة كان النظر مصوباً إلى المسألة من حيث:

١ - وجودها ونضجها واكتمال صورتها على الهيئة المعروضة في أغلب المؤلفات.

٢ - وجودها في موضوع تفسير القرآن بالسنة كمصدر من مصادر التفسير.

٣ - عنونة وتصنيف كل نوع منها وإيراد الأمثلة الدالة عليه.

فظهر لنا أن هذه المسألة بصورتها الكاملة أو شبهها تشكلت في مصدر واحد هو «التفسير والمفسرون» للذهبي.

ودليل ذلك ما يلي:

١ - أن كتاب الذهبي من أوائل المصادر التي رتبت أوجهاً لتفسير القرآن بالسنة ووضعتها في الإطار الذي نسجت على منواله المؤلفات؛ فلم نقف على أحد قبله ذكر هذه الأنواع بهذه الصورة وهذا التبويب

والتصنيف والإدراج لها تحت الكلام عن تفسير القرآن بالسنة ضمن مصادر التفسير^(١).

فالذهبي أورد هذه المسألة في مصادر التفسير عند الصحابة أثناء حديثه عن المصدر الثاني وهو «السنة» وعدّد الأوجه الثمانية الأولى التي سبق إيرادها؛ وبذلك يمكننا القول أن المسألة تكونت ونضجت عند الذهبي وصار لها إطاراً واضحاً هو الذي تناقلته المؤلفات ودرجت عليه.

٢ - لم تخرج أغلب المؤلفات عن الأوجه التي أوردتها الذهبي؛ حيث:

- يظهر ذلك جلياً من خلال عقد المقارنة بين الأوجه التي أوردتها المؤلفات والتي ذكرها الذهبي.

- أن بعض الأوجه التي انفردت بذكرها بعض المؤلفات يمكن ردها إلى الأوجه التي ذكرها الذهبي، ومن ذلك ما يلي:

* «بيان ما سكت عنه القرآن»، «إطلاق المقيد»، «بيان أمر مسكوت عنه متعلق بموضوع الآية»، «تعميم الخاص أو القياس على أحكام القرآن»؛ يندرج في بيان أحكام زائدة على ما جاء في القرآن.

(١) تجدر الإشارة هنا أنه لما كان النظر معقوداً في المصادر التي نسجت ذات الصورة التي تبنتها المؤلفات؛ فإننا استبعدنا كتاب «مناهل العرفان» للزرقاني على الرغم من أنه عنون بأوجه بيان السنة للكتاب وأورد ثلاثة وجوه، إلا أنه أدرجها بشكل جزئي بعد حديثه عن التفسير بالرأي والخلاف فيه. ينظر: مناهل العرفان، (٢/٥٥)، ط: دار الحديث.

* «تفسير بعض تشبيهات القرآن وكناياته عند الحاجة»، «تبيين الغريب»، «شرح الألفاظ والعبارات؛ كبيان المجاز والغريب»؛ يندرج في توضيح المشكل وبيان معنى لفظ.

* «تفسير بعض الألفاظ المبهمة» وهي مندرجة في بيان المجمل؛ فالإبهام يقع بسبب الإجمال.

* «تفصيل ما أوجز من القصص القرآني»؛ وهي مندرجة في بيان المجمل.

- المؤلفات التي اجتهدت في بيان أوجه مغايرة هي أربعة فقط^(١) مما يبين أن مساحة الإضافة كانت منحصرة في نطاق محدود جداً من المؤلفات، وأن أغلبها درج على تعداد الأوجه التي أوردها الذهبي ولم يخرج عنها.

٣- الأمثلة التي ذكرها الذهبي لهذه الأنواع تكررت في معظم المؤلفات.

٤- المؤلفات التي تبنت معالجة مغايرة لم تخرج عن الإطار العام الذي رسمه الذهبي للمسألة من حيث التبويب والعنونة العامة لها، وإن خالفته بعد ذلك في بعض الوجوه ومعالجتها^(٢).

(١) وهي: «الركيزة في أصول التفسير - أصول التفسير ومناهج المفسرين - علم التفسير أصوله وقواعده - دراسات في أصول التفسير».

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الوجوه التي بوّب بها كتاب «دراسات في أصول التفسير» تحوي العديد من الإشكالات، ومن ذلك ما يلي:

- الوجه المختص ببيان بعض قواعد التفسير؛ حيث ذكر بيان عدم حجية الإسرائيليات استناداً إلى قوله ﷺ: (لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم)، على الرغم من أن هناك =

٥ - تصريح بعض المؤلفات بالنسبة إلى كتاب الذهبي ، وبيان أنها استفادت منه ونقلت عنه .

ومما يؤكد أن صورة وجوه «تفسير القرآن بالسنة» في المؤلفات قد تشكّلت من خلال كتاب الذهبي = أنه بمراجعة المصادر الأخرى التي أحالت عليها المؤلفات في تلك المسألة وتتبع أنماط ورودها فيها لم نجد لها ثمة تأثير في تأسيس بنية المادة كما سيأتي .

وبتأمل ما سبق يمكننا أن نخلص إلى النتيجة التالية : وهي أن المصدر الرئيس المؤثر في تأسيس مادة المؤلفات في هذه المسألة هو : «التفسير والمفسرون» ، وأن ما سواه من المصادر لم يكن له حظ من التأسيس ؛ وهو ما سيظهر بصورة أوضح عند الحديث عن المصادر الثانوية للمؤلفات .

ثانياً : المصادر الثانوية (غير المؤثرة) في المؤلفات :

وهي المصادر التي لم يكن لها حظ من التأسيس لمادة الأنواع التي أوردتها المؤلفات ، وسوف نسلط الضوء على أنماط ورودها ليزداد هذا الأمر ظهوراً وبيانا :

=أحاديث مقابلة في إباحة التحديث عنهم ، وهذا يشير إلى أن مجرد سرد النصوص النبوية وذكر أوجه بيانها للكتاب غير كاف إلا بجمع النصوص المتقابلة للخروج بتأويل سليم .
- كما يلاحظ أنه ذكر في بعض أوجه البيان نصوصاً في فضائل بعض السور والآيات ؛ وفي إدخال هذا تحت بيان السنة للكتاب توسع ، إلا أن يريد كل بيان اختص بالتفسير أم لم يختص به .

- وكذا فعل قريباً من ذلك في بيان مقاصد الآيات كما في الوجه الثالث عشر ، وهذا وسابقه يدل على أهمية ضبط المراد ببيان السنة للكتاب .

* أنماط ورود المصادر الثانوية :

بتأمل أنماط ورود المصادر الثانوية تبين لنا أنها تكون على النحو التالي :

أولاً: توثيق الأمثلة والتطبيقات والأقوال : حيث يستخدم المرجع في توثيق قول أو أثر، وهذا النمط من الأنماط التي كثر وجودها في المؤلفات، ولها صور؛ منها:

- توثيق الآثار^(١).

- توثيق أصل المسألة بجملتها مع ما ورد فيها من أقوال^(٢) ، وتوثيق الأمثلة^(٣) ، وتوثيق نسبة الأقوال إلى قائلها^(٤).

(١) ومثال ذلك: ما ورد في كتاب «الأساس» ص٤٦؛ فقد عزا إلى «مجموع الفتاوى» لتوثيق أثر أبي عبد الرحمن السلمي، وانظر أيضاً الإحالة إلى «الإتقان» و«البرهان» في كتاب «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير» (ص١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٠)، وأيضاً: «دراسات في أصول التفسير ومناهجه» ص٣٨، و«علم التفسير أصوله وقواعده» ص١٩، و«أصول التفسير ومناهجه» للرومي، ص٢٦، و«دراسات في أصول التفسير» ص١١٨، و«أصول التفسير ومناهج المفسرين» ص٣٩.

(٢) ينظر: «التنوير في أصول التفسير» ص٧٨؛ فقد عزا وجه «بيان المجمل» بتمامه إلى كتاب «قواعد التفسير»، وانظر أيضاً ص٨٢.

(٣) ينظر: «دراسات في أصول تفسير القرآن» ص١١٩؛ فقد ذكر مثلاً وعزاه إلى «الإحكام» للآمدي، وأيضاً ص١٢٠، وانظر أيضاً: «دراسات في أصول التفسير ومناهجه» ص٣٨؛ فقد عزا إلى «الموافقات» أمثلة على بيان السنة لأحكام زائدة على ما جاء في القرآن.

(٤) ينظر مثلاً: «التنوير» ص٨٠؛ فقد عزا إلى «فتح الباري» توثيقاً لقول ابن حجر تعليقاً على مثال على تقييد مطلق القرآن بالسنة، وأيضاً: ص٨٥؛ فقد عزا إلى «مجموع الفتاوى» لتوثيق قول شيخ الإسلام، وينظر أيضاً: «علم أصول التفسير محاولة في البناء» ص٩٥، وأيضاً: «القول المبين في أصول التفسير» ص٨٣.

ثانيًا: الإحالة الاستطردادية: كأن تتم الإحالة إلى المصدر في مسألة ثانوية كبيان تعريف^(١) أو شرح حديث^(٢)، أو غير ذلك من الأسباب^(٣).
وبتأمل ما سبق من أنماط ورود المصادر والمراجع في المؤلفات يتبين جليًا أنه لم يكن لها دور في تأسيس المادة العلمية فيها، وأن المؤلفات لم تخرج في الحقيقة عن الوارد في كتاب الذهبي.

المطلب الثالث: مسألة «مقدار البيان النبوي» في المؤلفات:

وينعقد الكلام هنا على استمداد المؤلفات في مسألة البيان النبوي ومقداره، وهو ما سيأتي معنا في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات:

بتأمل صورة هذه المسألة في المؤلفات وجدنا أن أغلب المؤلفات تبدأ بالعنونة العامة لها، ثم تتبعها بعرض الأقوال في المسألة والأدلة عليها.

فأما من حيث العنونة العامة للمسألة؛ فقد تباينت المؤلفات في

(١) ينظر: «دراسات في أصول تفسير القرآن» ص ١٢٤؛ فقد أحال إلى «كشف الأسرار» في تعريف السنة المستفيضة المشهورة.

(٢) ومن ذلك الإحالة إلى «شرح مسلم للنووي» في كتاب «موجز في علوم القرآن وأصول التفسير» ص ١٧٨.

(٣) ومن ذلك مثلًا: كتاب «التنوير» ص ٧٩؛ فقد أحال إلى «المغني» استطرادًا في ذكر الخلاف في مسألة نسخ السنة للقرآن، وكذا ما جاء في كتاب «مباحث في أصول التفسير» للمنصوري، ص ٥٥؛ فقد أحال إلى كتاب «مباحث في علوم القرآن» لمناع القطان عند الكلام عن نسخ القرآن بالسنة.

عنونها؛ فمنها من أفرد لها عنواناً على تفاوت بينها في ذلك^(١)، ومنها من عالج المسألة في ثنايا الكلام على تفسير القرآن بالسنة بوجه عام^(٢).

أما من حيث تناول المسألة فقد درجت المؤلفات من حيث الجملة على تقسيم المسألة إلى قولين؛ **أحدهما** يذهب إلى أن النبي ﷺ فسر القرآن كله، **وثانيهما** يذهب إلى أن النبي ﷺ لم يفسر إلا القليل من الآيات، ثم تسرد الدلائل لكلا الفريقين وتختار ما تراه راجحاً بعد المناقشة والتوجيه^(٣).

وسياتي مزيد بيان وبسط للمسألة وموقف المؤلفين واختيارتهم فيها بعد العرض الوصفي للمصادر.

(١) وقد كانت العنونة كالتالي:

* المقدم الذي بينه النبي ﷺ من القرآن؛ وقد وردت في مؤلفي: «تفسير القرآن أصوله وضوابطه - علم أصول التفسير»، ووردت في الأخير بلفظ «المقدار الذي فسره النبي ﷺ».

* مقدار ما فسره الرسول ﷺ، وقد وردت في كتاب: «دراسات في أصول التفسير ومناهجه».

* القدر الذي بينته السنة من القرآن، وقد وردت في كتاب: «المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير».

* مقدار التفسير النبوي للقرآن، وقد وردت في المؤلفات التالية: «الأساس - التنوير - التحرير»، وجاءت العنونة في الثاني بـ«ما هو مقدار التفسير النبوي للقرآن»، وفي الأخير بـ«مقدار التفسير النبوي».

* هل تناول النبي ﷺ القرآن كله بالبيان؟ وقد وردت في المؤلفات التالية: «مباحث في أصول التفسير لعصام خضر - معالم في أصول التفسير - الدر النثير»، ووردت في الثاني بـ«هل فسر النبي ﷺ جميع آي القرآن؟ ووردت في الأخير بـ«هل فسر الرسول كل القرآن؟».

(٢) وهي المؤلفات التالية: «القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين - أصول التفسير ومناهجه لهلال سند - أصول التفسير ومناهجه للرومي».

(٣) تجدر الإشارة إلى أن كتاب: «دراسات في التفسير وأصوله» قد عالج الموضوع ببعض إشارات عامة؛ فلم ندخله في نطاق العمل.

الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة:

قبل أن نلج إلى تحليل أنماط ورود المصادر والمراجع في هذه المسألة يجدر بنا أن نقدم وصفًا للمصادر والمراجع التي صرّحت المؤلفات بالرجوع إليها في هذه المسألة:

أولاً: العرض الوصفي لمصادر المؤلفات ومراجعتها:

العدد	المصدر والمرجع	اسم الفن	م
١٠	فصول في أصول التفسير - مقدمة شيخ الإسلام - التفسير والمفسرون - الإتقان - مجاز القرآن لأبي عبيدة - البرهان - الإكسير - دراسات حول القرآن لإسماعيل الصحان - مناهج المفسرين - مدخل إلى علوم القرآن.	علوم قرآن	١
١٠	التحرير والتنوير - الطبري - القرطبي - البحر المحيط - ابن كثير - البغوي - تفسير الشعراوي - تفسير عبد الرزاق - تفسير الدر المنثور - النكت والعيون.	تفسير	٢
٢	فتاوى شيخ الإسلام - إعلام الموقعين.	متفرقات	

وبعد هذا الوصف لمصادر ومراجع المؤلفات نلج إلى العرض التحليلي.

ثانياً: التحليل لأنماط ورود مصادر المسألة:

بتأمل المصادر والمراجع التي صرّحت المؤلفات بالرجوع إليها لمعرفة كيف تشكلت صورة المسألة في المؤلفات من خلال مجموع تلك المصادر = أمكننا قسمتها من حيث درجة تأثيرها إلى قسمين:

القسم الأول: مصادر أصلية (مؤثرة).

القسم الثاني: مصادر ثانوية (غير مؤثرة).

وسوف نأتي على كل قسم منهما بالبيان.

أولاً: المصادر الأصلية (المؤثرة) في المؤلفات:

بعد النظر في مسألة البيان النبوي للقرآن أو المقدار الذي فسره النبي ﷺ في المؤلفات التي أوردتها وموازنتها بالمصادر التي أحالت إليها في المسألة؛ ظهر لنا أن المسألة لا وجود لها بصورتها المتكاملة المعروضة في المؤلفات سوى في كتاب «التفسير والمفسرون» للذهبي، وآية ذلك ما يلي:

- أن الذهبي من أوائل من سلط الضوء على هذه المسألة وعنون لها وصنّف الأقوال ورتبها وناقشها؛ حيث بين اختلاف العلماء في المقدار الذي بينه النبي ﷺ على قولين: **أحدهما**: أن النبي ﷺ فسّر القرآن كله للصحابة ونسب هذا القول إلى ابن تيمية، **والآخر**: أن النبي ﷺ لم يفسر من الآيات إلا القليل ونسب هذا القول إلى الخويي والسيوطي. وقد سرد الذهبي أدلة كل فريق، ثم انتهى بعد نقاشه لهما إلى أن هناك مغالاة من كلا الفريقين، واختار لنفسه التوسط بينهما، والقول بأن النبي ﷺ بين الكثير لأصحابه من معاني القرآن إلا أنه لم يبينها كلها، وختم القول في المسألة بسرد الدلائل التي ترجح اختياره فيها.

وإذا ما عقدنا موازنة بين ما أوردته المؤلفات في هذه المسألة وما أورده الذهبي يتبين لنا: موافقة المؤلفات الذهبي في تصوير المسألة

وعدم خروجها عن الصورة المعروضة لها في كتابه «التفسير والمفسرون» خروجًا مؤثرًا؛ فقد سرى تصنيف الذهبي للأقوال ومناقشته وعرضه لها إلى كافة المؤلفات بغض النظر عن مخالفتها أو موافقتها له في معالجة بعض أجزاء الموضوع، بحيث يصح القول أن المؤلفات كلها دائرة في فلك الذهبي، ومتأثرة بفهمه للمسألة وطريقة عرضه لها، حتى عند من خالف الذهبي بشكل أو بآخر، ويتبين ذلك مما يلي:

* اتفقت كل المؤلفات على أن هناك خلافًا في المقدار الذي فسره النبي ﷺ لأصحابه.

* اتفقت على القول بأن هناك من قال بأن النبي ﷺ لم يبين لأصحابه إلا القليل.

* اتفق جُلُّها كذلك على نسبة القول بأن النبي ﷺ لم يفسر إلا القليل إلى السيوطي.

* اتفقت كذلك على القول بأن هناك من قال ببيان النبي ﷺ للقرآن كله.

* اتفق أغلبها على نسبة القول بأن النبي ﷺ بين القرآن كله إلى ابن تيمية.

* اتفقت على ذكر الأدلة التي ساقها الذهبي لكلا القولين وإن اختصرها بعضهم كمًّا أو كيفًا.

وبذلك يظهر لنا بشكل جلي أن كتاب «التفسير والمفسرون» هو المصدر الحقيقي المؤسس لمادة هذه المسألة في المؤلفات.

ومما يؤكد ذلك أيضاً أمران :

الأمر الأول: أن المؤلفات لم تخرج عن الإطار العام الذي وضعه الذهبي للمسألة، وقد تتبعنا كل وجوه الإضافة والزيادات على الذهبي التي ذكرتها المؤلفات فأمكننا تقسيمها إلى قسمين :

* إضافات جوهرية :

وقد ظهرت في ثلاثة مؤلفات فقط ؛ هي :

- كتاب «علم أصول التفسير محاولة في البناء» حيث :

* بين أن السيوطي هو الذي نسب القول بتفسير النبي ﷺ جميع القرآن إلى ابن تيمية، وعنه تناقل عدد كبير من الباحثين منهم الذهبي وفاروق حماده، وأن كلام ابن تيمية لم يفهم جيداً وسائر ما نسب إليه لا يصلح دليلاً على المسألة.

- كتاب «المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير» حيث :

* بين خطأ نسبة القول إلى ابن تيمية بأن النبي ﷺ فسر جميع القرآن، ونقل مناقشة إبراهيم خليفة لأدلة القول المنسوب إلى ابن تيمية.

* بين أن السيوطي تدارك على نفسه بحسب عبارة خليفة المنقولة في «المنار».

* فرّق بين البيان بمعناه الواسع الشامل للأحكام التي زادتها السنة، وبين التفسير بالمعنى المراد عند علماء الحديث. والانتهاج إلى أن

المقدار الذي فسره النبي ﷺ قليل لكنه ليس بالغاً من القلة إلى أن يكون ثلاثة آيات أو أربعة آيات كالذي يفيد حديث عائشة.

- كتاب «علم التفسير أصوله وقواعده»؛ فقد وجه عبارة ابن تيمية الموهمة بقوله ببيان النبي ﷺ للقرآن كله.

* إضافات ثانوية :

وقد تمثلت فيما يلي :

- زيادة قول ثالث في المسألة لم يذكره الذهبي ^(١).
- نسبة القول بأنه لم يفسر من القرآن إلا قليلاً إلى بعض العلماء إضافة إلى السيوطي ^(٢).
- جعل مضمون ما رجحه الذهبي قولاً مقابلاً لقول ابن تيمية ونسبة ذلك القول للجمهور ^(٣).

(١) وقد تمثل ذلك في القول بأنه قد صحَّ عن النبي ﷺ الكثير من تفسيره للقرآن؛ مع نسبة ذلك القول للزركشي، وقد انفرد بهذه الزيادة من بين المؤلفات كتاب «تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»؛ ينظر: «تفسير القرآن أصوله وضوابطه» ص ٥٨.

(٢) حيث وردت نسبة ذلك القول للطاهر بن عاشور في كتاب «التنوير في أصول التفسير» ينظر: «التنوير»، ص ٨٦، ونقل كتاب «أصول التفسير ومناهجه» للرومي كلاماً من مقدمة كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة؛ في أن السلف لم يحتاجوا إلى السؤال عن معاني القرآن؛ لأنهم كانوا عرباً، وذلك في معرض بيان القول بأن النبي ﷺ لم يبين كل معاني القرآن، وكان النقل موهماً وكان أبي عبيدة ممن يقول بهذا الرأي، وسياق كلامه لم يكن في بيان هذه القضية أصلاً.

(٣) حيث ذكرت بعض المؤلفات في مقابلة قول ابن تيمية قولاً بأنه فسّر بعض الآيات دون بعضها الآخر، ونسبت ذلك القول إلى الجمهور، وهذا القول هو اختيار الذهبي على الحقيقة بعد عرضه للقول بأنه فسّر الكل أو فسّر البعض، ولم ينسب الذهبي اختياره إلى =

- زيادة بعض النقول التي لم يذكرها الذهبي، ولم يظهر لنا وجه إيرادها^(١).

والمتمامل في هذه الإضافات يظهر له ما سبق من أصالة كتاب الذهبي كمصدر فاعل في تأسيس مادة هذه المسألة في المؤلفات، وذلك أن:

- كل المؤلفات نسجت على منوال الذهبي في معالجة المسألة في إطارها الكلي حتى التي خالفته في بعض التفاصيل.

- نسبة الإضافات المؤثرة لم تكن حاضرة إلا في نطاق محدود جداً؛ إذ لم توجد إلا في ثلاثة مؤلفات فقط، ولم يكن لهذه الإضافات أثر جوهري في تغيير صورة المسألة عمّا عرضها الذهبي.

الأمر الثاني: أن المصادر والمراجع الأخرى التي أحالت عليها المؤلفات لم يكن لها أثر ظاهر في تأسيس المادة العلمية للمسألة كما سيأتي.

=الجمهور ولا إلى غيرهم؛ في حين نسبت بعض المؤلفات مضمون اختياره وترجيحه إلى الجمهور، كما ظهر ذلك في كتاب «دراسات في أصول التفسير ومناهجه»، ينظر: ص ٣٩. وقد أورد صاحب «التنوير في أصول التفسير» مضمون ترجيح الذهبي على أنه قولاً ثالثاً عنون له: «الجمع بين القولين».

(١) حيث نقلت بعض المؤلفات كلاماً لابن القيم أثناء استظهارها لقول ابن تيمية حول فتاوى الصحابة ثم في كون الكلام في تفسير الصحابي كالكلام في فتواه، ولم يتيسر لنا معرفة وجه إيراد تلك النقول وعلاقتها بقول ابن تيمية، وقد تمثل ذلك في كتاب «مباحث في أصول التفسير»، ينظر: ص ٣٤.

ثانياً: المصادر الثانوية (غير المؤثرة) في المؤلفات:

بتتبع أنماط ورود المصادر والمراجع التي أحالت إليها المؤلفات في هذه المسألة ظهر لنا أن وجه الاستفادة منها قد انحصر فيما يلي:

أولاً: إحالة عامة لتوثيق الخلاف والأدلة والأقوال:

فقد أحالت المؤلفات إلى بعض المصادر والمراجع عند نسبة الأقوال إلى قائلها وتوثيق آرائهم وأدلتهم من كتبهم^(١)، وكان هذا النمط هو الأغلب على المؤلفات.

ثانياً: إحالة عامة لمن أراد التوسع أو قراءة المسألة بتمامها:

أحالت بعض المؤلفات إلى المصادر لمزيد بيان أو توسع^(٢).

- (١) ومن ذلك ما جاء في كتاب «دراسات في أصول التفسير ومناهجه» (ص ٣٩، ٤١)؛ إذ أحال إلى «مقدمة شيخ الإسلام» لتوثيق رأيه، وإلى «الإتقان» للسيوطي لتوثيق الخلاف في مسألة مقدار البيان النبوي لمعاني القرآن، وانظر أيضاً: الإحالة إلى «مقدمة ابن تيمية»، و«الإتقان»، و«الفتاوى» و«الفصول» في المؤلفات التالية: «أصول التفسير ومناهجه» لهلال سند، (ص ٣٨ - ٣٩)، و«الأساس»، (ص ٤٧ - ٤٨)، و«الدر الثير» (ص ٦٣ - ٦٤)، و«أصول التفسير ومناهجه» للرومي، (ص ٢٣ - ٢٤)، و«معالم في أصول التفسير»، ص: (٣٣، ٣٤، ٤٠)، و«تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه»، (ص ٥٦ - ٥٧)، و«المنار»، (٢٢٦، ٢٢٤). وانظر الإحالة إلى «الفتاوى» في «مباحث في أصول التفسير» لعصام خضر (ص: ٣١)، و«الفصول» في كتاب «أصول التفسير ومناهجه» لهلال سند (ص: ٢٤)، و«دراسات حول القرآن» لإسماعيل الصحان في كتاب «دراسات في أصول التفسير ومناهجه» لعمر حمزة؛ وقد لجأت بعض المؤلفات في الإحالة العامة إلى مصادر وسيطة؛ ومن ذلك ما ورد في كتاب «المنار في علوم القرآن» (ص ٢٢٧)؛ فقد عزا إلى كتاب «مناهج المفسرين» ليوثق منه نقلاً عن شيخ الإسلام في «المقدمة».
- (٢) ومن ذلك ما جاء في كتاب «الأساس في أصول التفسير» (ص ٤٧)؛ فقد أحال إلى كتاب «التفسير والمفسرون» للذهبي لمن أراد بسط المسألة، ومن ذلك أيضاً ما جاء في كتاب الرومي (ص ٢٣) بأن عزا إلى «المقدمة» بقوله: «لخصت هذه الأدلة من مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية».

ثالثاً: تقرير بعض التنظير الوارد وبيان وجه الدلالة^(١).

وبتأمل أنماط الورد السابقة يظهر لنا بجلاء أصالة كتاب «التفسير والمفسرون» للذهبي كمصدر إمداد للمؤلفات في هذه المسألة.

ومما يؤكد ما سبق أيضاً أننا بعد تتبعنا للمصادر التي أحالت إليها المؤلفات في مسألة البيان النبوي وجدنا أنها هي نفس المصادر التي أحال إليها الذهبي، وتتبع المسألة في كل تلك المصادر ظهرت لنا بعض الإشكالات في فهم الذهبي وتصوره الذي بنى عليه المسألة؛ لم نجد في المؤلفات تنبيهاً عليها ولا إشارة إليها، مما كان مؤشراً على تقليد المؤلفات ومتابعتها للذهبي في تصور المسألة، وقد ألزمتنا ذلك بيان تلك الإشكالات والتنبيه عليها لتأكيد ذلك وهو ما سيتجلى في الفرع الثالث.

الفرع الثالث: مسألة البيان النبوي وإشكالية التصور:

إن المتتبع لمسألة البيان النبوي في المصادر القديمة والمتأمل لسياقات كلام العلماء فيها يجد أن ثمة إشكالات تشكك على الأقل في صحة فهم الذهبي وتصوره إن لم تشكك أصلاً في أن هناك مسألة بهذا التصور المتقابل الذي عرضه الذهبي، وبيان ذلك فيما يلي:

١ - أن السيوطي نفسه الذي جعل الذهبي قوله في مقابلة قول ابن تيمية قد صرح في موطن بنفاسه كلام ابن تيمية فقال بعد إيراده: «انتهى

(١) ومن ذلك ما جاء في كتاب «مباحث في أصول التفسير» لعصام خضر؛ فقد رجع إلى «إعلام الموقعين»، ونقل عنه في (ص ٣٤) لتقرير أن الرسول ﷺ بين جميع معاني القرآن، وقد سبق بيان أنه لم يتبين لنا وجه إيراده كلام ابن القيم هنا.

كلام ابن تيمية ملخصاً وهو نفيس جداً^(١)، ثم أورد في موطن آخر ما يؤيد كلام ابن تيمية فقال: «وقد صرح ابن تيمية فيما تقدم وغيره بأن النبي ﷺ بين لأصحابه تفسير جميع القرآن أو غالبه. ويؤيد هذا ما أخرجه أحمد وابن ماجه عن عمر أنه قال: «من آخر ما نزل آية الربا؛ وإن كان رسول الله ﷺ قبض قبل أن يفسرها»؛ دل فحوى الكلام على أنه كان يفسر لهم كل ما نزل، وأنه إنما لم يفسر هذه الآية لسرعة موته بعد نزولها وإلا لم يكن للتخصيص بها وجه، وأما ما أخرجه البزار عن عائشة قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يفسر شيئاً من القرآن إلا آياً بعدد علمه إياهن جبريل»، فهو حديث منكر كما قاله ابن كثير، وأوله ابن جرير وغيره على أنها إشارات إلى آيات مشكلات أشكلن عليه فسأل الله علمهن فأنزله إليه على لسان جبريل^(٢).

٢ - أن الحديث الذي ساقه الذهبي كدليل للقول الذي نسبه إلى السيوطي، انتقده السيوطي نفسه فقال: «وأما ما أخرجه البزار عن عائشة قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يفسر شيئاً من القرآن إلا آياً بعدد علمه إياهن جبريل»، فهو حديث منكر كما قاله ابن كثير وأوله ابن جرير وغيره على أنها إشارات إلى آيات مشكلات أشكلن عليه فسأل الله علمهن فأنزله إليه على لسان جبريل^(٣).

٣ - أن نسبة الذهبي القول للسيوطي والخويي معاً كان بسبب نص

(١) الإتيان في علوم القرآن (٤/٢٠٧).

(٢) نفسه (٤/٢٩٩، ٣٠٠).

(٣) نفسه (٤/٢٩٩، ٣٠٠).

نقله السيوطي في كتابه عن الخويي، وبالموازنة بين نص الخويي والأدلة التي نسبها الذهبي إليه وإلى السيوطي يظهر لنا اعتماد الذهبي على هذا النص في فهم قول الخويي ونسبته كذلك إلى السيوطي، ولذا سنسلط الضوء على نص الخويي من عدة أوجه:

أولاً: نص الخويي:

بعد التتبع ظهر لنا أن الزركشي قد أورد نص الخويي بتمامه ثم نقله السيوطي بعدد مع اختصارٍ آخره، قال الزركشي: «وقال القاضي شمس الدين الخويي **كَلَّمَهُ**: علم التفسير عسير يسير؛ أما عسره فظاهر من وجوه: أظهرها أنه كلام متكلم لم يصل الناس إلى مراده بالسمع منه ولا إمكان للوصول إليه بخلاف الأمثال والأشعار؛ فإن الإنسان يمكن علمه بمراد المتكلم بأن يسمع منه أو يسمع ممن سمع منه. أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يسمع من الرسول عليه السلام وذلك متعذر إلا في آيات قلائل فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد، وإنما هو عليه السلام صوّب رأي جماعة من المفسرين فصار ذلك دليلاً قاطعاً على جواز التفسير من غير سماع من الله ورسوله. قال: واعلم أن بعض الناس يفتخر ويقول كتبت هذا وما طالعت شيئاً من الكتب ويظن أنه فخر ولا يعلم أن ذلك غاية النقص؛ فإنه لا يعلم مزية ما قاله على ما قيل ولا مزية ما قيل على ما قاله، فبماذا يفتخر؟! ومع هذا ما كتبت شيئاً إلا خائفاً من الله مستعيناً به معتمداً عليه؛ فما كان حسناً فمن الله وفضله بوسيلة مطالعة كلام عباد الله الصالحين، وما كان ضعيفاً فمن النفس الأمانة بالسوء».

ثانياً : معنى نص الخويي :

بالتأمل في نص الخويي نجده يفيد ما يأتي :

١ - أفاد كلام الخويي أن تفسير القرآن على وجه القطع والجزم متعذر؛ بدلالة أنه ذكر أن عسر التفسير من حيث أنه كلام لا يمكن الوصول إلى مراد المتكلم به بالسماع منه بخلاف كلام البشر فالمعرفة بمراد قائله متيسرة بسماع المراد من القائل مباشرة أو ممن سمع منه.

٢ - أن تفسير القرآن على وجه القطع لا يعلم إلا بالسماع من رسول الله ﷺ، وذلك متعذر إلا في آيات قلائل.

٣ - أن سبيل الوصول إلى مراد الله في غير ما فسرهُ رسول الله ﷺ يكون بأمارات ودلائل.

٤ - أن التفسير بالأمارات والدلائل رغم كونه لا يرقى لمقام القطع والجزم بسبب عدم السماع من الله أو رسوله ﷺ إلا أنه قام الدليل القاطع على جوازه، فقد قال الخويي: «... وإنما هو عليه السلام صوب رأي جماعة من المفسرين فصار ذلك دليلاً قاطعاً على جواز التفسير من غير سماع من الله ورسوله».

٥ - بعد بيانه لجواز التفسير بالأمارات والدلائل نص على أنه لم يكتب شيئاً إلا خائفاً، وأن ما كان فيه ضعف مما كتبه فمن نفسه، وكأنه يشير بذلك إلى :

أ - أنه رغم جواز التفسير بالأمارات والدلائل إلا أنه يباشر ذلك الجواز مع خوفه ووجله.

ب - أنه لا يملك مخلوق القطع بصحة تفسيره والجزم بأنه مراد الله.

ثالثاً: سياق إيراد الزركشي والسيوطي لكلام الخويي:

سياق الكلام في الأصل للزركشي، وقد تأثر به السيوطي بقوة حول بيان وجه الحاجة إلى التفسير، وأن احتياج أهل الأزمنة المتأخرة عن زمان الصحابة أشد؛ لضعف اللغة التي هي ركن ركين في فهم ظاهر القرآن وأحكامه، وموت رسول الله ﷺ الذي كان الصحابة يرجعون إليه في فهم دقائق القرآن، ولأنه لم ينقل إلينا تفسير الصحابة بجملته، ثم تبع هذا نقلهما لكلام الخويي؛ فالزركشي والسيوطي أرادا التأكيد على الحاجة للتفسير، وأنا لا نملك القطع والجزم فيه لضعف المعرفة باللغة، ولعدم وجود النبي ﷺ معنا كما كان مع الصحابة، ولعدم صحة النقل الكثير عن النبي ﷺ في التفسير، وهو الذي ساق كلام الخويي لبيانه.

فواضح من خلال ما أفاده نص الخويي ومن خلال سياق وروده في الزركشي والسيوطي أن الكلام لم يكن في سياق بيان رسول الله ﷺ للقليل أو الكثير ولا ساقاه في ذلك المساق أصلاً، وكل ما هنالك أن الوصول لتفسير رسول الله ﷺ متعذر إلا في آيات قلائل، وكأن العبارة التي فهم منها الذهبي قلة التفسير ونسبها للسيوطي والخويي هي قول الخويي: «وذلك متعذر إلا في آيات قلائل فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات ودلائل والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد، وإنما هو عليه السلام صوّب رأي جماعة من المفسرين فصار ذلك دليلاً قاطعاً على جواز التفسير من غير سماع من الله ورسوله».

وعلى الرغم من أن نص الخويي وسياق وروده في الزركشي والسيوطي لا يتفق مع ما فهمه الذهبي إلا أنه يمكن القول باحتماله لما فهمه، إلا أن هذا الاحتمال يضعفه أن القلة - على التسليم بها - قد لا يكون مرجعها لعدم وقوع تفسير الكثير، بل لكون كل ما فسر لم ينقل، وبعض ما نقل لم يصح، ولذا قال الزركشي قبل إيراده لكلام الخويي: «ولم ينقل إلينا عنهم - يعني الصحابة - تفسير القرآن وتأويله بجملته».

وقد أكد هذا السيوطي نفسه في انتقاده للزركشي^(١) في قوله بصحة الكثير من التفسير عن رسول الله ﷺ فقال: «قلت: الذي صح من ذلك قليل جدًا؛ بل أصل المرفوع منه في غاية القلة، وسأسردها كلها آخر الكتاب إن شاء الله تعالى»^(٢). فكلامه عما ثبت لا يرتبط بحقيقة ما حصل فيه التفسير والبيان، وهو ظاهر.

وأما كونه ذكر أن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بالتنصيص على المراد فهذا وارد في السياق نفسه لقوله بعدها: «وإنما هو عليه السلام صوّب رأي جماعة من المفسرين فصار ذلك دليلاً قاطعاً على جواز التفسير من غير سماع من الله ورسوله»، على أنها وإن كانت تحتل ما فهمه

(١) كلام الزركشي الذي انتقده السيوطي جاء في معرض حديثه عن المآخذ الأول من أمهات مآخذ التفسير، فقال: «الأول: النقل عن رسول الله ﷺ، وهذا هو الطراز الأول لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع فإنه كثير وإن سواد الأوراق سواد في القلب، قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير. قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك كثير».

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» (٤/٢٠٨).

الذهبي إلا أن نسبة القول للخويي والسيوطي بمجرد هذا الاحتمال المعارض بكل ما سبق فيه نظر، إذ لم يوردا ذلك تقريراً للقلّة أو الكثرة، كما سبق.

٤ - أن حمل كلام ابن تيمية على أن المراد بالبيان عنده تفسير كل لفظة وآية لا يسلم للذهبي؛ بدلالة إشارة ابن تيمية نفسه لاختلاف السلف وإشارته كذلك لطرق التفسير^(١).

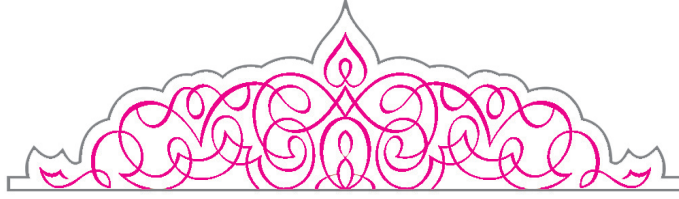
هذه الإشكالات وغيرها؛ تشير إلى أن ثمة إشكالات في بناء المسألة وتصويرها حصلت عند الذهبي تحتاج إلى مزيد دراسة وبحث؛ فإن ثبتت صحتها فهذا يعني أنه ليس هناك ثمة مسألة بهذا التصور، وأن نسجها وتصويرها ابتدأه الذهبي ثم تابعه من كتب في المسألة^(٢).

وقد تابعت أغلب المؤلفات الذهبي في ذكر المسألة وتصويرها ولم تتعرض لشيء من هذه الإشكالات رغم رجوع بعضها إلى «الإتقان»؛ اللهم إلا ما كان من أمر الإشكال الأخير المتعلق بنسبة القول إلى ابن

(١) مما قد يبين خطأ فهم الذهبي في موقف ابن تيمية في «المقدمة» أمور كثيرة، منها:
* تصريح ابن تيمية نفسه بأن أحسن الطرق في التفسير هي تفسير القرآن بالقرآن. فإذا كانت السنة قد تناولت القرآن كله بالبيان فماذا يبقى لبيان القرآن نفسه؟
* جعل ابن تيمية الرجوع إلى تفسير الصحابة والتابعين طريقاً من طرق التفسير المعتمدة.
* ذكر اختلاف الصحابة والتابعين في التفسير وأصل له وذكر أقسامه، فكيف يؤصل للاختلاف إذا كان يرى أن الرسول ﷺ فسر القرآن كله؟!
* يرى جواز التفسير بالرأي المحمود.

(٢) الذي يظهر مما سبق أن الذهبي وقع على كلام ابن تيمية وفهمه بطريقة معينة، وفهم بعض ما أورده السيوطي على أنه مناقض لما قال ابن تيمية؛ فتصور الخلاف في المسألة ولم يكن ثمة مسألة أصلاً.

تيمية حيث أثارته ثلاثة مؤلفات على تفاوت فيما بينها في ذكره وتصويره
كما سبق؛ مما يؤكد على أن كتاب الذهبي هو المصدر الفاعل وأن
النسبة لما سواه لم يكن لها - على الحقيقة - تأثير مهم.



المبحث الثالث

كتب التفسير في المؤلفات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات.

المطلب الثاني: كتب التفسير وإشكالية ضعف الحضور والتأثير.

تمهيد:

لما كانت المؤلفات مسماة بـ«أصول التفسير» وترغب في ضبط الأصول التي تحكم نسق ممارسته = كان من المنتظر أن يكون لكتب التفسير أثر بارز في تشكيل بنيتها بأن تكون موردًا يستقى منه التنظير، وتخرج من رحمه القواعد المؤطرة لممارسة التفسير؛ إذ الكلام عن وضع أصول للتفسير دون دعمه بتطبيقات المفسرين وتقريره بصنيعهم يبدو أمرًا مشكلاً جدًّا وله تبعات كثيرة أبرزها: ما يثيره من شك في صحة التنظير الوارد وفي مدى إمكان اعتباره أصلًا من أصول التفسير.

ولما وقفت الدراسة - فيما سبق - على غياب حضور كتب التفسير في المؤلفات في مصدري «تفسير القرآن بالقرآن»، و«تفسير القرآن

بالسنة»؛ حيث أظهر تحليل المصادر ووجه الإفادة منها أنه لم يكن لها حظ في تأسيس المادة العلمية = اجتهدت الدراسة في تتبع أنماط ورود كتب التفسير على الخصوص، وتحليل وجوه الرجوع إليها في بقية مصادر التفسير في المؤلفات؛ لتستبين أمر تعامل المؤلفات معها بصورة أكبر؛ إذ هي الممارسة الحية للتفسير الذي تسعى حركة التأليف في أصول التفسير لضبطه وتأطيره. فكان هذا المبحث؛ والذي سينعقد الحديث فيه في المطالب التالية:

المطلب الأول: أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات.

المطلب الثاني: كتب التفسير وإشكالية ضعف الحضور والتأثير.

المطلب الأول: أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات:

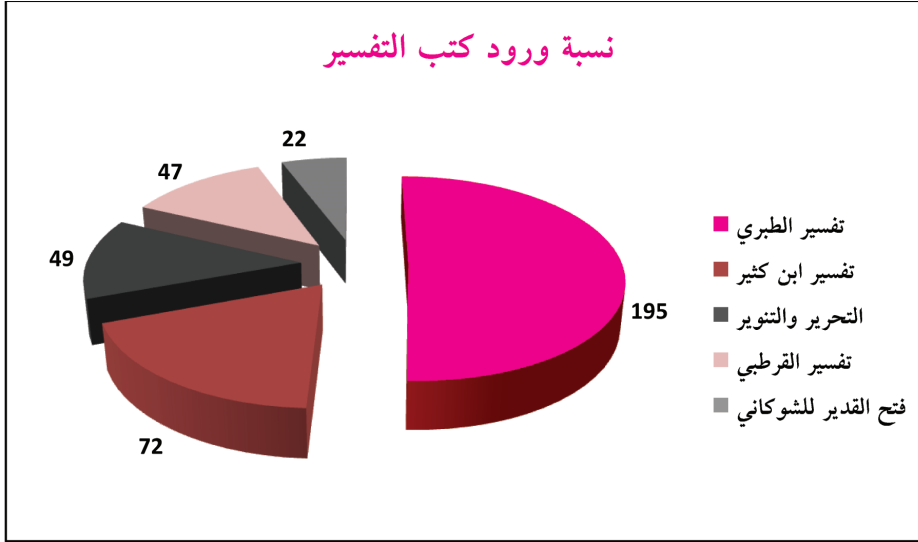
سنعقد الكلام في هذا المطلب على تتبع أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات في بقية مصادر التفسير، والذي نستعمله بعرض بياني لأسماء أهم كتب التفسير الواردة في المؤلفات، ونسبة ورود كل كتاب منها، مُرتبةً حسب ورودها^(١):

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أمور:

أولاً: هذا الإحصاء عُني برصد كتب التفسير وورودها في المصادر كلها بما فيها القرآن والسنة.

ثانياً: أردنا بهذا الإحصاء تبين كتب التفسير التي حظيت بحضور كمي كبير في المؤلفات.

ثالثاً: أننا تتبعنا أنماط ورود كافة كتب التفسير في المؤلفات الواردة في الإحصاء وغيرها مما أحالت إليه المؤلفات.



بتأمل أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات ظهر لنا أنها تمثلت فيما يلي:

النمط الأول: كتب عزو وتوثيق:

بتتبع حضور كتب التفسير في المؤلفات وأنماطه تبين أنها في كثيرٍ من الأحوال لا تعدو كونها كتب تخريج؛ لتوثيق بعض المرويات التي يسوقها المؤلف أو يستدل بها، شأنها في هذا شأن كتب الأحاديث. وهذا ظاهر جدًا في كتب التفسير التي حوت آثارًا للسلف، كتفسير «الطبري»، و«ابن كثير»، و«القرطبي»، و«فتح القدير»؛ فلا نجد لهذه التفاسير حضورًا في العديد من المؤلفات إلا من جهة كونها كتب آثار؛ يوثق المؤلف أو يخرج منها آثاره ومروياته التي يوردها في ثنايا بحثه^(١).

(١) انظر الإحالة إلى «تفسير الطبري»، و«ابن عطية»، و«ابن كثير»، و«القرطبي»، و«الدر=

النمط الثاني: الاستفادة من مقدماتها في دعم التنظير:

اشتملت هذه الكتب الخمسة على مقدمات ورد فيها تنظيرات وتقريرات حول بعض المسائل، وكانت مقدماتها موردًا لأغلب المؤلفات في الاعتماد عليها في دعم بعض التنظير الذي تورده في بعض المسائل والموضوعات^(١).

=المنثور»، و«ابن أبي حاتم»، و«فتح القدير» في المؤلفات التالية: «بحوث في أصول التفسير (ص: ٤٠، ٤٣، ٤٤)، و«دراسات في أصول التفسير» (ص: ٣١٨، ٤٠٣)، و«موجز في علوم القرآن وأصول التفسير» (ص: ١٨٥، ١٩٦)، و«علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء» (ص: ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١١٥، ١٣٦)، و«الأساس في أصول التفسير» (ص: ٥٣، ٥٦، ٥٩، ٨٨، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٥)، و«أصول التفسير ومناهجه» (ص: ٩٢، ٩٣، ٩٧)، و«مباحث في أصول التفسير للمنصوري» (ص: ٦٣، ٦٤، ٧٦)، و«الدر الثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير» (ص: ٨٠، ٨١)، و«التيسير في أصول التفسير» (ص: ٣٢، ٧٧)، و«أصول التفسير وقواعده» (ص: ١٤٥، ١٤٨)، و«الفصول» (ص: ٥٩، ٦٦)، و«التحرير» (ص: ٩٢)، و«المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير» (ص: ٢٢٦)، و«دراسات في أصول التفسير ومناهجه» (ص: ٤٤، ٦١، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٨٧، ٩٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)، و«تفسير القرآن أصوله وضوابطه» (ص: ٧٩)، و«علم التفسير أصوله وقواعده» (ص: ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥).

(١) انظر الإحالة إلى «الطبري»، و«ابن عطية»، و«القرطبي»، و«فتح القدير»، و«التحرير والتنوير» في المؤلفات التالية: «علم أصول التفسير محاولة في البناء» (ص: ١٠٨، ١٠٩، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١)، و«التنوير في أصول التفسير» (ص: ٩٨، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٥، ١٥٨)، و«الأساس في أصول التفسير» (ص: ٥٨، ٥٩، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٨٠، ٨٥)، و«علم التفسير أصوله وقواعده» (ص: ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١١١، ١١٣، ١١٨)، و«مباحث في أصول التفسير للمنصوري» (ص: ٦٣، ٦٥)، و«التيسير في أصول التفسير» (ص: ٨٣، ٨٥)، و«المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير» (ص: ٢٢٩)، و«دراسات في أصول=

وإذا كان هذا هو الغالب على المؤلفات؛ فقد ظهر في بعضها من تطبيقات كتب التفسير، وذلك بأن يكون التنظير الوارد مؤسساً على تطبيقات المفسرين واستقراءها، وقد تمثل هذا النمط في كتابي «فصول في أصول التفسير - التحرير في أصول التفسير»^(١)، إذ امتازا بالرجوع إلى كتب التفسير واستقراء تطبيقاتها خاصة كتابي الطبري وابن عطية؛ إذ كانت أغلب إحالاتهما لهذين المؤلفين وغيرهما^(٢) متمثلة في استقاء أمثلة واستخراج تطبيقات؛ الأمر الذي ظهرت ثمرته فيما يلي:

- امتاز الكتابان بأمثلة ونماذج مختلفة - كما سبق - ليست على غرار ما درجت عليه أغلب المؤلفات.

=التفسير» (ص: ٢٧٢)، و«أصول التفسير وقواعده» (ص: ١٨٢)، و«دراسات في أصول التفسير ومناهجه» (ص: ٦٣)، و«تفسير القرآن أصوله وضوابطه» (ص: ٦٦، ٨٢). ومن المقدمات التي استفادت منها بعض المؤلفات مقدمة تفسير «فتح البيان في تفسير مقاصد القرآن» للكنوجي؛ حيث استفاد منها كتاب «علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء» في موضعين فقط (ص: ١٠٤، ١١٤)، وكذلك «مقدمة المباني»، واستفاد منها كتابي: «علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء» أيضاً في أنماط ليست مغايرة لأنماط الاستفادة من بقية كتب التفسير ففي (ص: ١٠٩، ١١٣) استفاد منها في تقرير تنظير، ووثق منها أثراً في (ص: ٢٥، ١٣٦)، وكتاب «علم التفسير أصوله وقواعده» (ص: ١٠١، ١٠٢).

(١) تمت مراجعة إحالات الكتابين لهذه الكتب، ولم تخرج في مجملها عن الاستفادة من كتب التفسير في استقاء الأمثلة واستقراء التطبيقات. وانظر الإحالة إلى «الطبري»، و«ابن عطية»، و«ابن كثير» في «الفصول» في (ص: ٤٧، ٥٦، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٧٠)، وفي «التحرير» في (ص: ٩٢، ٩٦، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٣، ١٨٥).

(٢) يراجع الإحالة إلى «مجاز القرآن» (ص: ١٠٠، ١٨٠)، و«معاني القرآن» للفراء (ص: ١٨١)، و«معاني القرآن» للنحاس (ص: ١٥٣).

- تميزهما - خاصة «التحرير» - بتقسيمات وتفرعات مغايرة لسائر الكتب وكذا معالجات مختلفة.

- كثرة الأمثلة والشواهد بصورة ملحوظة؛ حيث يدعم تنظيره للمسألة بتطبيقات وافرة تدل على استقراء جيد لكتب التفسير وتتبع لتطبيقاتها.

فهذه أبرز أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات في موضوع «مصادر التفسير»، والتي تدل بشكل ظاهر على أن حضور كتب التفسير لم يكن مؤثراً في جوهر المؤلفات وموضوعاتها وطريقة تناولها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإحالة إلى كتب التفسير في توثيق قول أو أثر، أو الاستفادة من مقدماتها ليس مشكلاً في ذاته؛ وإنما الإشكال في هيمنة ذلك، وأن يكون هو النمط السائد في الإفادة من كتب التفسير والرجوع إليها؛ مما كان له العديد من الآثار التي سيأتي بيانها بعد أن نورد عدداً من الملحوظات العامة التي رصدتها الدراسة.

ملحوظات:

١ - أبرز كتب التفسير حضوراً في المؤلفات هو كتاب «الطبري»، و«ابن كثير»، و«القرطبي»، و«الكشاف»، و«فتح القدير»، و«التحرير والتنوير».

٢ - يُعدُّ «تفسير الطبري» من التفاسير ذات الحضور القوي كمياً قياساً بغيره من التفاسير؛ إلا أن أغلب حضوره تمثل في كونه كتاباً يحوي آثار السلف في التفسير، دون أيٍّ من أوجه الاستفادة الأخرى في أغلب المؤلفات.

٣- كان لـ«تفسير ابن كثير» أيضًا حضور كمي ملحوظ لم يختلف في نمطه عن «تفسير الطبري».

٤- لم يحظ «تفسير ابن عطية الأندلسي» و«تفسير الرازي» وغيرهما من كتب التفسير بحضور كبير؛ إذ اتسم حضورهما بضعف ظاهر في كثير من المؤلفات.

٥- انحصارُ مجمل مرات ورود كتب التفسير في عدد معين من المؤلفات وغيابها عن أغلبها، فمثلاً كتاب الطبري هو أكثر كتب التفسير حضورًا بواقع (١٩٥) مائة وخمس وتسعين مرة؛ لكن إذا نظرنا إلى مرات وروده في كتاب «فصول في أصول التفسير» وكتاب «التحرير في أصول التفسير» نجد أن كتاب الطبري ذُكرَ فيهما وحدهما قرابة (٧٠) سبعين مرة! أي ما يعادل (٣٦٪) من مجموع الورد، أي ما يزيد عن الثلث، فإذا ما ضمنا إليه كتاب «التنوير في أصول التفسير» حيث ورد ذُكر تفسير الطبري فيه ما يقارب (٣٠) ثلاثين مرة، أي ما يعادل (١٥٪) من مجموع الورد، وكتاب «معالم في أصول التفسير» حيث ورد ذُكر الطبري فيه ما يقارب (٢٥) خمسًا وعشرين مرة، أي ما يعادل (١٣٪) من مجموع الورد، صار مجموع ورود «تفسير الطبري» في هذه المؤلفات الأربعة قرابة (١٢٥) مائة وخمس وعشرين مرة، أي ما يعادل (٦٤٪)، أي ما يقارب ثلثي مرات ورود الطبري في المؤلفات، مما يؤكد ضعف حضوره في بقية المؤلفات.

المطلب الثاني: كتب التفسير وإشكالية ضعف الحضور والتأثير:

المتأمل لما سبق من أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات يخلص إلى نتيجة ظاهرة وهي: غياب كتب التفسير كمصادر فاعلة ومؤثرة في تشكيل أغلب مادة المؤلفات الرئيسة، أو تشكيل بنيتها العامة، وعدم الولوج إلى ساحة تطبيقاتها وممارساتها الفعلية والعملية للتفسير؛ فحضورها في كثير من المؤلفات لم يتجاوز المقدمات، وإن تجاوزها فإلى توثيق بعض الآثار أو عرض بعض الأقوال التفسيرية، وأما تطبيقات هؤلاء المفسرين، وآليات عملهم في التفسير، وأصول النظر والاستدلال عند كل منهم، وغير هذا من الأمور التي تُمثل جوهر الاستفادة من كتبهم = فعناصرٌ غائبةٌ ولا حضور لها؛ مما يطرح عددًا من التساؤلات المهمة، ويلقي بظلالٍ من الشك حول كثير من نتائج هذه المؤلفات والمعلومات المبنوثة فيها^(١).

وقد كان لهذا الغياب وعدم الفاعلية آثار عدة وتداعيات كثيرة على المؤلفات تمثلت في افتقاد أغلب المؤلفات لروح أصول التفسير وغلبة

(١) هذه نتيجة طبيعية لكون من كتبوا في هذا الفن تناولوه بعيدًا عن كتب التفسير؛ إذ تصوّروا موضوعاته أولاً ثم تلمّسوا شيئاً من تطبيقاتها من بعض كتب التفسير، وهذا في حد ذاته يشكل خللاً في المنهجية التي تستلزم أن يكون المنطلق من كتب الفن من خلال مقدمات التفاسير وتطبيقاتهم، بحيث تكون الجزئيات هي المفضية إلى الكلّيات؛ أي أن تكون تطبيقات المفسرين هي المكون لأسس هذا العلم والمحدد لموضوعاته، وهذا يحتاج جهداً مؤسسياً يتجه إلى استقراء كتب التفسير؛ لحصر الجزئيات المكونة للكلّيات، وهو الأمر الذي تصبو «وحدة أصول التفسير» إلى النهوض به.

روح علوم القرآن عليها، وافتقادها كذلك لوفرة التطبيقات وندرة التنوع في الأمثلة والشواهد.

وقد كان من أهم هذه الإشكالات والآثار التي ترتبت على ضعف حضور كتب التفسير ما يلي:

- ضَعْفُ مصداقية التنظير والتأصيل للمسائل والقضايا التي تطرقت المؤلفات إليها:

لا شك أن ضعف حضور كتب التفسير في المؤلفات وقلة تأثيرها فيها يفتح باباً للتشكيك في بعض المسائل المدروسة في هذه المؤلفات وما حوته من معلومات، أو على الأقل تبقى درجة الوثوق بها مهتزة، كما تبقى درجة شموليتها واستيعابها في حاجة إلى مزيد نظر وتحري؛ إذ تحتاج إلى اختبار عبر الواقع التطبيقي لعلم التفسير والذي يجسده صنيع المفسرين.

فرجوع المؤلف إلى المصادر الأساسية والمعتمدة في الفن الذي يكتب فيه، واستقاء المعلومات والتطبيقات والأفكار منها يُعدُّ مؤشراً مهماً على صحة المعلومة التي يوردها وعلى مصداقية التنظير الذي يُنظر له؛ ولذا كان من أبرز تداعيات ضَعْفِ حضور كتب التفسير في المؤلفات هو ما يطرحه من ظلال شك في مدى مصداقية بعض التنظيرات والتقارير التي أوردتها المؤلفات وفي مدى استيعابها واستقرارها.

وقد كان من الممكن عبر استقراء كتب التفسير وتبوع تطبيقاتها الاستفادة منها في تقوية وتمتين المادة المجموعة من كتب علوم القرآن

أو غيرها والتأكد من صحتها وسلامتها واستيعابها، ومن ثم اعتمادها والبناء عليها.

- غياب التجديد:

لا شك أنه لو اعتمدت المؤلفات الرجوع إلى كتب التفسير رجوعاً حقيقياً وقوياً لكان في ذلك طرح تجديدي قوي في «أصول التفسير»؛ إذ كان من الممكن عبر استقراء التفاسير وتتبع تطبيقاتها الاستفادة منها في إثراء مادة المؤلفات وتطبيقاتها، وإضفاء حالة من التجديد والحيوية في هذه المادة وموضوعاتها، وذلك عبر استخلاص أصول جديدة من كتب التفسير أو استخلاص تطبيقات أخرى غير المذكورة في كتب علوم القرآن، والتي يمكن من خلالها توسيع آفاق الدرس للمسائل والقضايا التي تناولتها المؤلفات أو الإضافة عليها.

ولا يسعنا في نهاية هذا الفصل سوى التنويه على أن الكلام عن جهات الاستمداد وإن كان لا يصلح تعميم نتائجه على كافة موضوعات المؤلفات في أصول التفسير إلا أن ما تم بحثه وتتبعه كان كاشفاً بدقة عن الآليات التي اتبعتها المؤلفات في التعامل مع المصادر التي استقت منها وكيفية توظيفها للمادة المستفادة منها، والتي يمكن أن تكون تكررت بنفس الصورة فيما لم تدخل الدراسة إلى استكشافه في بقية الموضوعات.

الباب الثاني

وصف المؤلفات
المسماة بأصول التفسير





فكرة الباب

تدور فكرة هذا الباب حول تقديم وصف تعريفي مفصّل لمؤلّفات الدراسة ومؤلفيها، عبر أعداد رقمية ونسب مئوية، مشفوعة بأهم الملاحظات والتنبيهات - متى وُجدت - .

وكان من أهم الأمور التي عني بها هذا الوصف ما يلي :

أولاً: التعرّيج على أهداف المؤلفات ومناهجها؛ إذ لا يخفى ما لتلك الأهداف والمناهج من أهمية كبرى؛ في تحديد إطار الدراسة، ولأنه يُبنى عليهما كثير من النتائج في الدراسات العلمية.

ثانياً: التعريف بالمؤلفات وبأصحابها، والإشارة إلى أماكن طباعتها ودور نشرها، وغير ذلك من المعلومات التي تسهم في كشف صورة واقع مؤلفات أصول التفسير، ويمكن أن يستفاد منها في بلورة رؤى التطوير الخاصة بالمؤلفات في هذا الحقل وكيفية النهوض به وتجاوز عقباته.





الفصل الأول

أهداف المؤلفات، ومناهجها

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول

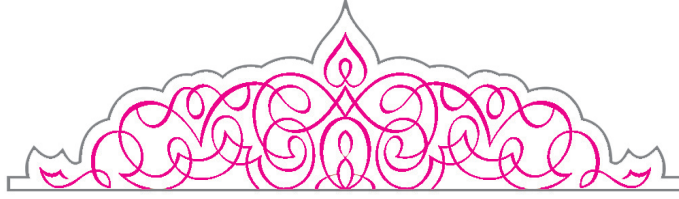
أهداف المؤلفات.

المبحث الثاني

مناهج المؤلفات.





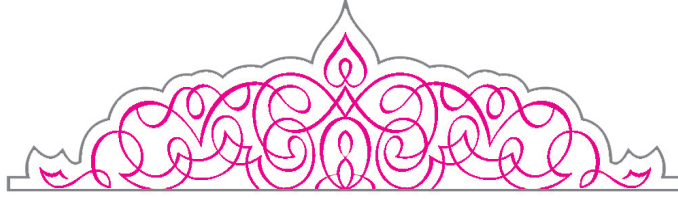


فكرة هذا الفصل

يأتي هذا الفصل استكمالاً لما بدأناه في الباب الأول؛ ليُميِّط اللثامَ عن أهداف المؤلفات، ومناهجها، وما انبنى عليها من آثار ونجم عنها من نتائج.

ولا يخفى ما بين تلك الأهداف والمناهج من ترابط واتصال، إذ لكل دراسة هدفٌ رئيسٌ تنشده، وغرضٌ معلومٌ تسعى إلى تحقيقه، ويحتاج كل هدف إلى منهجٍ يناسبه؛ ليتمكن من الوصول إليه بطريقة علمية محكمة، ومن ثمَّ كان اختلاف المناهج تبعاً لاختلاف الأهداف والأغراض التي تدور في أذهان المؤلفين بحسب تنوع إشكاليات دراساتهم، والملازمات المحيطة بها. وفيما يلي تفصيل ذلك وبيان.





المبحث الأول

أهداف المؤلفات

لكل دراسة هدف مُبتَغى؛ قد يكون واضحًا منصوصًا عليه من قِبَل المؤلف، وقد لا يتضح - أحيانًا - إلا بعد مطالعة الدراسة وقراءتها كاملة، وقد يتعسر - في بعضها - الوصول إلى الهدف أصلًا، وهذا لا يعني خلوّ هذه المؤلفات من أهداف، وإنما تتفاوت درجة وضوحها من مؤلّف لآخر.

وتتنوع الاستفادة من معرفة أهداف المؤلفات بحسب حاجة المتلقي والمطالع لها؛ لذا تزداد أهمية معرفة تلك الأهداف في الحالتين التاليتين:

* عند محاولة تقييم المؤلفات:

فليس من الإنصاف محاكمة أي دراسةٍ لأهداف لم تقصدها.

* عند وجود مقارنة بين أكثر من دراسة:

فعند المقارنة تشتد الحاجة وتقوى إلى معرفة أهداف الدراسات، وذلك لقياس الفروق بينها، ومعرفة ما امتازت به كل دراسة منها عن

نظيراتها من إضافات أو ابتكارات، ورصد مواطن التكرار - إن وُجِدَتْ - حتى نصل إلى الغاية المنشودة من تلك المقارنة.

وبالنظر في واقع المؤلفات في أصول التفسير نجد أن هناك تبايناً في الأهداف^(١) التي سعت إليها كل دراسة، ويمكننا تصنيف هذه الأهداف إلى أربعة تصنيفات^(٢):

أولها: التعريف بأصول التفسير، وتيسيره لطالبيه:

وقد تمثل هذا الهدف في محاولة بعض المؤلفات تيسير أصول التفسير لطالبيه، وذلك عن طريق جمع مباحثه وترتيبها، واختصارها، ثم عرضها بصورة سهلة وميسورة أكثر تنظيمًا وترتيبًا.

وقد بلغ عدد تلك المؤلفات (١٧) سبعة عشر مؤلفًا.

ومنطلق هذا الهدف فيما يبدو من فرضية مفادها: أن أصول التفسير مادة موجودة متوفرة، غير أنها تحتاج إلى تيسير وتسهيل؛ حتى تكون منطلقًا لطلاب العلم المبتدئين.

(١) لم نرد إجمال الحواشي بذكر أسماء المؤلفات المختصة وأفردنا لها ملحقاتًا خاصًا، وهو الملحق رقم (٤).

(٢) تجدر الإشارة هنا إلى أمرين مهمين:

الأول: أن أغلب الأهداف المذكورة مستنبطة من كلام المؤلفين في مقدمة كتبهم؛ إذ أكثر المؤلفين لم ينصوا على أهداف دراساتهم كما هو معهود في الدراسات الأكاديمية.

الثاني: هناك (٦) ستة مؤلفات لم يتأت لنا الوقوف على أهداف لها؛ لعدم وجود أي مؤشر على الأهداف في كلام مؤلفيها - في مقدمة كتبهم أو خاتمتها - مما جعل استنباط أهدافها أمرًا متعذرًا، وهذه المؤلفات هي: «مدخل إلى أصول التفسير - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره - علم التفسير وأصوله - الركيزة في أصول التفسير - بحوث في أصول التفسير وقواعده - موجز في علوم القرآن وأصول التفسير».

ثانيها: تحرير بعض موضوعات ومسائل أصول التفسير:

المؤلفات التي كانت تهدف لذلك كانت ترى حاجة أصول التفسير إلى إتمام بعض مباحثه، وتحرير بعض مسائله، واستكمال بناء بعض موضوعاته وقضاياها.

فهذا القسم - كما يظهر - يفترض أن أصول التفسير حقل معرفي غير ناضج، وبعض مادته غير متوفرة، والمتوفر منها في حاجة إلى مزيد إتمام وتكميل.

وقد تبنى هذا الهدف (٥) خمسة مؤلفات.

ثالثها: صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ:

حيث كان منطلق بعض المؤلفات أن علم التفسير كثر فيه الغلط، وجرى فيه تخبط كثير، وازدادت الجرأة على الخوض فيه بلا ضوابط؛ مما دعاهم إلى ضرورة نشر أصول التفسير، وإبراز مسائله وموضوعاته؛ لتكون حائلاً دون الوقوع في الزلل أو التخبط في الفهم.

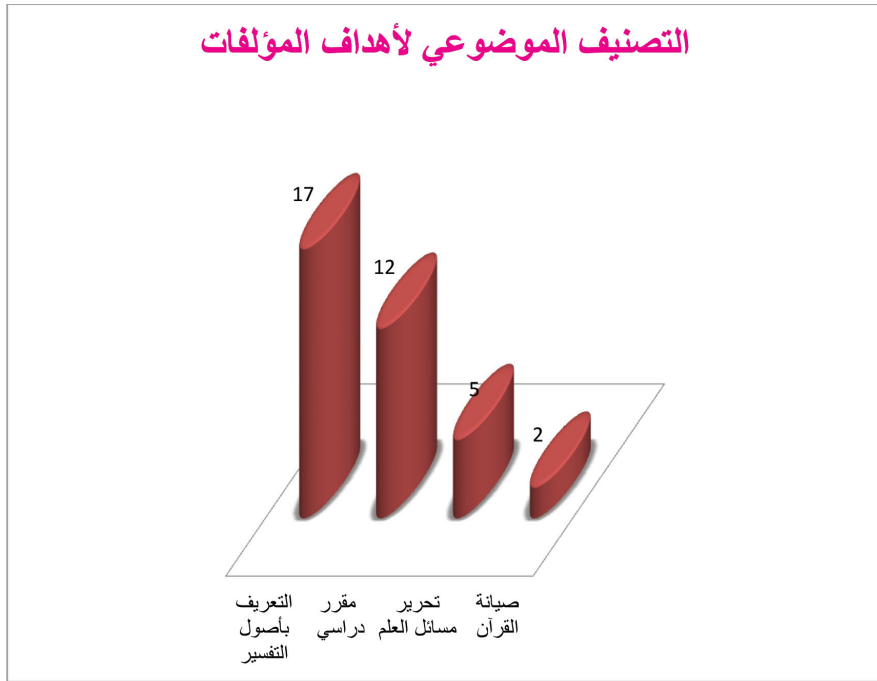
ويتفق هذا القسم مع القسم الأول في منطلقه؛ إذ يفترض أن أصول التفسير مادة لها مجموعة من المسائل والموضوعات يكفل الالتزام بها صحة التفسير وصوابه.

ولم يظهر هذا الهدف إلا في مؤلِّفَيْن فقط.

رابعها: مقرر دراسي:

كثير من المؤلفات لم نستطع الوقوف على هدف واضح لها، سوى كونه مقررًا دراسيًا فرضته طبيعة عمل المؤلف في مؤسسة من

المؤسسات التعليمية أو العلمية، وقد ذكر بعض أصحاب هذا الاتجاه أهدافاً أخرى تابعة ومنوعة كالتعريف بأصول التفسير، والمساهمة ببعض الجهود الميسرة لها، ونحو هذا؛ إلا أن هدفها الرئيس تمثل في تلبية حاجة المؤسسة التابع لها أو العامل بها مؤلف الدراسة. وقد تركزت هذه المقررات التي بين أيدينا في مرحلتي الدراسة الثانوية والجامعية ولم تخرج عنهما. وقد بلغ عدد مؤلفاتها (١٢) اثني عشر مؤلفاً.



رسم بياني ٥

أهم النتائج المستخلصة:

بعد هذا العرض لأهداف المؤلفات نخلص إلى عدد من النتائج:

أولاً: أن أكثر الأهداف التي حظيت بحضور كبير داخل المؤلفات هو الهدف الأول: التعريف بأصول التفسير وتيسيره لطالبيه.

ثانياً: أن أقل الأهداف حضوراً بين المؤلفات هو الهدف الثالث: صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ.

ثالثاً: اختلفت أهداف المؤلفات - كما هو ظاهر - تبعاً لاختلاف نظرة المؤلفين إلى أصول التفسير، واختلاف الفرضيات والخلفيات التي ينطلقون منها.

وبعد هذه التطوافة مع أهداف المؤلفات وتأمل فرضياتها؛ يمكننا القول بأن هناك اتجاهين جامعين، لكلٍّ منهما خصائص تميزه.

الاتجاه الأول: مؤلفات قصدت جمع شتات أصول التفسير وترتيبها وتيسيرها:

ويشمل هذا كلَّ المؤلفات التي قصدت التيسير، وجمع المادة، وعرضها بصورة أو بأخرى، سواء كان هدف هذا الجمع والتيسير هدفاً أكاديمياً خاصاً بتأليف مقرر دراسي فرضته طبيعة عمل المؤلف، أو كان هدفاً عاماً مقصوداً منه التعريف بالعلم وتيسيره للقراء والمهتمين به داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها.

وقد تمتعت مؤلفات هذا الاتجاه بمجموعة من الخصائص فرضتها طبيعة الاشتراك في الأهداف العامة، ويأتي بيانها في العنصر التالي:

خصائص هذا الاتجاه^(١):

- الاختصار وعدم التوسع في تناول المسائل والقضايا المختلفة.
- سهولة لغتها، وبُعدها عن التكلف أو الغموض.
- عدمُ اهتمام كثير منها بتحرير المسائل بدرجة كافية، وعدم التطرق إلى مشكلات العلم وتوصيفها ومناقشتها بتوسع، مع اختيارها وجهًا معيّنًا في المسائل أو القضايا التي عالجتها والترتيب عليه في الكتاب.
- * وتجدر الإشارة إلى أن كثيرًا من هذه المؤلفات - رغم قصدها التيسير - قد خلت من وسائل العرض الحديثة المساعدة على تيسير فهم واستيعاب المعلومات - مع أهمية ذلك - ، لاسيما في المؤلفات ذات الغرض التعليمي^(٢).

الاتجاه الثاني: مؤلفات قصدت تحرير موضوعات ومسائل أصول التفسير:

قامت مؤلفات هذا الاتجاه - وإن اختلفت في بعض التفاصيل - على فرضية مفادها أن أصول التفسير حقل لا زالت مباحثه ومسائله بحاجة إلى تأسيس وبناء أو تكميل وتحرير؛ فالرابط بين هذه المؤلفات جميعًا هو قَصْدُهَا تحرير أصول التفسير، وذلك إما بفصله عن غيره وإبراز

(١) يستثنى من هذا كتاب: «التحرير في أصول التفسير»، و«الأساس في أصول التفسير»، و«التنوير في أصول التفسير»؛ فإنها كتب تعليمية، إلا أنها اتسمت بخصائص القسم الثاني من جودة التحرير، والتوسع في عرض المسائل ومناقشتها.

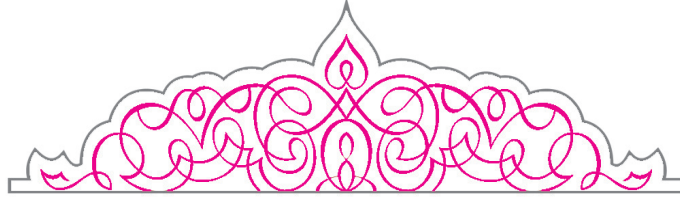
(٢) ينظر: وسائل الإيضاح في بليوغرافيا المؤلفات ملحق رقم: (٢).

مباحثه وموضوعاته، وإما بتحليل مسأله وقضاياه وتحريها. ولم يتبنَّ هذا الاتجاه إلا خمسة مؤلفات كما سبق. وقد كان لهذا الهدف أثره في هذه المؤلفات؛ فقد اتسمت بمجموعة من الخصائص فيما يلي بيانها:

خصائص هذا الاتجاه:

- * النزول إلى ساحة التطبيق، والرجوع إلى كتب التفسير المعتمدة وأصوله المعبرة، واستقاء كثير من المعلومات منها.
- * جودة التحرير والتدقيق.
- * حضور المنهج التحليلي النقديّ.
- * التوسع في مناقشة المسائل وكثرة التمثيل.





المبحث الثاني

مناهج المؤلفات

للمنهج أهمية كبيرة في الدراسات وأثر بارز على نتائجها؛ إذ هو المنطق الكلي الذي يحكم سير العمل العلمي، ويوجهه منذ أن يكون فكرة، حتى يستوي على سوقه، ويغدو نسقاً مكتمل البنيان؛ فالمنهج «منظومة من القواعد والضوابط، التي تنظّم العمل الذي يهدف إلى حلّ مشكلة معرفية؛ باستقراء جميع مكوناتها التي يُظنّ أنها أساس الإشكال»^(١).

فهو إذاً الوسيلة التي يُتوصل بها إلى تحقيق المراد وبلوغ الغايات، وعليه فإن استحضاره وضبطه من أولى الأولويات وأوجب الواجبات؛ وذلك لخطورة ما يترتب عليه في العمل العلمي تحصيلاً وتأليفاً، وما يتضلع به من دورٍ رئيس في ضبط حركة البحث وتسييد خطاه؛ حيث أنه يرسم الطريقة أو الخطة التي يتبعها البحث في دراسته للمشكلة

(١) ينظر: «أبجديات البحث في العلوم الشرعية»، ص ٥٠.

لاكتشاف الحقيقة المتعلقة بموضوعه أو مشكلته التي قام لحلها؛ ولذا اتجهت الدراسة لتسليط الضوء على مناهج المؤلفات حيث اجتهدت في حصرها ورصدها بغية التعرف على مكامن الضعف والقصور فيها والآثار التي انبتت على ذلك في المؤلفات، وبيان ذلك فيما يلي:

المناهج المستخدمة في المؤلفات:

حاولت الدراسة جاهدة حصر المناهج التي لجأت إليها المؤلفات في معالجاتها لمادة أصول التفسير غير أن الإشكال تبدى في هذا الجانب في صعوبة الوقوف على هذا الأمر بالدقة المناسبة نظرًا لكون أغلب المؤلفات ليست من الأعمال الأكاديمية التي يلتزم فيها التنصيص على المنهج بشكل واضح.

ولذا اتجهت الدراسة إلى استقراء وتأمل مادة المؤلفات وجرّد محتوياتها للتعرف على النسق المنهجي الحاكم لبنية كل مؤلف منها ليتسنى لها الوقوف على المناهج التي عولجت بها مادة أصول التفسير في المؤلفات، وهو ما أظهر أن أغلب المؤلفات لا ينتظم نسقًا منهجيًا واضحًا له ملامحه وقسماته المميزة التي يمكن رصدها بوضوح وجلاء تامين.

وقد أظهر جرّد المؤلفات بغية الوقوف على مناهجها ما يلي:

- وجود ضعف وغموض منهجي في أغلبها؛ جعل محاولة استخلاص حقيقة مناهجها أمرًا عسيرًا، ومهمة غير يسيرة حيث

سيطر على جلها تقديم وصف لمادة أصول التفسير متفاوت في قوته وضعفه وإن اتسم أغلبه بالضعف.

- صعوبة محاولة تصنيف أغلب المؤلفات تحت المناهج البحثية المعروفة نظراً لعدم توافقها مع شروط تلك المناهج وحدودها.

ومن هنا قامت الدراسة بمحاولة تصنيف هذه المؤلفات تبعاً للمنهج الأكثر قرباً لطبيعة معالجتها للمادة العلمية المطروقة فيها، ولا يعني ذلك القطع بانضوائها تحت ألوية هذه المناهج نظراً لاضطراب أكثرها في النسق المنهجي الحاكم للمعالجة البحثية.

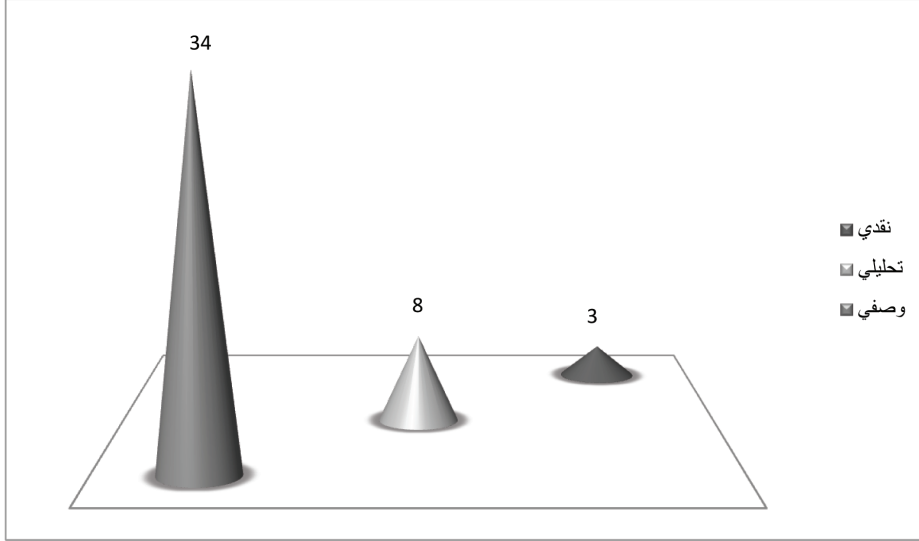
ويجدر التنويه هنا على أن أغلب المؤلفات - كما سبق - لجأت إلى وصف متفاوت لمادة أصول التفسير دون نقد أو تحليل أو استقراء؛ ولذا جعلنا أغلب المؤلفات تبعاً للمنهج الوصفي؛ إذ هي أقرب إليه من غيره، وإن كانت لم تلتزم شرطه أو تُفَعِّل أدواته^(١).

وفيما يلي حصر لمناهج المؤلفات نوره ثم نتبعه ببعض الملاحظات^(٢).

(١) سبق الكلام عن اختلاف علماء المنهجية في المنهج الوصفي وهدفه بين من يرى وقوفه عند حد الوصف ومن يرى تعديه إلى التفسير والتحليل ومحاولة استخراج النتائج، وما دعانا إلى تصنيف أغلب المؤلفات تحت راية المنهج الوصفي هو اشتراكها معه في محاولة تقديم وصف للمادة البحثية المجموعة؛ لا أنها اعتمدت المنهج الوصفي حقاً حيث لم تقدم محاولة للتحليل والتفسير والربط بين النتائج ومحاولة اكتشاف الأسباب الكامنة وراءها، أو تقدم وصفاً منضبطاً لمادة أصول التفسير المطروقة فيها عند من يرى وقوف المنهج الوصفي عند هذا الحد.

(٢) ينظر: ملحق رقم (٥).

العرض البياني لمناهج المؤلفات^(١)



رسم بياني ٦

بالنظر في العرض البياني وما سبقه، يمكننا ملاحظة الآتي:

أولاً: أن المناهج الحاضرة في المؤلفات ثلاثة مناهج، هي:

* **المنهج الوصفي:** وهو أكثر المناهج شيوعاً في المؤلفات، فقد اعتمده (٣٤) أربعة وثلاثون دراسة، منهجاً رئيساً لها؛ وكان حضوره الأكبر في المؤلفات ذات الأهداف التعليمية، سواء منها

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة يكتنفها قدر من النسبية؛ لعدم النص على المناهج في المؤلفات، وكونها جاءت عن طريق استقراء المؤلفات وتتبع صنيعها، وقد كان الحكم فيها أغليياً، مع عدم استبعاد استفادة بعض المؤلفات أحياناً من المنهج التاريخي والاستقراء والمقارن، ولكنها لم ترق ليشكل أثراً بارزاً يمكن اعتباره والتعويل عليه.

ما كان تعليمًا أكاديميًا أو تعليمًا عامًا يهدف إلى تيسير العلم لطلابه^(١).

* المنهج التحليلي: هو ثاني أكثر المناهج حضورًا في المؤلفات، فقد اعتمده (٨) ثمانية مؤلفات منهجًا رئيسًا لها؛ خمسة منها انفرد فيها بالحضور وحده، وثلاثة شاركه المنهج النقدي الحضور فيها^(٢).

* المنهج النقدي: لم يحظ المنهج النقدي بحضورٍ إلا في (٣) ثلاثة مؤلفات فقط، وكان حضوره فيها قويًا؛ وهذا الحضور المحدود لهذا المنهج لا يعني خلو تلك المؤلفات من بعض النظرات النقدية تمامًا، أو عدم استدعائها المنهج النقدي أحيانًا، وإنما المقصود أن حضوره لم يكن قويًا ولا رئيسًا إلا في هذه المؤلفات الثلاثة.

وقد كان لضعف النسق المنهجي في أغلب المؤلفات ولجوء معظمها لمنهج وصفي ضعيف عدد من الآثار والتداعيات - مع ضعف حضور المنهج النقدي والتحليلي - ، وكان أبرز تلك الآثار:

- غياب التحرير والتأصيل للمسائل والقضايا المدروسة، وقلة مناقشة الآراء وتحليلها وتقويمها.
- انتفاء سمة القوة والجودة عن أغلب المؤلفات وحسن النسق المنهجي.

(١) سيأتي بيان ذلك عند الحديث عن أهداف المؤلفات.

(٢) ينظر: ملحق رقم (٥).

- قلة التمثيل والتطبيق وتشابهه في كثير من المؤلفات^(١).

ثانياً: غياب المنهج التاريخي والاستقرائي والمقارن:

لم تحضر هذه المناهج الثلاثة بصورة رئيسة، بحيث نستطيع أن نقول: إن هذه دراسة تاريخية أو هذه دراسة مقارنة؛ وإنما اكتفت المؤلفات ببعض الاستفادات الجزئية من هذه المناهج، والتي لم ترق إلى الحد الذي نستطيع معه أن نسمي أيّاً منها بها.

وقد كان لغياب هذه المناهج عدة تداعيات وآثار، أهمها غياب عدد من الموضوعات التي تُعنى هذه المناهج بمعالجتها؛ ومنها:

* نشأة أصول التفسير، والتتبع التاريخي للمصطلح، وحركة التأليف فيه، وظهور موضوعاته؛ وقد خلت أغلب المؤلفات من هذه الموضوعات - على أهميتها - ولم تولها الاهتمام اللائق بها، وأغلب ما ذكر في بعض المؤلفات عن هذه الموضوعات قد اتسم بالضعف الشديد، والمعالجة المنقوصة، فلا تعدو إشارات لا تفي بالغرض ولا تحقق المقصود.

* علاقة أصول التفسير بغيره من العلوم، وبيان نقاط التشابه والاختلاف في الاستمداد والموضوعات، وكذلك الوقوف على أسباب تأخر تدوينه، وعدم نضجه واحتراقه كما في غيره^(٢).

(١) حيث أن الوصف الدقيق لمسألة وحسن تصويرها يقتضي بيانها بكثرة التمثيل؛ فمتى وقع خلل في الوصف أثمر ضعفاً في تصوير المسألة، تمثل في المؤلفات في ضعف التمثيل والتطبيق على المسائل المطروقة، كما سبق بيانه في تناول الموضوعات.

(٢) حيث ينصبّ المنهج المقارن على معالجة مساحات الاتفاق والاختلاف بين الظواهر، وكذلك يستفاد منه في بيان العلاقات بينها.



الفصل الثاني

معلومات المؤلفات والمؤلفين

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول

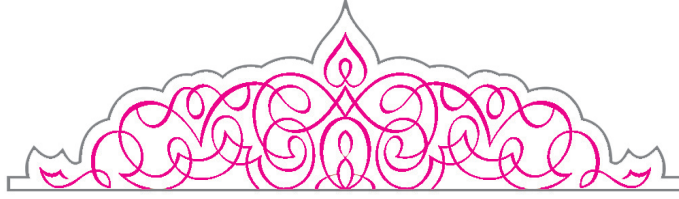
بليوغرافيا المؤلفات.

المبحث الثاني

معلومات المؤلفين.







بين يَدَيَّ هذا الفصل

نوّدُ قبل الشروع في الحديث عن هذا الفصل ، وما يحتويه من معلومات حول المُؤلِّفات والمؤلِّفين التنبيهَ على أمرٍ مُهمٍّ ؛ وهو أن المُؤلِّفات الداخلة في حدِّ الدراسة - كما سبق - (٥٢) اثنان وخمسون مُؤلِّفًا فقط ؛ تعدّر الحصول على (١٠) عشرة مُؤلِّفات منها ؛ فبلغ بذلك ما دخل في حيِّز الدراسة فعليًّا (٤٢) اثنين وأربعين مُؤلِّفًا ، إلا أنه قد توفّرت بعضُ المعلومات الببليوغرافية عن بعض المُؤلِّفات العشرة المفقودة ، مما دعانا إلى الاستفادة منها - في هذا الباب فقط - ، وهذا سبب ما سيلحظه مَنْ يطالع هذا الباب من فوارق في الإحصاء ، تبعًا لما توفّر من معلوماتٍ حول بعض هذه المُؤلِّفات المفقودة ، وقد نُوه على ذلك في موطنه .





المبحث الأول

بليوغرافيا المؤلفات

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: عناوين المؤلفات.

المطلب الثاني: وسائل الإيضاح.

المطلب الثالث: معلومات النشر.

المطلب الرابع: سنوات النشر.

المطلب الخامس: طبعات المؤلفات.

المطلب السادس: نوع الوعاء.

المطلب السابع: عدد الصفحات.

المطلب الأول: عناوين المؤلفات^(١):

مما لا شك فيه أن عنوان أي دراسة يعدّ مؤشراً مهماً على محتواها، وكاشفاً عن مدلولها ومعناها، ودالاً على مضامينها وفحواها؛ إذ يدلّك العنوان على المقصود منه؛ لذا كان اتساق العناوين

(١) تراجع كافة البيانات الخاصة بالمطالب المذكورة في هذا المبحث في ملحق رقم (٢).

مع مضامينها، واتفاقها مع ما تحويه تحتها، واشتمالها على جميع مفرداتها مطلبًا غالبًا ومهمًا.

وبعد النظر في عناوين المؤلفات في أصول التفسير وجدناها كالتالي:

أحدهما: المؤلفات الموسومة بـ «أصول التفسير» بدون ضميمةٍ أو إضافة:

وهي تلك المؤلفات التي عنونت بأصول التفسير مباشرة دون إضافة، كـ «فصول في أصول التفسير»، و«دراسات في أصول تفسير القرآن»، ونحو ذلك. وقد بلغ عددها (٢١) واحدًا وعشرين مؤلفًا.

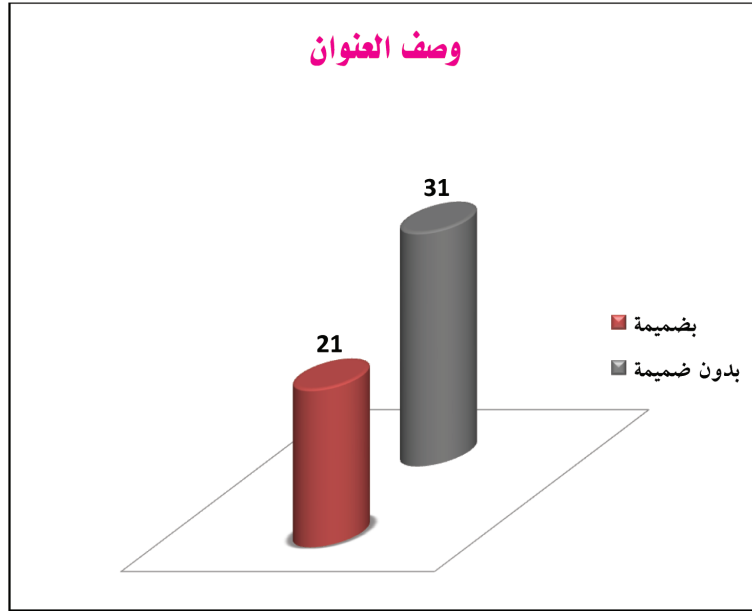
والآخر: المؤلفات الموسومة بـ «أصول التفسير» بضميمةٍ أو إضافة: وهي تلك المؤلفات التي أُضيف فيها إلى كلمة «أصول التفسير» غيرها، كـ «أصول التفسير وقواعده»، و«أصول التفسير ومناهجه»، ونحو ذلك. وقد بلغ عددها (٣١) واحدًا وثلاثين مؤلفًا^(١).

ومما لا شك فيه أن الإضافة في عناوين المؤلفات كانت ذات أثر واضح في رسم ملامحها، وتحديد مضامينها؛ إذ لا يخفى أن كل زيادة في مبنى العنوان تستلزم زيادة في مضمونه ومحتواه^(٢).

(١) تجدر الإشارة إلى أن كتاب «التيسير في أصول التفسير» لعماد علي، قد حمل هذا العنوان على الغلاف، بينما عنون في الداخل بـ «التيسير في أصول واتجاهات التفسير» بالإضافة، إلا أننا اعتمدنا عنوانه الغلاف.

(٢) وقد وقفت الدراسة على بعض هذه الآثار، ولم يتيسر لنا تتبعها والموازنة بينها؛ إذ يحتاج هذا إلى دراسة خاصة تُجليها.

والرسم البياني الآتي رقم (٧) يُبيِّن عدد مُؤلِّفات العناوين ذات الإضافة والمُؤلِّفات التي خلت عناوينها من الإضافات والضمائم.



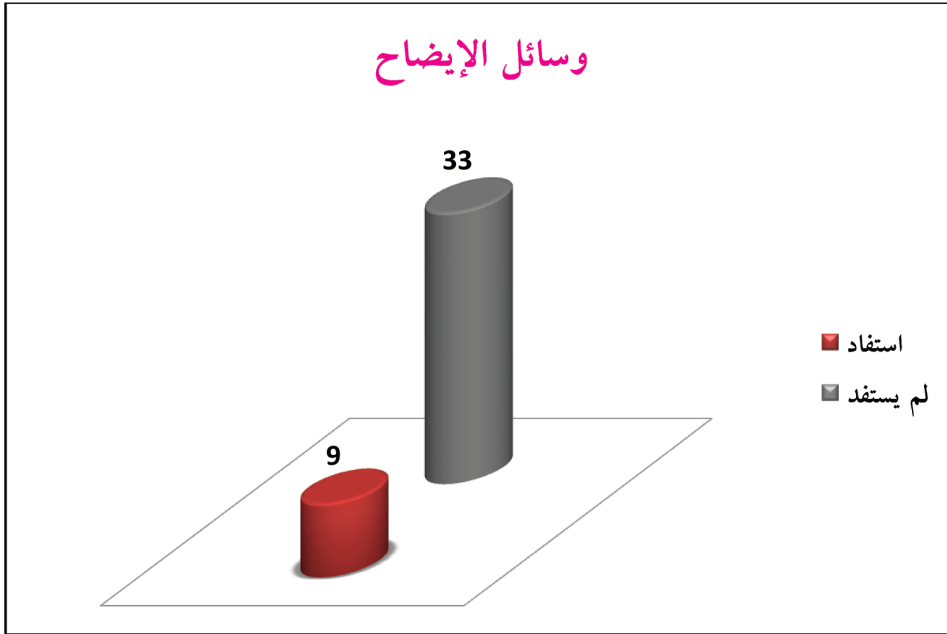
رسم بياني ٧

المطلب الثاني: وسائل الإيضاح:

هي الوسائل والأدوات والتقنيات الحديثة التي تُتيح عَرَض المعلومات بطرق جذابة ومُرتَّبة ومنظمة، بشكل يُتيح تيسيرها واستيعابها، والتي تتمثل في الخرائط الذهنية، والرسومات البيانية والتوضيحية، والجداول، وكلّ ما من شأنه تيسير عرض المعلومة وتوضيحها.

وبالبحث عن مدى استفادة هذه المؤلفات من تلك الوسائل والأدوات لوحظ أن:

عدد المؤلفات التي لم تستفد من هذه الوسائل بلغت (٣٣) ثلاثة وثلاثين مؤلفاً، في حين بلغ عدد المؤلفات التي استفادت منها (٩) تسعة مؤلفات، مما يوضح أن أغلب المؤلفات لم تستفد من وسائل العرض والإيضاح. وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي رقم (٨):



رسم بياني ٨

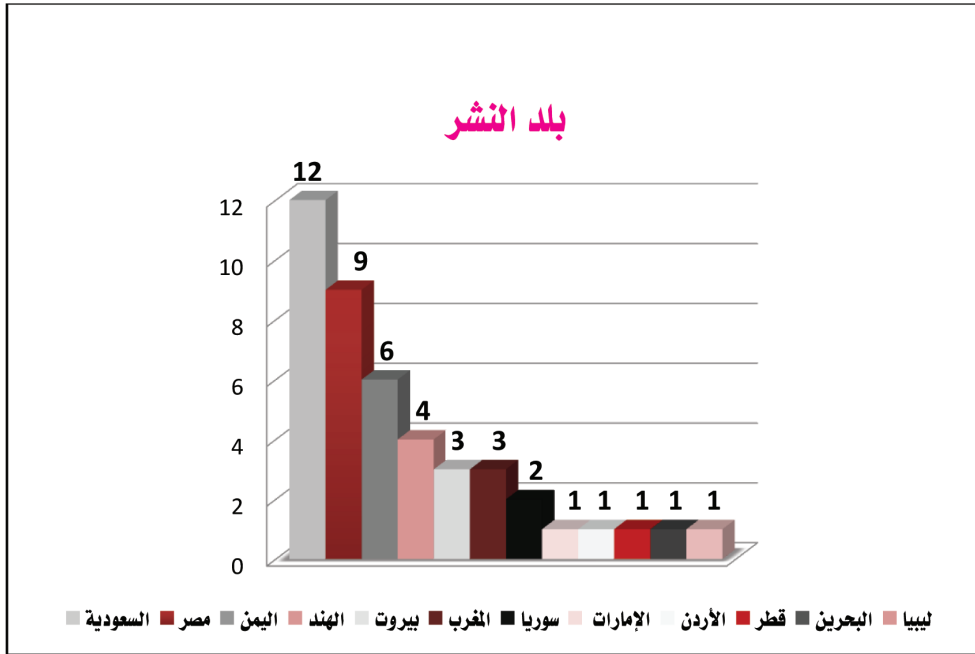
ويلاحظ أن أبرز المؤلفات التي استفادت من تلك الوسائل كتاباً «التحريير في أصول التفسير»، و«فصول في أصول التفسير» حيث كانت استفادتهما ظاهرة، بينما كانت الإفادة من هذه الوسائل في بقية المؤلفات قليلة وجزئية^(١).

(١) ينظر: كتاب «مباحث في أصول التفسير» للمنصوري، وكتاب «أصول التفسير ومناهجه» للرومي؛ حيث لم تتجاوز استفادتهم من وسائل الإيضاح سوى بعض الرسوم القليلة جداً.

المطلب الثالث: معلومات النشر:

من خلال مطالعة دور نشر المؤلفات تبين أن:

- أكثر بلدان النشر لمؤلفات أصول التفسير هي المملكة العربية السعودية، وذلك بواقع (١٢) اثني عشر مؤلفاً.
- جمهورية مصر العربية جاءت في المركز الثاني كأكثر بلدان النشر، وذلك بواقع (٩) تسعة مؤلفاتٍ
- دولة اليمن جاءت في المركز الثالث بواقع (٦) ستة مؤلفات، ثم جاءت بقية بلدان النشر على الترتيب الموضح في الرسم البياني الآتي رقم (٩):



رسم بياني ٩

ومما سبق يتضح أن مؤلفات أصول التفسير قد حظيت بعناية ملحوظة من الناشرين في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، كما سيلاحظ أيضاً كثرة المؤلفين من هاتين الدولتين، مما سيتضح بعد.

المطلب الرابع: سنوات النشر^(١):

بتتبع سنوات نشر المؤلفات في أصول التفسير، لوحظ أن^(٢):

- الفترة ما بين أعوام ١٩٥٠م وحتى ١٩٦٠م، لم ينشر فيها سوى مؤلف واحد فقط.
- الفترة ما بين أعوام ١٩٦٠م وحتى ١٩٧٠م، لم تحظ إلا بمؤلف واحد فقط.
- الفترة ما بين أعوام ١٩٧٠م وحتى ١٩٨٠م، لم تحظ بنشر أيِّ مؤلف في أصول التفسير^(٣).

(١) سيأتي معنا مزيدُ بيانٍ عن أهمية رُصدِ سنواتِ نُشرِ المؤلفات، وأهمية ذلك في الوقوف على أقدم المؤلفات حملاً لمصطلح «أصول التفسير»، وذلك عند حديثنا عن نشأة المصطلح ورواجه في الباب الثاني.

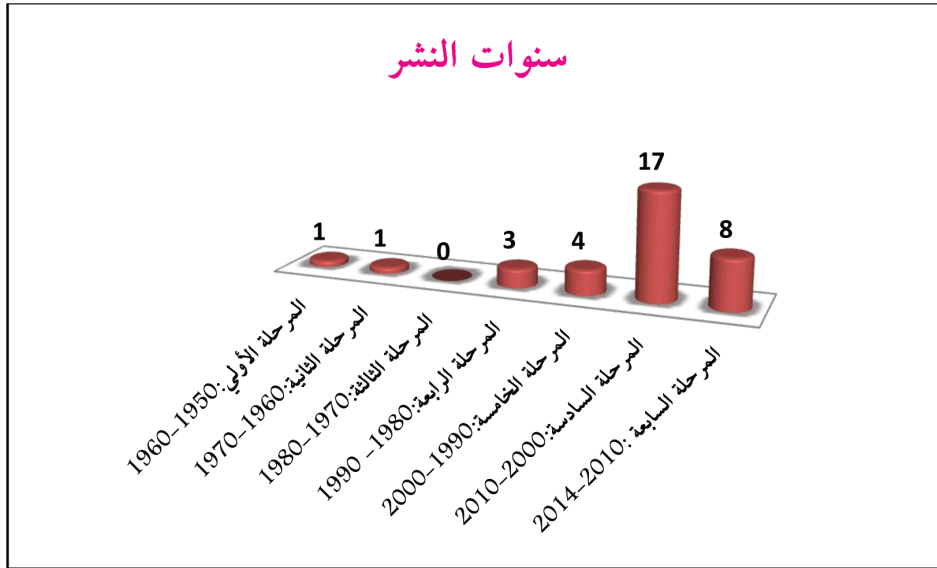
(٢) لبعض المؤلفات أكثر من طبعة، وحديثنا هنا عن تاريخ الطبعة الأولى دون ما استجدَّ من طبعات أخرى.

(٣) جاء في مقدمة كتاب «دراسات في أصول تفسير القرآن» لمحسن عبد الحميد، أنه ألفه في عام ١٩٧٩م، ولم نقف على الطبعة الأولى للكتاب لنتحقق من تاريخ نشره؛ أكان في نفس العام أم بعده؟ وإنما وقفنا فقط على الطبعة الثانية المنشورة في عام ١٩٨٤م؛ لذا لم ندرجُه ضمن هذه الفترة.

- الفترة ما بين أعوام ١٩٨٠م وحتى ٢٠٠٠م، شهدت نشاطًا نسبيًا قياسًا على الفترة السابقة؛ إذ حفلت بنشر (٧) سبعة مؤلفات.

- الفترة ما بين أعوام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠١٤م، هي أكثر المراحل الزمنية نشاطًا وغازارة في النشر لمؤلفات أصول التفسير؛ فقد حفلت هذه الفترة وحدها بنشر (٢٦) ستة وعشرين مؤلفًا، وهو ما يعكس الرواج الكبير لمؤلفات أصول التفسير في هذه الفترة، ويشير إلى وجود حراكٍ علمي حول هذا المجال، ومزيدٍ اهتمام بالمؤلفات فيها.

والرسم البياني الآتي رقم (١٠) يوضح ما حفلت به كل فترة زمنية من نشر مؤلفات أصول التفسير.

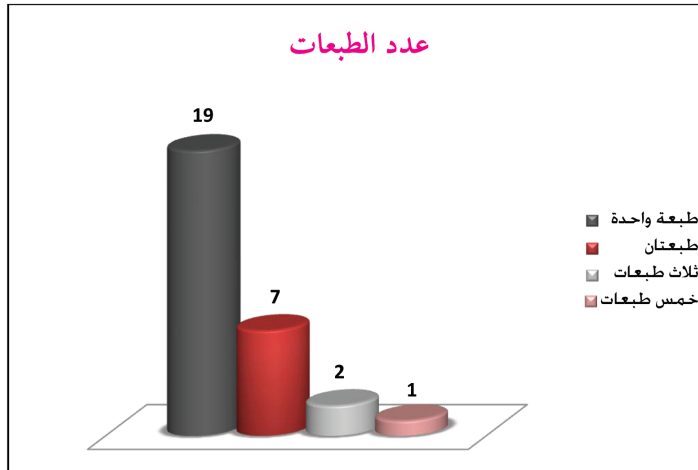


المطلب الخامس : طبعات المؤلفات :

للتبُّع حالة المؤلفات من جهة طبعاتها أهمية كبيرة في العديد من الجوانب؛ إذ تُعدّ مؤشراً على حالة الرواج والاهتمام بهذه المؤلفات، وكذا تفيد في التعرف من خلالها على مدى الإضافة والتجديد، أو الحذف والتعديل الذي يطرأ على المؤلفات من خلال طبعاتها المختلفة^(١).

وقد لوحظ أن أغلب المؤلفات في أصول التفسير لم تطبع إلا طبعة واحدة، وبلغ عدد هذه المؤلفات (١٩) تسعة عشر مؤلفاً، في حين حظيت (٧) سبعة مؤلِّفات - فقط - بطبعتين، وحظي مؤلفان بثلاث طبعات، وتفرَّد مؤلِّف واحد بالطباعة خمس مرات.

وإليك فيما يلي عَرَضٌ يُوضِّح هذا ويبينه، وذلك من خلال الرسم البياني الآتي رقم (١١).



رسم بياني ١١

(١) وهو ما سيتضح في الباب الثاني من الدراسة.

من خلال هذا الرسم التوضيحي يتبين أن النسبة الكبرى كانت للمؤلفات ذات الطبعة الواحدة؛ مما قد يشير إلى ضعف تداولها، وعدم اشتهاؤها، وقلة الإقبال عليها؛ كما قد يوحي ذلك بعدم وجود تطوّر في المادة العلمية لهذه المؤلفات يقتضي إعادة طبعها أو نشرها مرة أخرى.

المطلب السادس: نوع الوعاء^(١):

تباينت المؤلفات محل الدراسة من حيث اختلاف أنماطها، وتعدد أشكالها، وتنوع أوعيتها، ما بين مؤلفات عامة، ومقررات دراسية خاصة، ورسائل أكاديمية، حملت كل منها طابعًا خاصًا ميزها عن الآخر من حيث النمط وطريقة العرض والتناول.

وإليك بيان تلك الأوعية:

الوعاء الأول: المؤلفات العامة: وقد بلغ عددها (٢٩) تسعة وعشرين مؤلفًا، بنسبة (٧٢,٥٪) من مجموع مؤلفات الدراسة، فيكون بهذه النسبة هو الوعاء الأوفر حظًا والأكثر عددًا.

الوعاء الثاني: المقررات الدراسية التعليمية: وقد بلغ عدد مؤلفاتها (١٢) اثني عشر مؤلفًا، بنسبة (٢٥٪) من مجموع مؤلفات الدراسة، مما يشير إلى حضور مؤلفات أصول التفسير بقدر ما في الأوساط الدراسية، مع ملاحظة أن تلك المقررات لم تخرج في مجملها عن المرحلة

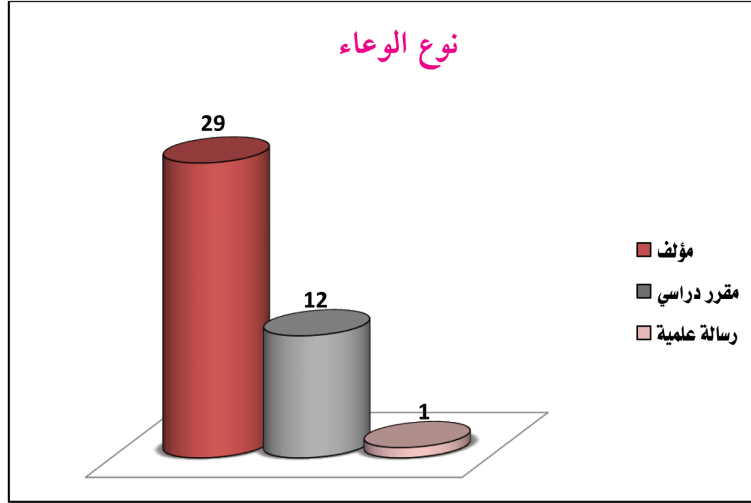
(١) هذه الأوعية هي الأوعية الخاصة بالمؤلفات التي تم عليها العمل في الدراسة، وليست الأوعية العامة للمسمى بأصول التفسير، فهناك بحوث استبعدت لأسباب سبق بيانها في مقدمات الدراسة.

الثانوية، والمرحلة الجامعية، إضافةً إلى أنها منحصرةٌ في الجامعات السعودية والمصرية.

الوعاء الثالث: الرسائل الأكاديمية: على الرغم من أن أكثر المؤلفين في أصول التفسير في الدراسات التي بين أيدينا أكاديميون متخصصون^(١)، إلا أن هذا الوعاء كان أقل الأوعية؛ إذ لم يحظَ إلا **بمؤلف واحد فقط**^(٢)، وهو ما نسبته (٢,٥٪) من مجموع مؤلفات الدراسة؛ مما يبين حاجته إلى مزيدٍ نظرٍ واهتمامٍ وتوجيهٍ لجهود الباحثين نحوه.

وإليك هذا الرسم البياني رقم (١٢) الذي يوضح عدد مؤلفات كل وعاء من هذه الأوعية:

(١) كما سيأتي عند الحديث عن الوصف العلمي للمؤلفين وتخصصاتهم.
 (٢) قد يكون هذا أمرًا منطقيًا؛ لاتساع مجال البحث على هذا النحو، وصعوبة قيام دراسة واحدة تحت هذا العنوان «أصول التفسير»؛ ولذا نجد أن التأليف في بعض الموضوعات الجزئية في أصول التفسير قد يكون له حظٌّ من الوجود كرسائل أكاديمية؛ فعلى سبيل المثال: قام أحد الباحثين بحصر الرسائل العلمية المسجلة في قسم التفسير وعلوم القرآن بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، منذ نشأتها إلى نهاية العام الجامعي ١٤٣١هـ - ١٤٣٢هـ، فبلغ عدد الرسائل في مجال أصول التفسير وقواعده (١٣) ثلاث عشرة رسالة؛ وهو ما نسبته (٣,٧٢٪) من مجموع الرسائل المسجلة في القسم! ينظر: بحث «موضوعات الرسائل العلمية المسجلة في قسم التفسير وعلوم القرآن» للدكتور أمين بن عائش المزيني. وقد اشتمل على الرسائل الحاملة لمصطلح أصول التفسير في عنوانها، أو الحاملة لموضوع من موضوعاتها، وهي نسبة قليلة على كل حال؛ لكنها تدل على وجود نسبي للرسائل الخاصة بموضوعات مفردة في أصول التفسير، وليست مؤلفات حاملة لمصطلح أصول التفسير في عنوانه.



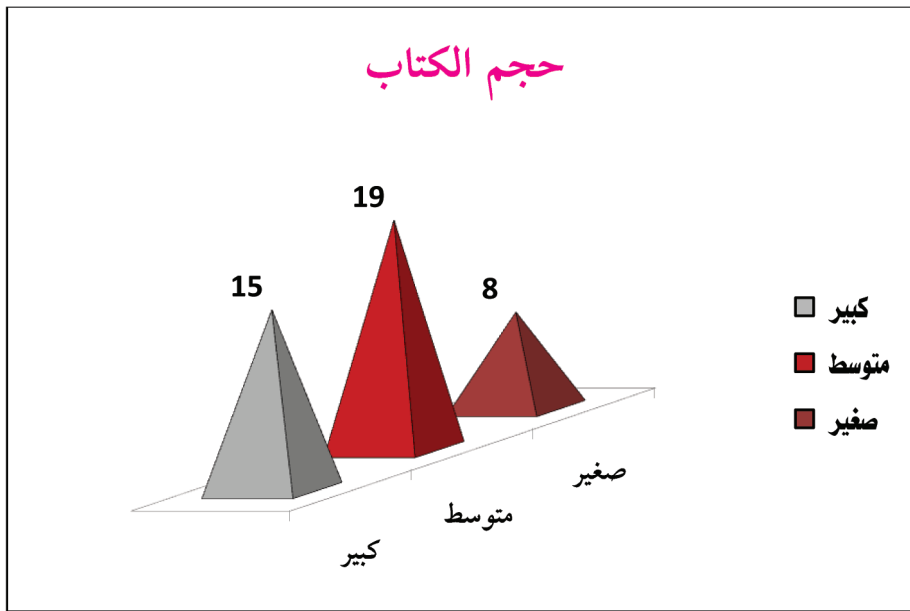
رسم بياني ١٢

ولا شك أن هناك تبايناً في أسلوب تناول كل وعاء؛ نظراً لما تقتضيه طبيعته، وحالة المتلقي له والمستهدف منه؛ إذ تتصف المقررات الدراسية في تناولها للمادة العلمية وعرضها لها بالطريقة التربوية والتعليمية المناسبة والتي تختلف طبيعتها عن طبيعة الدراسات الأكاديمية من حيث التأصيل العلمي والتفريع على القواعد الكبرى، ومراعاة تحرير المسائل بشكل منهجي وافٍ، وهكذا.

المطلب السابع: عدد الصفحات:

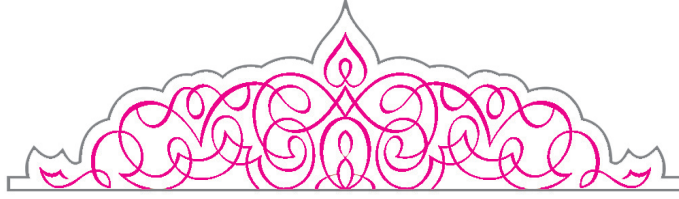
تفاوتت مؤلفات الدراسة من حيث الحجم؛ نظراً لما احتوته من مادة علمية، وما اشتملت عليه من نتاج، فجاء بعضها في صورة مؤلفٍ صغير لم تتجاوز صفحاته المائة، وقد بلغ عددها (٨) ثمانية مؤلفات،

وجاء بعضها الآخر في صورة أكبر، تجاوز عدد صفحاته المائة ولم يتجاوز المائتين، وقد بلغ عددها (١٩) تسعة عشر مؤلفاً، في حين تجاوز بقيتها المائتي صفحة، وبلغ عددها (١٥) خمسة عشر مؤلفاً. وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي رقم (١٣):



رسم بياني ١٣

ولعل السبب في ميل أغلب هذه المؤلفات للاختصار وعدم التوسع غلبة الأهداف التعريفية والتعليمية على المؤلفات - كما سبق - .



المبحث الثاني

معلومات المؤلفين

وفيه ثلاثة مطالب:

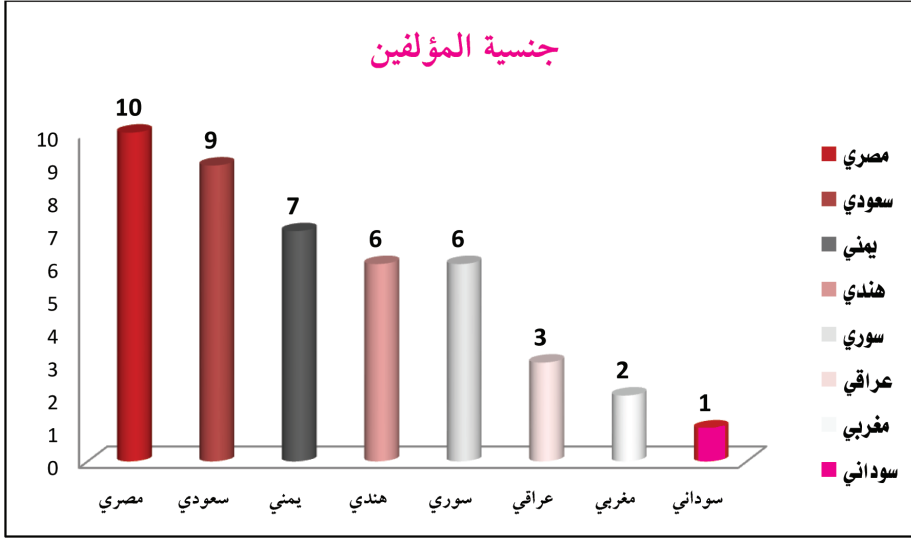
المطلب الأول: جنسية المؤلفين.

المطلب الثاني: المعاصرة.

المطلب الثالث: الوصف العلمي للمؤلفين وتخصصاتهم.

المطلب الأول: جنسية المؤلفين:

- تصدر التأليف في أصول التفسير مؤلفو جمهورية مصر العربية، بواقع (١٠) عشرة مؤلفين، تلاهم في ذلك مؤلفو المملكة العربية السعودية، بواقع (٩) تسعة مؤلفين.
- بلغ عدد مؤلفي دولة اليمن (٧) سبعة مؤلفين، وعدد مؤلفي سوريا والهند (٦) ستة مؤلفين من كل دولة منهما.
- جاء بعد ذلك مؤلفو بلدان العراق ثم المغرب ثم السودان، وهذا ما يتضح من الرسم البياني الآتي رقم (١٤):



رسم بياني ١٤

ومن هنا يتضح أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية كان لهما حضورٌ قويٌّ وتواجدٌ فاعلٌ على مستوى التأليف والنشر، مما يشير إلى رواج الدراسات والكتابات عن أصول التفسير في هذين البلدين.

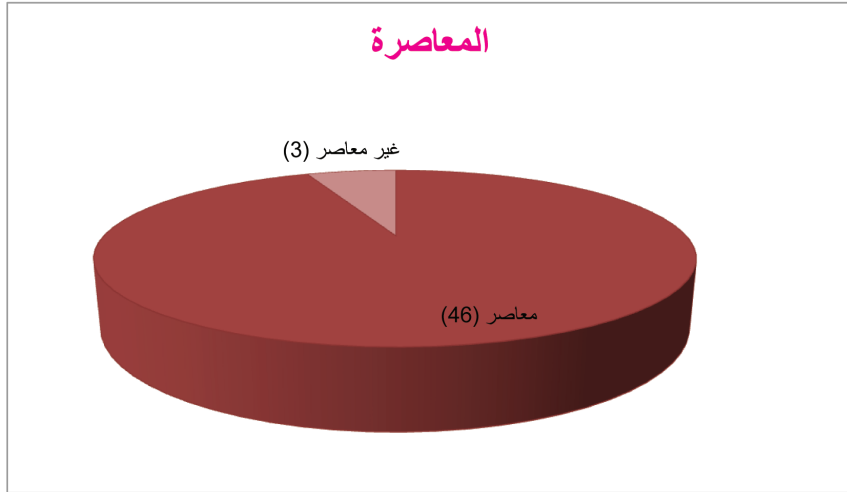
كما يتضح كذلك حضور دولة الهند كإحدى الدول الحاضرة والفاعلة في التأليف في حقل أصول التفسير.

المطلب الثاني: المعاصرة^(١):

جاءت أغلب مؤلفات الدراسة لمعاصرين، بواقع (٤٦) ستة وأربعين مؤلفاً، وجاءت (٣) ثلاثة مؤلفاتٍ فقط لغير معاصرين؛ مما يشير إلى

(١) نعني بالقديم ما كان قبل المائة عام الحالية، والمعاصر ما كان في إطار المائة عام التي تليها.

قلة العنونة بمصطلح «أصول التفسير» في كتابات الأقدمين؛ وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي رقم (١٥):



رسم بياني ١٥

المطلب الثالث: الوصف العلمي للمؤلفين وتخصصاتهم:

تنوع الوصف العلمي للمؤلفين في أصول التفسير؛ من حيث تخصصهم الأكاديمي ودرجتهم العلمية على النحو التالي:

أولاً: أكاديمي متخصص في التفسير وعلوم القرآن:

وهو الأكثر حضوراً، بواقع (٢٢) اثنين وعشرين مؤلفاً متخصصاً في التفسير وعلومه.

ثانياً: أكاديمي غير متخصص:

وهم المؤلفون غير المتخصصين في التفسير وعلومه من الأكاديميين، وقد بلغ عددهم (٤) أربعة مؤلفين.

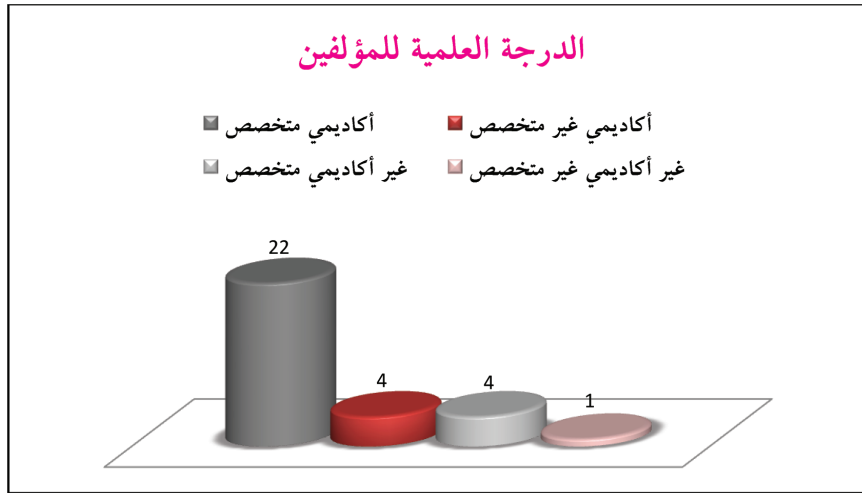
ثالثاً: غير أكاديمي متخصص:

وهم من اشتهروا بالعناية بالتفسير وعلومه من غير الأكاديميين، وقد بلغ عددهم (٤) أربعة مؤلفين.

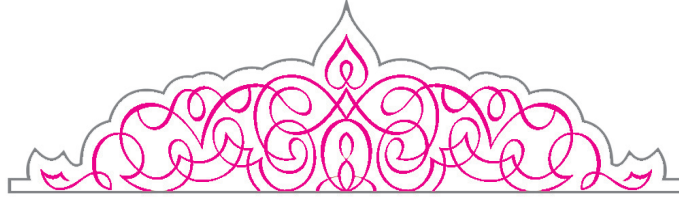
رابعاً: غير أكاديمي غير متخصص:

وهم غير الأكاديميين الذين تطرقوا إلى الكتابة في أصول التفسير في بعض أعمالهم مع عدم اشتهارهم بالتفسير وعلومه، ولم يحظ هذا النوع إلا بمؤلف واحد فقط.

وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي رقم (١٦):



رسم بياني ١٦



خاتمة الدراسة

وبعد هذا التطواف مع المؤلّفات المسماة بأصول التفسير، لم يبقَ لدينا إلا أن نسوق أبرز النتائج والإشكالات وأهم التوصيات التي وقفت عليها الدراسة.

أولاً: النتائج:

نتائج الباب الأول:

- ١ - مثل عدم تحرير مفهوم «أصول التفسير» في المؤلّفات وضبط ما يدخل في حدّه وما لا يدخل قاسماً مشتركاً بين أغلب المؤلّفات المسماة بأصول التفسير.
- ٢ - مفهوم أصول التفسير في المؤلّفات مفهوم مضطرب، ويحتف به قدر كبير من الغموض واللبس؛ ولا يزال بحاجة إلى ضبط وتحرير رغم كثرة التعريفات التي حملتها المؤلّفات.
- ٣ - ليس لأصول التفسير تعريف محدد يحظى بإجماع بين سائر المؤلّفات.

- ٤ - أصول التفسير كانت ميداناً متسعاً ليس له أطر كلية تحكمه إلا الرؤية الخاصة المكتنزة في ذهن كل مؤلف.
- ٥ - مثَّلَ نقل تعريف التفسير وعدم تحريره وضبط مفهومه قدرًا مشتركًا بين أغلب المؤلفات، وكذلك عدم مراعاة سياقات ورود تعريفاته في مصادرها الأصلية عند النقل، مما جعل الوقوف على حدّه في المؤلفات أمرًا متعذرًا.
- ٦ - كتاب «الفوز الكبير في أصول التفسير» للإمام الدهلوي رحمته الله هو أقدم المؤلفات المطبوعة المعنونة بأصول التفسير.
- ٧ - كان لـ«مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية» الحظُّ الأكبر في رواج مصطلح «أصول التفسير» وانتشاره وتسمي المؤلفات به وتتابع التأليف فيه.
- ٨ - كان لـ«مقدمة شيخ الإسلام» دور رئيس في بلورة أغلب موضوعات أصول التفسير التي تابعت أغلب المؤلفات على الكتابة فيها.
- ٩ - درجت المؤلفات على التقليد في نسبة بعض الموضوعات إلى أصول التفسير والكتابة فيها؛ إذ لم تظهر لها محددات واضحة لاعتبار موضوع ما ضمن أصول التفسير أو إخراجه منها.
- ١٠ - موضوع «مصادر التفسير» هو أكثر الموضوعات حضورًا في المؤلفات.
- ١١ - رصدت الدراسة أثرًا بارزًا لكتاب «التفسير والمفسرون»

للذهبي في تأسيس المادة العلمية في المؤلفات في موضوع «مصادر التفسير».

١٢ - لم يكن للمصادر والمراجع اللغوية والأصولية أثر بارز في تأسيس بنية مادة أصول التفسير في المؤلفات.

١٣ - غابت كتب التفسير كمصادر فاعلة ومؤثرة في تشكيل بنية مادة أصول التفسير في أغلب المؤلفات.

١٤ - أدى عدم الانطلاق من كتب التفسير في التأسيس لأصول التفسير إلى عدد من الآثار السلبية، التي كان من أبرزها افتقاد روح التفسير في المؤلفات، والتشكيك في صحة تنظيرها، وقلة شواهداها، والإخلال بجودتها وقوتها، ووقوع مصادمة بين تقارير المؤلفات وتطبيقات المفسرين.

نتائج الباب الثاني :

١ - غلب المنهج الوصفي - مع الإخلال بشرطة - على أكثر الكتابات في أصول التفسير، تلاه في ذلك المنهج التحليلي.

٢ - كان حضور كل من المنهج النقدي والاستقرائي ضعيفاً جداً، وبشكل جزئي.

٣ - خلت المؤلفات في أغلبها من أي حضور للمنهج التاريخي أو المنهج المقارن.

٤ - أكثر البلدان اعتناءً بنشر المؤلفات في أصول التفسير هي

- المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وكذا هما أكثر البلدان التي ينتسب إليها المؤلفون في أصول التفسير.
- ٥ - أكثر المراحل الزمنية نشاطًا وغازرة في النشر لمؤلفات أصول التفسير هي الفترة ما بين عامي (٢٠٠٠م) إلى (٢٠١٤م)؛ إذ قد حفلت هذه الفترة وحدها بنشر (٢٦) ستة وعشرين مؤلفًا في أصول التفسير.
- ٦ - أغلب المؤلفات في أصول التفسير لم تحظ إلا بطبعة واحدة فقط، ولم يحظ منها إلا (١١) أحد عشر مؤلفًا بأكثر من طبعة.
- ٧ - لم يكن في المؤلفات الداخلة في حد الدراسة حظ للرسائل العلمية إلا في رسالة واحدة هي رسالة «علم أصول التفسير محاولة في البناء»^(١).
- ٨ - أكثر المؤلفات في أصول التفسير جاءت من النوع المتوسط، وهو الذي تجاوزت عدد صفحاته المائة ولم تتعد المائتين.
- ٩ - برزت دولة الهند كإحدى الدول الفاعلة والحاضرة، سواء على مستوى التأليف أو على مستوى التأسيس لأصول التفسير وإطلاقه على المؤلفات، حيث تبين أن أقدم المؤلفات حملًا لمصطلح أصول التفسير كان للإمام الدهلوي، وهو مؤلف هندي.
- ١٠ - أغلب المؤلفات المعنونة بأصول التفسير هي مؤلفات

(١) هناك رسالتان وقفنا عليهما وأثبتناهما في ملحق «ببليوغرافيا المؤلفات»؛ لكننا لم ندخلهما في حد الدراسة لاعتبارات قد سبق ذكرها.

لمعاصرين، ولم نقف على مؤلف واحدٍ للأقدمين يحمل مصطلح «أصول التفسير».

١١ - أكثر المؤلفين لمؤلفات أصول التفسير - الداخلة في حد الدراسة - مُتخصِّصون في التفسير وعلومه.

ثانياً: أبرز الإشكالات:

وقفت الدراسة على كثير من الإشكالات في المؤلفات، وفيما يلي بيان لأبرزها:

أولاً: غلبة النقل وقلة التحرير:

لقد وقفت الدراسة على تشابه ظاهر بين المؤلفات في المضامين، وفي أنماط عرضها، وفي كثير من تطبيقاتها وأمثلتها، حتى وصل التشابه أحياناً إلى التابع على خطأ واحد؛ مما أكسبها طابع التكرار والإعادة وأفقدتها خصيصة التجديد والتحرير، وجعل الاطلاع على بعضها مغنياً عن النظر في أغلبها، وذلك دالٌّ بقوة على شيوع النقل في تلك المؤلفات وقلة التحرير والتأصيل للمادة العلمية، الأمر الذي نتج عنه ضعف كبير في موضوعات أغلب تلك المؤلفات؛ إذ كانت قلة التحرير وضعف التأصيل هي السمة البارزة عليها.

ثانياً: الضعف المنهجي في المؤلفات:

وهو من المظاهر البارزة التي وقفت عليها الدراسة في المؤلفات؛ إذ انتظم أغلبها الاضطراب وعدم الوضوح للنسق المنهجي الحاكم للبحث بحيث استعصى انضواؤها وتصنيفها تحت لواء منهجٍ بحثي

ظاهر، إذ اتجه أغلبها إلى تقديم وصف ضعيف للمادة العلمية نتج عنه ضعف في بنية المؤلفات وموضوعاتها وما أثارته من مسائل.

كذلك رصدت الدراسة غياب كثير من المناهج المهمة كالمنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي؛ مما أفقد مادة أصول التفسير في المؤلفات عمقاً مهماً في التأصيل والتفصيل، وغيّب عنها عدداً من الموضوعات التي تعنى بأمثالها هذه المناهج.

ثالثاً: غياب التمثيل والتطبيق في المؤلفات:

إذ اكتفت أغلب المؤلفات في تناول الموضوعات بإيراد التنظير دون دعمه بالشواهد والتطبيقات مما أدخل بجودتها وشغّب على صحة تنظيرها وتقريرها؛ لأننا إذا كنا بصدد الحديث عن أصول التفسير فلا شك أن كثرة التطبيق والتمثيل هي سبيل تأكيد تلك الأصول وشاهد الحكم باستقرارها وثباتها.

ثالثاً: التوصيات:

توصي الدراسة بـ:

١ - ضرورة إكمال السير في رصد واقع المؤلفات في هذا الفن وقضاياها؛ للوقوف على هيئته الكاملة ونسقه الكلي.

٢ - ضرورة تحرير مصطلح «أصول التفسير» تحريراً وافياً، وما يتشابه معه من مصطلحات؛ كالقاعدة والضابط ونحوهما.

٣ - تتبع ورصد مصطلح «أصول التفسير» في التراث، وما يرادفه من

مصطلحات عبّر بها الأقدمون عنه؛ للوقوف على حقيقة هذا العلم عندهم ومدى اهتمامهم به.

٤ - ضرورة الاهتمام بدراسة أثر كتب علوم القرآن في المؤلفات في أصول التفسير، والتعليق على الأبواب الخاصة بأصول التفسير فيها.

٥ - دراسة أثر مصادر أصول الفقه على المؤلفات، وتتبع الموضوعات المشتركة بينهما، وأوجه التشابه والتغاير بينهما.

٦ - الاهتمام بـ«مقدمة ابن تيمية» ومصادرها، وعمل دراسات خاصة على مدى تأثيرها، ورصد حركة تطور موضوعاتها في المؤلفات.

٧ - الاهتمام بعمل دراسات تطبيقية في مختلف القضايا المدروسة في هذا الفن؛ لما سيكون لها من أثر في ضبط مادة التنظير.

٨ - ضرورة التنبيه على أهمية الربط بين التطبيق والتنظير في التأليف في هذا الحقل المعرفي؛ لما تمثله تطبيقات المفسرين من مادة رئيسة ورافد لا يُستغنى عنه لضبط أصوله والتععيد له.

٩ - ضرورة الاهتمام بكتب التفسير، وتذليل مادتها وتحشيتها؛ خاصة تلك التي تصدت للأقوال توجيهًا ونقدًا وترجيحًا؛ لما تحمله من مادة ثرية لا يمكن بناء علم أصول التفسير بدونها.

١٠ - ضرورة استثمار أدوات ووسائل العرض الحديثة والانتفاع بها، لا سيما في المؤلفات ذات الأهداف التعليمية، أو الأغراض التعريفية بالعلم وتيسيره لطلابه.

١١ - أهمية استحضار المنهج التحليلي والنقدي والاستقرائي

والتاريخي والمقارن في الكتابات في أصول التفسير؛ وذلك لما يترتب عليها من نتاج علمي مؤثر في حركة العلم وقضاياها ومسائله.

١٢ - الاهتمام بطبع ونشر المؤلفات في أصول التفسير.

١٣ - الاهتمام بأصول التفسير في الجامعات والأوساط الأكاديمية المختلفة.

١٤ - ضرورة الاهتمام بمتابعة الحركة العلمية للتأليف في أصول التفسير في الهند؛ وذلك لما تبين من نشاط نوعي ورواج ملحوظ لهذه الدراسات هناك، سواء على مستوى التأليف أو مستوى التأسيس.

١٥ - بذل الجهود الإعلامية للتعريف بهذا المجال؛ إذ لا يزال بحاجة لمزيد من ذلك.

١٦ - عمل مكتبة شاملة للمؤلفات في هذا الحقل؛ ليتيسر للباحثين الحصول عليها.

١٧ - عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول أصول التفسير، ووضع الخطط الكلية التي تساعد في ضبط أنساقه، وضرورة التنسيق بين الجهود لضمان عدم تكرارها.

١٨ - ضرورة الاهتمام بمثل هذه الدراسات التي تجتهد في وصف الواقع ورسم ملامحه بغية ضبطه وتقويمه، وضرورة العمل على نشرها؛ ليتتابع الجهد بعد ذلك في التأليف على هدى وبصيرة.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات



ملاحق الدراسة



ملحق رقم (١)

مُحدِّدات نموذج التقييم

تُعدُّ أصول التفسير أحدَ الحقول العلمية الناشئة التي لم تنضج بعدُ ولم تأخذ صورتها النهائية المستقرة؛ لذا فإنَّ تقييمَ المُؤلَّفات فيها لن يكونَ بمحاكمتها إلى أصولٍ كليةٍ مُتَّفَقٍ عليها؛ إذ لا أصول بعدُ، وإنما يكون تقييم هذه المُؤلَّفات من عدة زوايا:

الأولى: ما استقر عليه علمياً في تقييم الرسائل والمُؤلَّفات العلمية، وذلك فيما يخص المنهج والأهداف، وما إلى ذلك.

الثانية: محاكمة المُؤلَّفات لا يكون بتخطئة بعضها أو الانتصار للبعض الآخر، وإنما المقصود إثبات ما تناوله وما لم يتناوله من موضوعاتٍ ومساءل، لا باعتبارها أموراً محلَّ اتفاقٍ يحاكم إليها، وإنما محض إثبات لصنيعه، مع الاهتمام باحترافية الصياغة لمواطن الاستدراك على المُؤلَّفات قدر الطاقة، بحيث تميل إلى الوصف والملاحظة دون التعمق في المحاكمة.

الثالثة: ننوّه في هذا إلى أننا في تقييمنا عادة ما نحاكم الكاتب إلى صنيعه وإلى طبيعة مؤلّفه، فمن التزم أمراً ألزمناه به، ومن كان مُؤلّفه

رسالة علمية يختلف عمّن مؤلّفه خلاف هذا، ومَنْ بيّن في مقدمته أنه قصّد إلى أصول التفسير كعلم مستقلّ ليس كمن لم يفعل، وهكذا.

الأطر الخاصة بعناصر عملية التقييم:

أولاً: تحديد منهج الدراسة وأهدافها:

تنقسم أغلب المؤلفات في هذا إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مؤلّفات تنص صراحةً على هذه الأمور، وعادة ما يكون ذلك في الرسائل الأكاديمية.

القسم الثاني: مؤلّفات تذكر هذه الأمور ضمناً وتلميحاً.

القسم الثالث: مؤلّفات لا تُظهر ذلك لا تصريحاً ولا تلميحاً.

ومعايير التقييم تكون كالتالي:

- ١ - إذا نصّ صاحب الدراسة على شيء بوضوح بيّناه وحاكمناه إليه.
- ٢ - إن ذكر ذلك ضمناً وتلميحاً بيّنا ما يستفاد ويظهر من كلامه، مع نقل نصّه إن أمكن، والتزمنا التنصيص على أن المؤلف لم ينصّ صراحةً على هذه الأمور.
- ٣ - إذا لم ينصّ صاحب الدراسة لا تصريحاً ولا تلميحاً يتم معالجته كما يأتي:
- النص الواضح على عدم ذكره لهذه الأشياء، وبيان أثر هذا على الدراسة إن كانت له آثار.
- محاولة استقراء ذلك من خلال صنيعه في المعالجات في داخل المؤلف؛ إذ هي مما يوضح شيئاً من طبيعة منهجه.

ثانيًا : التقرير العام :

والتقرير العام يُعنى بالملاحظات العامة أو الكلية التي تُحيط بالدراسة محلّ التقييم، فهو ركنٌ معنيٌّ بالكليات وليس بالتفصيلات. ويشمل ما يلي :

- وصف مصطلح «التفسير» عند المؤلف.
- الاهتمام بوصف مصطلح «أصول التفسير» في الدراسة من حيث تعريفه وحضوره وإطلاقه مع التعليل.
- وصف المنهج العام للدراسة.

ثالثًا : مسرد الإشكالات العلمية :

ويشمل كلّ ما تم استدراكه على الدراسة ويمثل إشكالاتٍ علميًّا صريحًا، سواء في العنوان أو المنهج أو التوثيق أو القضايا والمسائل الخاصة بأصول التفسير، دون الإغراق في تتبّع الإشكالات الجزئية التي ليست من صلب عمل الدراسة، كالإشكالات العقدية وغيرها وإن أشرنا لبعضها.

رابعًا : الأفكار والمشروعات البحثية :

وفيه يتم التنقيص على ما نص عليه صاحب الدراسة من أفكارٍ ومشروعاتٍ بحثية.



ملحق رقم (٢)

بليوغرافيا المؤلفات

أولاً: بليوغرافيا المؤلفات الداخلة في حد الموازنة:

(١)

- عنوان الوعاء: الأساس في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: عبد السلام مقبل المجيدي.
- الجنسية: يمني.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: طبعة خاصة بجائزة سيد جنيد عالم الدولية.
- مدينة النشر: البحرين.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٢٠٧
- حالة الوعاء: مطبوع . متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٢)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير وقواعده/ بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.

- المؤلف: خالد عبد الرحمن العك.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: الخامسة.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار النفائس.
- مدينة النشر: بيروت.
- سنة النشر: ٢٠٠٧م.
- عدد الصفحات: ٤٩٥
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٣)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير ومناهج المفسرين / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: زين عزيز العسافي.
- الجنسية: يماني.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار حضرموت للدراسات والنشر.
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ٢٠١٠م.
- عدد الصفحات: ٢٨٨
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٤)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير ومناهج المفسرين / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.

- المؤلف: عماد حسن مرزوق.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مكتبة بستان المعرفة.
- مدينة النشر: مصر. كفر الدوار.
- سنة النشر: ٢٠٠٨م.
- عدد الصفحات: ٩٧
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٥)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير ومناهجه / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: هلال حزام سند.
- الجنسية: يمّني.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ٢٣٢
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٦)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير ومناهجه / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.

- المؤلف: فهد الرومي.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مكتبة التوبة.
- مدينة النشر: الرياض.
- سنة النشر: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- عدد الصفحات: ٢١٧
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٧)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: سعود الصاعدي.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الحديث المدنية.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٣٢ - ١٤٣٣هـ.
- عدد الصفحات: ٨٠
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٨)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.

- المؤلف: محمد النبوي طراد.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: لم نقف عليه.
- وسائل العرض: -

(٩)

- عنوان الوعاء: أصول في التفسير/ بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: محمد بن صالح العثيمين.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عدد الصفحات: ٦٤
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(١٠)

- عنوان الوعاء: الإكسير في أصول التفسير/ بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: الطيب محمد صديق خان بن السيد حسن القنوجي.

- الجنسية : هندي.
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : الهند.
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : -
- حالة الوعاء : لم يتيسر لنا الحصول على الكتاب المعرّب ، وقد وقفنا عليه في لغته الأصل.
- وسائل العرض : -

(١١)

- عنوان الوعاء : بحوث في أصول التفسير وقواعده/ بضميمة.
- نوع الوعاء : مؤلّف.
- المؤلف : علي البودخاني.
- الجنسية : مغربي.
- رقم الطبعة : الأولى.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : فاس - مطبعة آنفو - برانت.
- مدينة النشر : المغرب.
- سنة النشر : ٢٠٠٦م.
- عدد الصفحات : ٢٢٣
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(١٢)

- عنوان الوعاء : بحوث في أصول التفسير/ بدون ضمیمة.
- نوع الوعاء : مؤلّف.

- المؤلف: محمد لطفي الصباغ.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المكتب الإسلامي.
- مدينة النشر: بيروت.
- سنة النشر: ١٩٨٨م.
- عدد الصفحات: ٣٤٦
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(١٣)

- عنوان الوعاء: التحرير في أصول التفسير/ بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: مساعد الطيار.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ٣٦٥
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: استفاد.

(١٤)

- عنوان الوعاء: تفسير القرآن الكريم؛ أصوله وضوابطه/ بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.

- المؤلف: علي بن سليمان العبيد.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: الأولى للنشر، والثانية للكتاب.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مكتبة التوبة.
- مدينة النشر: الرياض.
- سنة النشر: ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م.
- عدد الصفحات: ١٨٢
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(١٥)

- عنوان الوعاء: التفسير وأصوله للصف الثاني الثانوي/ بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م.
- عدد الصفحات: ١٤٠
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(١٦)

- عنوان الوعاء: التفسير وأصوله/ بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: -

- المؤلف: مصطفى مسلم محمد.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: لم ننف عليه.
- وسائل العرض: -

(١٧)

- عنوان الوعاء: تنشيط الأذهان، ومقدمة التبيان في أصول تفسير القرآن*.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: الشيخ أبو زكريا عبد السلام بن عبد الرؤوف.
- الجنسية: باكستاني.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: -
- وسائل العرض: -

* متوفر بمكتبة الملك فهد، ولم يتيسر لنا الوقوف عليه لظروف خاصة بالمكتبة.

(١٨)

- عنوان الوعاء: التنوير في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: عبد السلام مقبل المجيدي.
- الجنسية: يماني.
- رقم الطبعة: الثانية.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: شركة النور.
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ٢٠٠٨م.
- عدد الصفحات: ٣١٥
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(١٩)

- عنوان الوعاء: التيسير في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: عبد الحق عبد الدائم القاضي.
- الجنسية: يماني.
- رقم الطبعة: الثالثة.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ١٤٤
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٢٠)

- عنوان الوعاء: التيسير في أصول التفسير / بضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: عماد علي عبد السميع حسين.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: مصر. الإسكندرية.
- سنة النشر: لم يُذكر، وإنما ذكر تاريخ الإيداع ٢٠٠٦م.
- عدد الصفحات: ١٤٢
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٢١)

- عنوان الوعاء: الدر الثمين في أصول التفسير ومناهج المفسرين / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: صابر حسن محمد أبو سليمان.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار عالم الكتب.
- مدينة النشر: الرياض.
- سنة النشر: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- عدد الصفحات: ١٧٥
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٢٢)

- عنوان الوعاء: الدر الثير في أصول التفسير.
 - نوع الوعاء: -
 - المؤلف: زكي بن خليل بن إبراهيم الحسيني.
 - الجنسية: -
 - رقم الطبعة: -
 - دار النشر/الجهة المسؤولة: -
 - مدينة النشر: -
 - سنة النشر: -
 - عدد الصفحات: -
 - حالة الوعاء: -
 - وسائل العرض: -
- * لم نقف على هذا الاسم إلا في قاعدة معلومات معهد الإمام الشاطبي، وقد تأكدنا من خطأ نسبة الكتاب للمؤلف المذكور، ولم يتسنّ لنا الوقوف على الكتاب؛ لذا لم ندرجه في ملحق «معلومات المؤلفين».

(٢٣)

- عنوان الوعاء: الدر الثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير / بضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي - جامعي.
- المؤلف: رشاد حسن علي.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: مصر - سوهاج.
- سنة النشر: -

- عدد الصفحات: ٣٨٦
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٢٤)

- عنوان الوعاء: دراسات في أصول التفسير ومناهجه / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: عمر يوسف حمزة.
- الجنسية: سوداني.
- رقم الطبعة: الثانية.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مكتبة الأقصى للنشر والتوزيع.
- مدينة النشر: قطر.
- سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- عدد الصفحات: ٤٨١
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٢٥)

- عنوان الوعاء: دراسات في أصول التفسير / بدون ضمیمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: محمد كبير يونس.
- الجنسية: نيجيري.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: دار عالم الكتب.
- سنة النشر: ٢٠٠٢م.

- عدد الصفحات : ٤٨٠
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٢٦)

- عنوان الوعاء : دراسات في أصول تفسير القرآن.
- نوع الوعاء : مؤلّف.
- المؤلف : محسن عبد الحميد.
- الجنسية : عراقي.
- رقم الطبعة : الثانية.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : المغرب.
- سنة النشر : ١٩٨٤ م - ١٤٠٤ هـ.
- عدد الصفحات : ١٧٤
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٢٧)

- عنوان الوعاء : دراسات في التفسير وأصوله / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء : مؤلّف.
- المؤلف : محيي الدين بلتاجي.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : الأولى.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : دار الثقافة.
- مدينة النشر : قطر.
- سنة النشر : ١٩٨٧ م.

- عدد الصفحات : ٢٣٩
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٢٨)

- عنوان الوعاء : الركيزة في أصول التفسير / بدون ضمیمة.
- نوع الوعاء : مؤلف.
- المؤلف : محمد بن عبد العزيز الخضير.
- الجنسية : سعودي.
- رقم الطبعة : الأولى.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : السعودية.
- سنة النشر : ٢٠١٣م.
- عدد الصفحات : ٨١
- حالة الوعاء : مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٢٩)

- عنوان الوعاء : السفير في أصول التفسير.
- نوع الوعاء : مقرر دراسي.
- المؤلف : عبد الحكيم محمد سرور.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : السعودية.
- سنة النشر : -

- عدد الصفحات : -
- حالة الوعاء : -
- وسائل العرض : -

* مقرر السنة الثانية الثانوية بالمعاهد العلمية، وقد وقفنا على بعض أجزائه، ولم يتيسر لنا الوقوف عليه كاملاً.

(٣٠)

- عنوان الوعاء : علم أصول التفسير محاولة في البناء / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء : رسالة - دكتوراه.
- المؤلف : مولاي عمر بن حماد.
- الجنسية : مغربي.
- رقم الطبعة : الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة : دار السلام.
- مدينة النشر : فاس - المغرب.
- سنة النشر : ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- عدد الصفحات : ٢٣٧
- حالة الوعاء : مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٣١)

- عنوان الوعاء : علم التفسير أصوله وقواعده / بضميمة.
- نوع الوعاء : مؤلف.
- المؤلف : خليل الكبيسي.
- الجنسية : عراقي.
- رقم الطبعة : الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة : مكتبة الصحابة.

- مدينة النشر: الإمارات.
- سنة النشر: ٢٠٠٧م - ١٤٢٧هـ.
- عدد الصفحات: ٣٨٤
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٣٢)

- عنوان الوعاء: فصول في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: مساعد الطيار.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: الثالثة.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار ابن الجوزي.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- عدد الصفحات: ١٤٢
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: استفاد.

(٣٣)

- عنوان الوعاء: الفوز الكبير في أصول التفسير.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: أبو سفيان المفتاحي.
- الجنسية: هندي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -

- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : -
- حالة الوعاء : -
- وسائل العرض : -
- * لم يتيسر لنا الوقوف عليه.

(٣٤)

- عنوان الوعاء: الفوز الكبير في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم؛ المعروف بولي الله الدهلوي.
- الجنسية: هندي.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الغوثاني.
- مدينة النشر: سوريا.
- سنة النشر: ٢٠٠٨م.
- عدد الصفحات: ١٥٨
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٣٥)

- عنوان الوعاء: الفوز الكبير في العلم بأصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي.
- المؤلف: محمد متولي إدريس.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: الثانية.

- دار النشر/ الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : مصر.
- سنة النشر : ١٤١٦هـ.
- عدد الصفحات : ٢٨٨
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٣٦)

- عنوان الوعاء : القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين/
بضميمة.
- نوع الوعاء : مقرر دراسي - جامعي.
- المؤلف : محمود عبد اللطيف صالح.
- الجنسية : مصري.
- رقم الطبعة : الأولى.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : المطبعة العربية الحديثة بسوهاج.
- مدينة النشر : مصر - سوهاج.
- سنة النشر : ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
- عدد الصفحات : ٣٣٦.
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٣٧)

- عنوان الوعاء : القول المنير في علم أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء : مؤلف.
- المؤلف : إسماعيل بن عثمان الزين المكي.
- الجنسية : يماني.

- رقم الطبعة : -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : سلسلة المعارف القرآنية.
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : ط. الأولى للمخطوطة ١٣٩٨هـ.
- عدد الصفحات : ٧٨
- حالة الوعاء : متوفر على شبكة الإنترنت.
- وسائل العرض : لم يستفد.

(٣٨)

- عنوان الوعاء : مباحث في أصول التفسير وقواعده.
 - نوع الوعاء : -
 - المؤلف : صالح يحيى صواب.
 - الجنسية : يمني.
 - رقم الطبعة : -
 - دار النشر/ الجهة المسؤولة : -
 - مدينة النشر : اليمن.
 - سنة النشر : -
 - عدد الصفحات : -
 - حالة الوعاء : -
 - وسائل العرض -
- * لم يتيسر لنا الوقوف عليه، وقد تواصلنا مع مؤلفه - حفظه الله - ولم يستطع إنفاذه إلينا لظروف القاهرة.

(٣٩)

- عنوان الوعاء : مباحث في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء : مؤلف.

- المؤلف: عبد الله عثمان المنصوري.
- الجنسية: يمني.
- رقم الطبعة: الأولى تجريبية.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مكتبة ومركز الصادق.
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ١٦٨
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: استفاد.

(٤٠)

- عنوان الوعاء: مباحث في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: عصام محمد خضر.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: الثانية.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الصفوة.
- مدينة النشر: القاهرة.
- سنة النشر: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- عدد الصفحات: ٣٣٣
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٤١)

- عنوان الوعاء: مبادئ في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.

- المؤلف: محمد أكرم الندوي.
- الجنسية: هندي.
- رقم الطبعة: الثانية.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الرشيد لكناؤ «الهند».
- مدينة النشر: الهند.
- سنة النشر: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ٤٥
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٤٢)

- عنوان الوعاء: المدخل إلى أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: أسامة السيد محمود الأزهرى.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: الواابل الصيب للإنتاج والتوزيع والنشر.
- مدينة النشر: القاهرة.
- سنة النشر: ٢٠١٠م.
- عدد الصفحات: ١٠٨
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٤٣)

- عنوان الوعاء: المساعد في أصول التفسير على ضوء الكتاب والسنة / بدون ضميمة.

- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: مصطفى بن محمد بن سلامة.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: مكتبة الهدف.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- عدد الصفحات: ٤١٣
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٤٤)

- عنوان الوعاء: معالم في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: ناصر بن محمد بن عثمان المنيع.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: دار الصميعة للنشر والتوزيع.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- عدد الصفحات: ٢٥٥
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: استفاد.

(٤٥)

- عنوان الوعاء: مقدمة في أصول التفسير / بدون ضميمة.

- نوع الوعاء: مؤلَّف.
- المؤلف: ابن تيمية.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: الثانية
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: ١٣٩٢ . ١٩٧٢.
- عدد الصفحات: ١٣٦
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٤٦)

- عنوان الوعاء: من أصول التفسير وضوابطه.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: شهاب الدين فرفور.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: -
- وسائل العرض:

* متوفر بمكتبة الملك فهد، ولم يتيسر لنا الوقوف عليه لظروف خاصة بالمكتبة.

(٤٧)

- عنوان الوعاء: المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره / بضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: محمد علي الحسن.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الفكر العربي.
- مدينة النشر: بيروت.
- سنة النشر: ١٩٩٨م - ١٤١٩هـ.
- عدد الصفحات: ٢٧٨
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٤٨)

- عنوان الوعاء: منهجية القرآن وأصول تفسيره.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: سليم الجابي.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: خاص - سليم الجابي.
- مدينة النشر: دمشق.
- سنة النشر: ٢٠٠٦م.
- عدد الصفحات: ٥٠٢.
- حالة الوعاء: -
- وسائل العرض: -
- * لم يتيسر لنا الوقوف عليه.

(٤٩)

- عنوان الوعاء: الموجز في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: محمد فرمان الندوي.
- الجنسية: هندي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة أم المؤمنين عائشة للبنات.
- مدينة النشر: الهند.
- سنة النشر: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- عدد الصفحات: ٣٢
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٥٠)

- عنوان الوعاء: موجز في علوم القرآن وأصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: عبد الله سلقيني.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار المكتبي.
- مدينة النشر: سوريا.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٢٥٧
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٥١)

- عنوان الوعاء: الوجيز في أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مقرر دراسي - ثانوي.
- المؤلف: مناع القطان.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المطبعة السلفية ومكاتبها.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٣٧٩هـ.
- عدد الصفحات: ١٠٠
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.
- وسائل العرض: لم يستفد.

(٥٢)

- عنوان الوعاء: الوسيط في علم أصول التفسير / بدون ضميمة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: فاضل عبد العباس النعيمي.
- الجنسية: عراقي.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: الأردن.
- سنة النشر: ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ١٩٢
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- وسائل العرض: لم يستفد.

ثانياً: بليوغرافيا مؤلفات المشروع:

(٥٣)

- عنوان الوعاء: ابن تيمية مفسراً، ومقدمته في أصول التفسير عرض ودراسة.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: سامي محمد هشام حريز.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار البداية.
- مدينة النشر: عمان - الأردن.
- سنة النشر: ٢٠٠٦م
- عدد الصفحات: ١٥٠.
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- * لم يتيسر لنا الوقوف عليه.

(٥٤)

- عنوان الوعاء: اختيارات الإمام الشوكاني في أصول التفسير من خلال الفاتحة والجزء الأول من سورة البقرة.
- نوع الوعاء: رسالة - ماجستير.
- المؤلف: طاهر نصر مهدي إبراهيم المنصوري.
- الجنسية: يمني.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة الإيمان.
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.

- عدد الصفحات : ١٧٢
- حالة الوعاء : مختصر الرسالة متوفر على شبكة الإنترنت.

(٥٥)

- عنوان الوعاء : اختيارات الإمام الشوكاني في أصول التفسير، من خلال الجزء الثاني من سورة البقرة نموذجًا.
- نوع الوعاء : رسالة - ماجستير.
- المؤلف : أحمد محمد حمود سنان.
- الجنسية : يمني.
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : جامعة الإيمان.
- مدينة النشر : اليمن.
- سنة النشر : ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.
- عدد الصفحات : ١١٦
- حالة الوعاء : مختصر الرسالة متوفر على شبكة الإنترنت.

(٥٦)

- عنوان الوعاء : أسباب النزول، وأثرها في بيان النصوص دراسة مقارنة بين أصول التفسير.
- نوع الوعاء : رسالة - دكتوراه.
- المؤلف : عماد الدين محمد الرشيد.
- الجنسية : سوري.
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : دار الشهاب.
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- عدد الصفحات : ٥٩٩
- حالة الوعاء : متوفر على شبكة الإنترنت.

(٥٧)

- عنوان الوعاء : أصول التفسير.
- نوع الوعاء : تحقيق وتعليق.
- المؤلف/المحقق : السيوطي/ جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : دار المقتبس.
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : ٤٠.
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.

(٥٨)

- عنوان الوعاء : أصول التفسير بالمنقول والمعقول عند مشاهير المدرسة الأندلسية.
- نوع الوعاء : رسالة علمية.
- المؤلف : أنس وكاك.
- الجنسية : مغربي.
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -

- عدد الصفحات : -
- حالة الوعاء : لم يكمل الباحث رسالته.

(٥٩)

- عنوان الوعاء : أصول التفسير بين ابن تيمية وبين غيره من المفسرين.
- نوع الوعاء : رسالة - ماجستير.
- المؤلف : عبد الله بن ديرييه أبتدون
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- مدينة النشر : السعودية.
- سنة النشر : ١٤٠٣هـ.
- عدد الصفحات : ٤٦٥
- حالة الوعاء : غير مطبوع.

(٦٠)

- عنوان الوعاء : أصول التفسير عند ابن عباس في ضوء الدرس اللغوي القديم والحديث.
- نوع الوعاء : مؤلّف.
- المؤلف : نادية محمد بسيوني غزالة.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : مكتبة الآداب.
- مدينة النشر : مصر.
- سنة النشر : ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- عدد الصفحات : ٢٦٤
- حالة الوعاء : مطبوع - متوفر.

(٦١)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير عند الإمام الأشعري من خلال كتابه الإبانة عن أصول الديانة؛ رؤية الله أنموذجًا.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: أحمد حسن فرحات.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: لم نقف عليه.

(٦٢)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير عند الشيخ محمد الطاهر بن عاشور.
- نوع الوعاء: رسالة - ماجستير.
- المؤلف: براهيم طاهر.
- الجنسية: جزائري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة الجزائر - كلية العلوم الإسلامية - قسم اللغة والحضارة الإسلامية.
- مدينة النشر: الجزائر.
- سنة النشر: ٢٠٠٥م
- عدد الصفحات: ٢٢٥
- حالة الوعاء: لم يتيسر لنا الوقوف عليه.

(٦٣)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير من خلال مقدمات كتب التفسير.
- نوع الوعاء: بحث لنيل شهادة استكمال الدروس في الدراسات العليا.
- المؤلف: أحمد الوتيقي - وفاء علامتي
- الجنسية: مغربيان.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة سيدي محمد عبد الله - كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس.
- مدينة النشر: المغرب.
- سنة النشر: ١٩٩١م.
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: غير مطبوع.

(٦٤)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير عند العلامة الفراهي؛ عرض ونقد.
- نوع الوعاء: بحث . مجلة.
- المؤلف: محمد إقبال أحمد فرحات.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية.
- مدينة النشر: الشارقة.
- سنة النشر: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- عدد الصفحات: ٢٣
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٦٥)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير عند جمال الدين القاسمي من خلال محاسن التأويل.
- نوع الوعاء: رسالة . ماجستير.
- المؤلف: محمد مغربي.
- الجنسية: جزائري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة الجزائر - كلية العلوم الإسلامية.
- مدينة النشر: الجزائر.
- سنة النشر: ٢٠٠٢
- عدد الصفحات: ٢٠٦
- حالة الوعاء: غير مطبوع.

(٦٦)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير.
- نوع الوعاء: بحث . مجلة.
- المؤلف: سلمى داود إبراهيم بن داود.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٢٣هـ.
- عدد الصفحات: ٣٠
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٦٧)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير لكتاب الله المنير.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: خالد بن عبد الرحمن العك.
- الجنسية: سوري.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٢٤٩.
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.

(٦٨)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير من خلال مقدمات أشهر التفاسير.
- نوع الوعاء: رسالة - دكتوراه.
- المؤلف: خالد الكمبودي.
- الجنسية: يمني.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة صنعاء - كلية الشريعة - قسم الدراسات الإسلامية.
- مدينة النشر: اليمن.
- سنة النشر: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- عدد الصفحات: ٨٨٩
- حالة الوعاء: غير مطبوع.

(٦٩)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير والتأويل؛ مقارنة منهجية بين آراء الطبائبي وأبرز المفسرين.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: السيد كمال الحيدري.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: الرابعة.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة.
- مدينة النشر: إيران.
- سنة النشر: ٢٠١٠م - ١٤٣٣هـ.
- عدد الصفحات: ٥١٣

(٧٠)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير وقواعده عند الشاطبي.
- نوع الوعاء: بحث .مجلة.
- المؤلف: أحمد فريد صالح أبو هزيم - سليمان بن علي بن عامر.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.
- مدينة النشر: الأردن.
- سنة النشر: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- عدد الصفحات: ٢٧
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٧١)

- عنوان الوعاء: أصول التفسير وقواعده في جامع البيان للإمام الطبري.

- نوع الوعاء: رسالة - دكتوراه.
- المؤلف: عائشة الهلالي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: لم تكمل الباحثة رسالتها.

(٧٢)

- عنوان الوعاء: أصول تفسير القرآن بين محمد الطاهر ابن عاشور ومحمد حسين الطباطبائي دراسة مقارنة.
- نوع الوعاء: بحث - منشور على الإنترنت.
- المؤلف: علي بن مبارك.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ١٩
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٧٣)

- عنوان الوعاء: أصول وقواعد التفسير عند المعتزلة.
- نوع الوعاء: رسالة علمية.

- المؤلف: مولاي إدريس ودغيري.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: لم يكمل الباحث رسالته.

(٧٤)

- عنوان الوعاء: أقوال القاضي أبي يعلى في أصول التفسير وعلوم القرآن - جمعاً ودراسة.
- نوع الوعاء: رسالة - ماجستير.
- المؤلف: الجوهرة بنت حمد بن عبد الله العويشق.
- الجنسية: سعودية.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين - قسم القرآن وعلومه.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٢١هـ.
- عدد الصفحات: ٦٩٥
- حالة الوعاء: غير مطبوع.

(٧٥)

- عنوان الوعاء: أهل السنة وأصولهم في التفسير.
- نوع الوعاء: مؤلف.

- المؤلف: فريد بن محمد الجمالي.
- الجنسية: مغربي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: مركز نجيبويه.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.
- عدد الصفحات: ١٦٧
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.

(٧٦)

- عنوان الوعاء: البيان في إعجاز القرآن - سلسلة علوم القرآن وأصول التفسير.
 - نوع الوعاء: مؤلف.
 - المؤلف: صلاح عبد الفتاح الخالدي.
 - الجنسية: فلسطيني.
 - رقم الطبعة: -
 - دار النشر/الجهة المسؤولة: -
 - مدينة النشر: -
 - سنة النشر: -
 - عدد الصفحات: -
 - حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.
- * خاص بإعجاز القرآن، وهو الإصدار الأول ضمن سلسلة علوم القرآن وأصول التفسير.

(٧٧)

- عنوان الوعاء: تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي.

- نوع الوعاء: بحث . منشور على الإنترنت.
- المؤلف: عبد الرحمن الحاج.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٨
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٧٨)

- عنوان الوعاء: تحفة المفسر أو نظم المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: عبد الحكيم بن حبيب أبو صندل.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/ الجهة المسؤولة: مكتبة نظام يعقوبي الخاصة . البحرين.
- مدينة النشر: البحرين.
- سنة النشر: ٢٠١٣م.
- عدد الصفحات: ٥٨
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(٧٩)

- عنوان الوعاء: التعليقات البهية على مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.

- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: أبو عمر القلموني.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: ١٤٢٥هـ.
- عدد الصفحات: ٨٣
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٨٠)

- عنوان الوعاء: تفسير جزء قد سمع - مقدمة في أصول التفسير.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: أحمد عطا محمد عمر.
- الجنسية: أردني.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: خاص - أحمد عطا عمر.
- مدينة النشر: عمان .الأردن.
- سنة النشر: ٢٠٠٣م
- عدد الصفحات: ٢٠٧
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.

(٨١)

- عنوان الوعاء: التفسير وأصوله عند الشيعة الاثني عشرية.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: علي أحمد فراج علي.

- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الطباعة المحمدية.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ.
- عدد الصفحات: ٤٨٨
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.

(٨٢)

- عنوان الوعاء: التفسير وأصوله عند المعتزلة.
- نوع الوعاء: رسالة . دكتوراه.
- المؤلف: محمد سليمان ربيع.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة الأزهر.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: غير مطبوع.

(٨٣)

- عنوان الوعاء: التكميل في أصول التأويل.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: عبد الحميد الفراهي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -

- دار النشر/الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : ٩٦
- حالة الوعاء : متوفر على شبكة الإنترنت.

(٨٤)

- عنوان الوعاء : التنقيح والتحرير في مقدمة أصول التفسير.
- نوع الوعاء : تحقيق لمقدمة أصول التفسير لابن تيمية.
- المؤلف : أبو أويس الكردي.
- الجنسية : مصري.
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : -
- حالة الوعاء : مطبوع - غير متوفر.

(٨٥)

- عنوان الوعاء : التيسير في أصول التفسير (سورة البقرة).
- نوع الوعاء : مؤلف.
- المؤلف : عطاء بن خليل أبو الرشته.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : الثانية.
- دار النشر/الجهة المسؤولة : دار الأمة.
- مدينة النشر : بيروت - لبنان.

- سنة النشر: ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- عدد الصفحات: ٤٦٠
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(٨٦)

- عنوان الوعاء: جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم.
- نوع الوعاء: بحث - مؤتمر.
- المؤلف: حامد بن يعقوب الفريح.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه.
- مدينة النشر: المغرب.
- سنة النشر: ٢٠١١م.
- عدد الصفحات: ٣٥
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٨٧)

- عنوان الوعاء: جهود الأمة في أصول تفسير القرآن الكريم.
- نوع الوعاء: بحث - مؤتمر.
- المؤلف: مساعد الطيار.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه.
- مدينة النشر: المغرب.

- سنة النشر: ٢٠١١م.
- عدد الصفحات: ٣٨
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٨٨)

- عنوان الوعاء: جهود العلماء في بيان أصول التفسير.
- نوع الوعاء: بحث - مؤتمر.
- المؤلف: إبراهيم الحميضي.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٢٢
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٨٩)

- عنوان الوعاء: دراسة نقدية حول التفسير وأصوله.
- نوع الوعاء: بحث - مؤتمر.
- المؤلف: الحسن بن محمد بن محمد أحمد آل ماديك.
- الجنسية: موريتاني.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: موريتانيا.
- سنة النشر: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- عدد الصفحات: ٣٢

● حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٩٠)

● عنوان الوعاء: رسالة في أصول التفسير.

● نوع الوعاء: -

● المؤلف: لطف الله بن محمد الغياث بن الشجاع الظفيري.

● الجنسية: -

● رقم الطبعة: -

● دار النشر/الجهة المسؤولة: -

● مدينة النشر: -

● سنة النشر: -

● عدد الصفحات: -

● حالة الوعاء: مخطوط.

(٩١)

● عنوان الوعاء: رسالتان في أصول التفسير، ومبحث للإسرائيليات.

● نوع الوعاء: مؤلف.

● المؤلف: جاسم العيناتي.

● الجنسية: كويتي.

● رقم الطبعة: الأولى.

● دار النشر/الجهة المسؤولة: مكتبة الإمام الذهبي.

● مدينة النشر: الكويت.

● سنة النشر: ٢٠١٠م - ١٤٣١هـ.

● عدد الصفحات: ١٢٠

● حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(٩٢)

- عنوان الوعاء: روائع المتون؛ متون أصول التفسير والتجويد والقراءات.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: أحمد بن عبد الله الشافعي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: -

(٩٣)

- عنوان الوعاء: شرح النظم الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: سعود بن إبراهيم الشريم - عناية: سلطان الجهيني.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٣٣٧
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٩٤)

- عنوان الوعاء: الشرح اليسير علي مقدمة أصول التفسير.
- نوع الوعاء: بحث منشور على الإنترنت.
- المؤلف: مهران ماهر عثمان.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٦٣
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٩٥)

- عنوان الوعاء: شرح علي رسالة السيوطي.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: عبد الكريم الخضير.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ١٥
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٩٦)

- عنوان الوعاء: شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.

- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: خالد بن علي بن محمد بن حمود بن علي المشيقح.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ١٥٨
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(٩٧)

- عنوان الوعاء: شرح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: محمد بن صالح العثيمين.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٢٦هـ.
- عدد الصفحات: ١٦٧
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(٩٨)

- عنوان الوعاء: شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية.
- نوع الوعاء: مؤلّف.
- المؤلف: صالح آل الشيخ.

- الجنسية : سعودي.
- رقم الطبعة : الثالثة.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : دار المنهاج.
- مدينة النشر : السعودية.
- سنة النشر : ١٤٣٤هـ.
- عدد الصفحات : ٢٠٧
- حالة الوعاء : مطبوع - متوفر.

(٩٩)

- عنوان الوعاء : شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية.
- نوع الوعاء : مؤلف.
- المؤلف : مساعد الطيار
- الجنسية : سعودي.
- رقم الطبعة : الثالثة.
- دار النشر/ الجهة المسؤولة : دار ابن الجوزي.
- مدينة النشر : السعودية.
- سنة النشر : ١٤٣٠هـ.
- عدد الصفحات : ٣٨٢
- حالة الوعاء : مطبوع - متوفر.

(١٠٠)

- عنوان الوعاء : شرح مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- نوع الوعاء : مؤلف.
- المؤلف : محمد بن عمر بن سالم بازامول
- الجنسية : سعودي.
- رقم الطبعة : الأولى.

- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الإمام أحمد.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
- عدد الصفحات: ٢٥٣
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(١٠١)

- عنوان الوعاء: صفات الله وأصول التفسير عند ابن تيمية.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: محمد زينهم - منصور الرفاعي عبيد.
- الجنسي -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: -
- * لم يتيسر لنا الوقوف عليه.

(١٠٢)

- عنوان الوعاء: الصمصام في أصول تفسير القرآن
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: عبد العزيز الفريهاروى.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -

- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : -
- حالة الوعاء : -

* متوفر في مكتبة الملك فهد ولم يتيسر لنا الوقوف عليه لظروف خاصة بالمكتبة.

(١٠٣)

- عنوان الوعاء: العون الكبير شرح الفوز الكبير في أصول التفسير.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: سعيد أحمد البالنوري.
- الجنسية: هندي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المكتبة الوحيدة - ديوبند.
- مدينة النشر: الهند.
- سنة النشر: ١٣٩٤هـ.
- عدد الصفحات: ٣٥٩
- حالة الوعاء: مطبوع - غير متوفر.

(١٠٤)

- عنوان الوعاء: في نشأة علم أصول التفسير وصلته بالعلوم الأخرى.
- نوع الوعاء: بحث . منشور على الإنترنت.
- المؤلف: عبد الرحمن حللي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -

- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : ٢
- حالة الوعاء : متوفر على الإنترنت.

(١٠٥)

- عنوان الوعاء : ٥٠ قاعدة وفائدة من مقدمة أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- نوع الوعاء : بحث منشور على الإنترنت.
- المؤلف : إحسان بن محمد بن عايش العتيبي.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : -
- سنة النشر : -
- عدد الصفحات : ١٤.
- حالة الوعاء : متوفر على الإنترنت.

(١٠٦)

- عنوان الوعاء : قراءة في أصول التفسير وقواعده.
- نوع الوعاء : بحث . منشور على الإنترنت.
- المؤلف : محمد السيسي.
- الجنسية : -
- رقم الطبعة : -
- دار النشر/الجهة المسؤولة : -
- مدينة النشر : -

- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٦
- حالة الوعاء: متوفر على الإنترنت.

(١٠٧)

- عنوان الوعاء: قلائد الجمان، قواعد وأصول تفسير القرآن. ابن تيمية، القاسمي، السعدي.
- نوع الوعاء: تحقيق.
- المؤلف: محمد بن رياض الأحمد السلفي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: المكتبة العصرية.
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٣٧٦.
- حالة الوعاء: مطبوع.

(١٠٨)

- عنوان الوعاء: مع الشيعة الاثني عشرية في الأصول والفروع - دراسة مقارنة في التفسير وأصوله وكتبه - الجزء الثاني.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: علي السالوس.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار التقوى «مصر» - دار الثقافة «قطر».
- مدينة النشر: مصر - قطر.
- سنة النشر: ١٩٩٧م - ١٤١٧هـ.

- عدد الصفحات: ٢٩٥
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(١٠٩)

- عنوان الوعاء: مفاتيح التفسير (معجم شامل لما يهم المفسر معرفته من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهامته).
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: أحمد بن سعد الخطيب.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار التدمرية.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ٢٠١٠م - ١٤٣١هـ.
- عدد الصفحات: ١٠٧٠
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(١١٠)

- عنوان الوعاء: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: مساعد الطيار.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار المحدث للنشر والتوزيع - شبكة تفسير.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٢٥هـ.
- عدد الصفحات: ٤٢٦
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(١١١)

- عنوان الوعاء: مقدمة في أصول التفسير (مع عرض موجز لاتجاهات أشهر التفاسير).
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: إبراهيم بن محمد.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار الصحابة للتراث بطنطا.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: ١٩٩٨م - ١٤٠٩هـ.
- عدد الصفحات: ١٠٨
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(١١٢)

- عنوان الوعاء: مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية تحليل وتعقيب.
- نوع الوعاء: رسالة - دكتوراه.
- المؤلف: أحمد سعد إبراهيم عبد الرحمن.
- الجنسية: مصري.
- رقم الطبعة: الأولى.
- دار النشر/الجهة المسؤولة: دار البصائر.
- مدينة النشر: مصر.
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ٦٩١
- حالة الوعاء: مطبوع - متوفر.

(١١٣)

- عنوان الوعاء: مقدمة في أصول التفسير.
- نوع الوعاء: -
- المؤلف: يوسف بن محمد بن زين الدين العاملي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: -
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: -
- حالة الوعاء: مخطوط.

(١١٤)

- عنوان الوعاء: موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير.
- نوع الوعاء: رسالة - دكتوراه.
- المؤلف: محمود علي أحمد علي صالح.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - كلية القرآن الكريم - قسم التفسير وعلوم القرآن.
- مدينة النشر: السعودية.
- سنة النشر: ١٤٣٥هـ.
- عدد الصفحات: ٩١٩
- حالة الوعاء: غير مطبوع.

(١١٥)

- عنوان الوعاء: نظرات في بعض أصول التفسير وقواعده... دراسة تأصيلية.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: عامر نايف حمد الزوبعي.
- الجنسية: -
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: جامعة المدينة العالمية - كلية دراسات القرآن والسنة - ماليزيا.
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- عدد الصفحات: ١٥٤
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

(١١٦)

- عنوان الوعاء: النظم الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير.
- نوع الوعاء: مؤلف.
- المؤلف: سعود الشريم.
- الجنسية: سعودي.
- رقم الطبعة: -
- دار النشر/الجهة المسؤولة: شبكة الهداية الإسلامية.
- مدينة النشر: -
- سنة النشر: -
- عدد الصفحات: ١٥
- حالة الوعاء: متوفر على شبكة الإنترنت.

ملحق رقم (٣)

معلومات المؤلفين

(١)

- الاسم: أبو سفيان المفتاحي.
- الجنسية: هندي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الفوز الكبير في أصول التفسير.

(٢)

- الاسم: أبو إسلام مصطفى بن محمد بن سلامة.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: غير أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: المساعد في أصول التفسير على ضوء الكتاب والسنة.

(٣)

- الاسم: أحمد بن عبد الرحيم؛ المعروف بولي الله الدهلوي.
- الجنسية: هندي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الفوز الكبير في أصول التفسير.

(٤)

- الاسم: أسامة السيد محمود الأزهري.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: الحديث الشريف وعلومه.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: المساعد في أصول التفسير على ضوء الكتاب والسنة.

(٥)

- الاسم: إسماعيل بن عثمان الزين المكي.
- الجنسية: يمني.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: غير أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: القول المنير في علم أصول التفسير.

(٦)

- الاسم: أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة.
- الجنسية: -
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: غير معاصر.
- اسم الكتاب: مقدمة في أصول التفسير.

(٧)

- الاسم: خالد عبد الرحمن العك.
- الجنسية: سوري.
- التخصص العلمي: باحث مصنف محقق.
- اللقب العلمي: -
- الوصف: غير أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول التفسير وقواعده.

(٨)

- الاسم: خليل الكبيسي.
- الجنسية: عراقي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: علم التفسير أصوله وقواعده.

(٩)

- الاسم: رشاد حسن علي.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الدر الثير في مناهج المفسرين وأصول التفسير.

(١٠)

- الاسم: زين عزيز العسافي.
- الجنسية: يمني.
- التخصص العلمي: التفسير وعلوم القرآن.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول التفسير ومناهج المفسرين.

(١١)

- الاسم: سعود الصاعدي.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: ليسانس في الشريعة.
- اللقب العلمي: -
- الوصف: أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول التفسير.

(١٢)

- الاسم: سليم الجابي.
- الجنسية: سوري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: منهجية القرآن وأصول تفسيره.

(١٣)

- الاسم: شهاب الدين الفرفور.
- الجنسية: سوري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: من أصول التفسير وضوابطه.

(١٤)

- الاسم: أبو زكريا عبد السلام بن عبد الرؤوف الرستمي.
- الجنسية: باكستاني.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: تنشيط الأذهان، ومقدمة التبيان في أصول تفسير القرآن.

(١٥)

- الاسم: صابر حسن محمد أبو سليمان.
- الجنسية: -
- التخصص العلمي: القرآن وعلومه.
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الدر الثمين في أصول التفسير ومناهج المفسرين.

(١٦)

- الاسم: صالح يحيى صواب.
- الجنسية: يمني.
- التخصص العلمي: التفسير وعلوم القرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: مباحث في أصول التفسير وقواعده.

(١٧)

- الاسم: الطيب محمد صديق خان بن السيد حسن القنوجي.
- الجنسية: هندي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: غير معاصر.
- اسم الكتاب: الإكسير في أصول التفسير.

(١٨)

- الاسم : عبد الحق عبد الدائم القاضي.
- الجنسية : يمني.
- التخصص العلمي : تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي : دكتوراه.
- الوصف : أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة : معاصر.
- اسم الكتاب : التيسير في أصول التفسير.

(١٩)

- الاسم : عبد الحكيم محمد سرور.
- الجنسية : سعودي.
- التخصص العلمي : -
- اللقب العلمي : -
- الوصف : -
- المعاصرة : معاصر.
- اسم الكتاب : السفير في أصول التفسير.

(٢٠)

- الاسم : عبد السلام مقبل المجيدي.
- الجنسية : يمني.
- التخصص العلمي : تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي : دكتوراه.
- الوصف : أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة : معاصر.
- اسم الكتاب : الأساس في أصول التفسير - التنوير في أصول التفسير.

(٢١)

- الاسم: عبد الله عثمان.
- الجنسية: يمني.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: أستاذ المشارك.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: مباحث في أصول التفسير.

(٢٢)

- الاسم: عبد الله سلقيني.
- الجنسية: سوري.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: موجز في علوم القرآن وأصول التفسير.

(٢٣)

- الاسم: عصام محمد خضر.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: مباحث في أصول التفسير.

(٢٤)

- الاسم: علي البودخاني.
- الجنسية: مغربي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: بحوث في أصول التفسير وقواعده.

(٢٥)

- الاسم: علي بن سليمان العبيد.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه.

(٢٦)

- الاسم: عماد حسن مرزوق.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: البلاغة والأدب.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول التفسير ومناهج المفسرين.

(٢٧)

- الاسم: عماد علي عبد السميع حسين.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: التيسير في أصول التفسير.

(٢٨)

- الاسم: عمر يوسف حمزة.
- الجنسية: سوداني.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: دراسات في أصول التفسير ومناهجه.

(٢٩)

- الاسم: فاضل عبد العباس النعيمي.
- الجنسية: عراقي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الوسيط في علم أصول التفسير.

(٣٠)

- الاسم: فهد بن عبد الرحمن الرومي.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول التفسير ومناهجه.

(٣١)

- الاسم: محسن عبد الحميد.
- الجنسية: عراقي.
- التخصص العلمي: التفسير.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: دراسات في أصول تفسير القرآن.

(٣٢)

- الاسم: محمد أكرم الندوي.
- الجنسية: هندي.
- التخصص العلمي: الحديث واللغة العربية.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / غير متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: مبادئ في أصول التفسير.

(٣٣)

- الاسم: محمد النبوي طراد.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول التفسير.

(٣٤)

- الاسم: محمد بن صالح العثيمين.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: أصول في التفسير.

(٣٥)

- الاسم: محمد عبد العزيز الخضير.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الركيزة في أصول التفسير.

(٣٦)

- الاسم: محمد علي الحسن.
- الجنسية: -
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: المنار في علوم القرآن.

(٣٧)

- الاسم: محمد فرمان الندوي.
- الجنسية: هندي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الموجز في أصول التفسير.

(٣٨)

- الاسم: محمد كبير يونس.
- الجنسية: نيجيري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: دراسات في أصول التفسير.

(٣٩)

- الاسم: محمد لطفي الصباغ.
- الجنسية: سوري.
- التخصص العلمي: علوم القرآن والحديث.
- اللقب العلمي: دكتوراه.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: بحوث في أصول التفسير.

(٤٠)

- الاسم: محمد متولي إدريس.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الفوز الكبير في العلم بأصول التفسير.

(٤١)

- الاسم: محمود عبد اللطيف صالح.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين.

(٤٢)

- الاسم: محيي الدين بلتاجي.
- الجنسية: -
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: دراسات في التفسير وأصوله.

(٤٣)

- الاسم: مساعد بن سليمان الطيار.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ مشارك.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: فصول في أصول التفسير - التحرير في أصول التفسير.

(٤٤)

- الاسم: مصطفى مسلم محمد.
- الجنسية: سوري.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: أستاذ دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: التفسير وأصوله.

(٤٥)

- الاسم: **مناخ القطان**.
- الجنسية: مصري.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: -
- الوصف: -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: الوجيز في أصول التفسير.

(٤٦)

- الاسم: **مولاي عمر بن حماد**.
- الجنسية: مغربي.
- التخصص العلمي: تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي: دكتور.
- الوصف: أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: علم أصول التفسير محاولة في البناء.

(٤٧)

- الاسم: **ناصر بن محمد بن عثمان المنيع**.
- الجنسية: سعودي.
- التخصص العلمي: -
- اللقب العلمي: أستاذ مشارك.
- الوصف: أكاديمي / -
- المعاصرة: معاصر.
- اسم الكتاب: معالم في أصول التفسير.

(٤٨)

- الاسم : هلال حزام غالب سند.
- الجنسية : يمني.
- التخصص العلمي : تفسير وعلوم قرآن.
- اللقب العلمي : دكتور.
- الوصف : أكاديمي / متخصص.
- المعاصرة : معاصر.
- اسم الكتاب : أصول التفسير ومناهجه.

(٤٩)

- الاسم : وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.
- الجنسية : السعودية.
- التخصص العلمي : قسم العلوم الشرعية والعربية.
- اللقب العلمي : -
- الوصف : أكاديمي / -
- المعاصرة : معاصر.
- اسم الكتاب : التفسير وأصوله ؛ للصف الثاني الثانوي.



ملحق رقم (٤)

التصنيف الموضوعي لأهداف المؤلفين

التصنيف الموضوعي					الكتب		م	
لم ينص	مقرر دراسي		صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ	تحرير موضوعات ومسائل أصول التفسير	التعريف بأصول التفسير وتيسير العلم لطلابه	المؤلف		العنوان
	ثانوي	جامعي						
					<input checked="" type="checkbox"/>	عبد السلام مقبل المجيدي	الأساس في أصول التفسير	1
					<input checked="" type="checkbox"/>	ابن تيمية	أصول التفسير	2
	<input checked="" type="checkbox"/>					سعود الصاعدي	أصول التفسير	3
					<input checked="" type="checkbox"/>	خالد عبد الرحمن العك	أصول التفسير وقواعده	4
		<input checked="" type="checkbox"/>				زين عزيز العسافي	أصول التفسير ومناهج المفسرين	5
					<input checked="" type="checkbox"/>	عماد حسن مرزوق	أصول التفسير ومناهج المفسرين	6
				<input checked="" type="checkbox"/>		هلال حزام سند	أصول التفسير ومناهجه	7
	<input checked="" type="checkbox"/>					محمد بن صالح العثيمين	أصول في التفسير	8
					<input checked="" type="checkbox"/>	محمد لطفي الصباغ	بحوث في أصول التفسير	9
	<input checked="" type="checkbox"/>					علي البودخاي	بحوث في أصول التفسير وقواعده	10
	<input checked="" type="checkbox"/>					فهد الرومي	أصول التفسير ومناهجه	11
				<input checked="" type="checkbox"/>		مساعدة الطيار	التحرير في أصول التفسير	12
			<input checked="" type="checkbox"/>			علي بن سليمان بن عبيد	تفسير القرآن الكريم	13

التصنيف الموضوعي						الكتب		م
لم ينص	مقرر دراسي		صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ	تحرير موضوعات ومسائل أصول التفسير	التعريف بأصول التفسير وتيسير العلم لطالبه	المؤلف	العنوان	
	ثانوي	جامعي						
						العبيد	أصوله وضوابطه	
	<input checked="" type="checkbox"/>					قسم العلوم الشرعية العربية بنين	التفسير وأصوله للصف الثاني الثانوي	14
		<input checked="" type="checkbox"/>				عبد السلام مقبل المجيدي	التنوير في أصول التفسير	15
					<input checked="" type="checkbox"/>	عماد علي عبد السميع حسين	التيسير في أصول التفسير	16
					<input checked="" type="checkbox"/>	عبد الحق عبد الدائم القاضي	التيسير في أصول التفسير	17
					<input checked="" type="checkbox"/>	صابر حسن محمد أبو سليمان	الدر الثمين في أصول التفسير ومناهج المفسرين	18
		<input checked="" type="checkbox"/>				رشاد حسن علي	الدر النثر في مناهج المفسرين وأصول التفسير	19
				<input checked="" type="checkbox"/>		محمد كبير يونس	دراسات في أصول التفسير	20
<input checked="" type="checkbox"/>						عمر يوسف حمزة	دراسات في أصول التفسير ومناهجه	21
			<input checked="" type="checkbox"/>			محسن عبد الحميد	دراسات في أصول تفسير القرآن	22
					<input checked="" type="checkbox"/>	محيي الدين بلتاجي	دراسات في التفسير وأصوله	23
<input checked="" type="checkbox"/>						محمد عبدالعزيز	الركيزة في أصول	24

التصنيف الموضوعي						الكتب		م
لم ينص	مقرر دراسي		صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ	تحرير موضوعات ومسائل أصول التفسير	التعريف بأصول التفسير وتيسير العلم لطالبيه	المؤلف	العنوان	
	ثانوي	جامعي						
						الخضيري	التفسير	
				<input checked="" type="checkbox"/>		مولاي عمر حماد	علم أصول التفسير محاولة في البناء	25
<input checked="" type="checkbox"/>						خليل رجب حمدان الكبيسي	علم التفسير أصوله وقواعده	26
				<input checked="" type="checkbox"/>		مساعدة الطيار	فصول في أصول التفسير	27
					<input checked="" type="checkbox"/>	شاه ولي الله الدهلوي الهندي	الفوز الكبير في أصول التفسير	28
		<input checked="" type="checkbox"/>				محمد متولي إدريس	الفوز الكبير في العلم بأصول التفسير	29
		<input checked="" type="checkbox"/>				محمود عبد اللطيف صالح	القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين	30
<input checked="" type="checkbox"/>						إسماعيل بن عثمان الزوين/عناية: صالح العصيمي	القول المنير في علم أصول التفسير	31
<input checked="" type="checkbox"/>						عصام محمد خضر	مباحث في أصول التفسير	32
		<input checked="" type="checkbox"/>				عبد الله عثمان المنصوري	مباحث في أصول التفسير	33
					<input checked="" type="checkbox"/>	محمد أكرم الندوي	مبادئ في أصول التفسير	34
<input checked="" type="checkbox"/>						أسامة الأزهري	المدخل إلى أصول	35

التصنيف الموضوعي						الكتب		م
لم ينص	مقرر دراسي		صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ	تحرير موضوعات ومسائل أصول التفسير	التعريف بأصول التفسير وتيسير العلم لطالبيه	المؤلف	العنوان	
	ثانوي	جامعي						
							التفسير	
					<input checked="" type="checkbox"/>	أبو إسلام مصطفى بن محمد بن سلامة	المساعد في أصول التفسير على ضوء الكتاب والسنة	36
		<input checked="" type="checkbox"/>				ناصر بن محمد بن عثمان المنيع	معالم في أصول التفسير	37
<input checked="" type="checkbox"/>						محمد علي حسن	المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره	38
					<input checked="" type="checkbox"/>	محمد فرمان الندوي	الموجز في أصول التفسير	39
<input checked="" type="checkbox"/>						عبدالله سلقيني	موجز في علوم القرآن وأصول التفسير	40
	<input checked="" type="checkbox"/>					مناح خليل القطان	الوجيز في أصول التفسير	41
					<input checked="" type="checkbox"/>	فاضل عبد العباس النعيمي	الوسيط في علم أصول التفسير	42

ملحق رقم (٥)

التصنيف الموضوعي لمناهج المؤلفين

م	المناهج		المؤلفات	
	تحليلي	وصفي	نقدي	المؤلف
1	<input checked="" type="checkbox"/>			عبد السلام مقبل المجيدي
2		<input checked="" type="checkbox"/>		سعود الصاعدي
3		<input checked="" type="checkbox"/>		خالد عبد الرحمن العك
4		<input checked="" type="checkbox"/>		زين عزيز العسافي
5		<input checked="" type="checkbox"/>		عماد حسن مرزوق
6		<input checked="" type="checkbox"/>		هلال حزام سند
7		<input checked="" type="checkbox"/>		محمد بن صالح العثيمين
8		<input checked="" type="checkbox"/>		محمد لطفي الصباغ
9		<input checked="" type="checkbox"/>		علي البودخاني
10		<input checked="" type="checkbox"/>		فهد الرومي
11	<input checked="" type="checkbox"/>		<input checked="" type="checkbox"/>	مساعدة الطيار
12		<input checked="" type="checkbox"/>		علي بن سليمان بن عبيد العبيد
13		<input checked="" type="checkbox"/>		قسم العلوم الشرعية العربية بنين
14	<input checked="" type="checkbox"/>		<input checked="" type="checkbox"/>	عبد السلام مقبل المجيدي
15		<input checked="" type="checkbox"/>		عماد علي عبد السميع حسين
16		<input checked="" type="checkbox"/>		عبد الحق عبد الدائم القاضي
17		<input checked="" type="checkbox"/>		صابر حسن محمد أبو سليمان
18		<input checked="" type="checkbox"/>		رشاد حسن علي

م	المؤلفات		المناهج		
	العنوان	المؤلف	تحليلي	وصفي	نقدي
	المفسرين وأصول التفسير				
19	دراسات في أصول التفسير	محمد كبير يونس		<input checked="" type="checkbox"/>	
20	دراسات في أصول التفسير ومناهجه	عمر يوسف حمزة		<input checked="" type="checkbox"/>	
21	دراسات في أصول تفسير القرآن	محسن عبد الحميد		<input checked="" type="checkbox"/>	
22	دراسات في التفسير وأصوله	محمي الدين بلتاجي		<input checked="" type="checkbox"/>	
23	الركيزة في أصول التفسير	محمد عبدالعزيز الخضيري		<input checked="" type="checkbox"/>	
24	علم أصول التفسير محاولة في البناء	مولاي عمر حماد	<input checked="" type="checkbox"/>		<input checked="" type="checkbox"/>
25	علم التفسير أصوله وقواعده	خليل رجب حمدان الكبيسي		<input checked="" type="checkbox"/>	
26	فصول في أصول التفسير	مساعدة الطيار	<input checked="" type="checkbox"/>		
27	الفوز الكبير في أصول التفسير	شاه ولي الله الدهلوي الهندي	<input checked="" type="checkbox"/>		
28	الفوز الكبير في العلم بأصول التفسير	محمد متولي إدريس		<input checked="" type="checkbox"/>	
29	القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين	محمود عبد اللطيف صالح		<input checked="" type="checkbox"/>	
30	القول المنير في علم أصول التفسير	إسماعيل بن عثمان الزين/عناية: صالح العصيمي		<input checked="" type="checkbox"/>	
31	مباحث في أصول التفسير	عصام محمد خضر		<input checked="" type="checkbox"/>	
32	مباحث في أصول التفسير	عبدالله عثمان المنصوري		<input checked="" type="checkbox"/>	
33	مبادئ في أصول التفسير	محمد أكرم الندوي		<input checked="" type="checkbox"/>	
34	المدخل إلى أصول التفسير	أسامة الأزهرى		<input checked="" type="checkbox"/>	
35	المساعد في أصول التفسير على ضوء الكتاب والسنة	أبو إسلام مصطفى بن محمد بن سلامة		<input checked="" type="checkbox"/>	

م	المؤلفات		المناهج		
	العنوان	المؤلف	تحليلي	وصفي	نقدي
36	معالم في أصول التفسير	ناصر بن محمد بن عثمان المنيع		<input checked="" type="checkbox"/>	
37	مقدمة في أصول التفسير	أحمد ابن تيمية-تحقيق عدنان زرزور	<input checked="" type="checkbox"/>		
38	المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره	محمد علي حسن		<input checked="" type="checkbox"/>	
39	الموجز في أصول التفسير	محمد فرمان الندوي		<input checked="" type="checkbox"/>	
40	موجز في علوم القرآن وأصول التفسير	عبد الله سلقيني		<input checked="" type="checkbox"/>	
41	الوجيز في أصول التفسير	مناح خليل القطان		<input checked="" type="checkbox"/>	
42	الوسيط في علم أصول التفسير	فاضل عبد العباس النعيمي		<input checked="" type="checkbox"/>	



ملحق رقم (٦)

الوظائف الواردة في التعريفات

م	الوظائف الواردة في التعريفات
١	فهم القرآن، ومعرفة مناهج المفسرين.
٢	الكشف عن معاني القرآن.
٣	- بيان الطريق الذي يلتزمه المفسر في تفسير الآيات الكريمة. - بيان المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية، وتعرف الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية التي تبنى عليها، وتظهر المصالح التي قصد إليها القرآن الكريم. - بيان طرق استخراج هذا الكتاب الحكيم، بحسب الطاقة البشرية، وتظهر مواطن العبرة من أنبائه، وتكشف مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة.
٤	الكشف عن معاني القرآن.
٥	الكشف عن معاني القرآن.
٦	ضبط خطة المفسر، والحوار بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، وإعانتة على أداء مهمته، وبيان شروطه.
٧	- بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومصادر وقواعد ومناهج. - بيان الفهم الصحيح للقرآن ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره.
٨	بيان معاني القرآن، وتحريم الاختلاف في التفسير.
٩	بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومصادر وقواعد ومناهج.
١٠	فهم القرآن، ومعرفة مناهج المفسرين.
١١	إدراك وفهم وبيان القرآن.
١٢	ضبط خطة المفسر، والحوار بينه وبين الخطأ في الفهم والاستنباط، وإعانتة على أداء مهمته، وبيان شروطه.

١٣	فهم القرآن الكريم ومعرفة تفسيره ومعانيه والتمييز بين الحق والباطل في منقوله ومعقوله.
١٤	كيفية تفسير القرآن والحكم عند الاختلاف فيه.
١٥	تحديد مصادر التفسير لكتاب الله تعالى ووضع قواعده وتحديد شروط المفسر لبيان الطريقة المثلى في التفسير وفق مقاصد المفسر.
١٦	معرفة معاني كتاب الله تعالى، واستنباط دقائقه وأحكامه.
١٧	فهم التفسير، وما يقع فيه من الاختلاف، وكيفية التعامل معه.
١٨	- بيان ما يتعلق بالمفسر من شروط وآداب وإتقان علوم، وما يتعلق بالتفسير من طرق ومصادر وقواعد ومناهج. - بيان الفهم الصحيح للقرآن ويكشف الطرق المنحرفة أو الضالة في تفسيره.
١٩	معرفة معاني آيات الكتاب العزيز.
٢٠	فهم القرآن، ومعرفة مراد الله بحسب الطاقة.
٢١	بيان المعاني واستنباط العبر والأحكام والتمييز بين الحق والباطل في التفسير.
٢٢	فهم مراد الله من كل آية، ومراد رسوله من كل حديث.
٢٣	فهم القرآن والاستنباط منه.
٢٤	- بيان المناهج التي انتهجها وسار عليها المفسرون الأوائل في استنباط الأسرار القرآنية، وتعرف الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية التي تبني عليها، وتظهر المصالح التي قصد إليها القرآن الكريم. - بيان طرق استخراج هذا الكتاب الحكيم، بحسب الطاقة البشرية، وتظهر مواطن العبرة من أنبائه، وتكشف مراتب الحجج والأدلة من آياته الكريمة.

ملحق رقم (٧)

موضوعات المؤلفات

الموضوعات		المؤلفات	
القرآن وأهميته وتدبره والاستفادة منه وشروطها			
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير			
الغريب والعرب والحقيقة والجاز			
قصص القرآن وجدانه وأمنائه وأقسامه			
مباحث العام والخاص والطلق والتقييد والحكم	<input checked="" type="checkbox"/>		
والمشابه			
مؤهم الاجتهاد التعارض			
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته			
الدخيل في التفسير			
ترجمة القرآن			
التاسخ والنسوخ	<input checked="" type="checkbox"/>		
الوقف والابتداء			
ترتيب الآيات والسور			
جمع القرآن		<input checked="" type="checkbox"/>	
المكي والمدني		<input checked="" type="checkbox"/>	
أسباب النزول			
الوحي وتزلات القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن			
علوم القرآن ونشأتها			
أنواع التفسير وأساليبه		<input checked="" type="checkbox"/>	
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته			
أسانيد التفسير			
الإجماع في التفسير			
التفسير: مناهجه وأجهاته وفؤلات التفسير بالرأي		<input checked="" type="checkbox"/>	
والمأثور			
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه		<input checked="" type="checkbox"/>	
المفسر: شروطه وعلومه		<input checked="" type="checkbox"/>	
قواعد التفسير وحوابطه		<input checked="" type="checkbox"/>	
مصادر التفسير		<input checked="" type="checkbox"/>	
مقدمات أصول التفسير		<input checked="" type="checkbox"/>	
المؤلف			عبد السلام مقبل الجهادي
الكتاب			أصول التفسير
			سعود الصاعدي
			أصول التفسير
			عبد الرحمن العاك
			أصول التفسير وقواعده
			أصول التفسير ومناهج المفسرين
			زين عزيز المسائي

المواضيعات		المؤلفات					
القرآن وأهميته وتدبره والاستفادة منه وشروطها							
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير							
الغريب والعرب والحقيقة والجاز							
قصص القرآن وجداه وأمثاله وأقسامه							
مباحث العام والخاص والطلق والتقييد والحكم والمشابه	<input checked="" type="checkbox"/>						
مؤهم الاجتلاف التعارض							
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته							
الدخيل في التفسير							
ترجمة القرآن							
التاسخ والنسوخ							
الوقف والابتداء							
ترتيب الآيات والسور	<input checked="" type="checkbox"/>						
جمع القرآن	<input checked="" type="checkbox"/>						
المكي والمدني	<input checked="" type="checkbox"/>						
أسباب النزول	<input checked="" type="checkbox"/>						
الوحي وتزلزل القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن	<input checked="" type="checkbox"/>						
علوم القرآن ونشأتها	<input checked="" type="checkbox"/>						
أنواع التفسير وأساليبه		<input checked="" type="checkbox"/>					
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته		<input checked="" type="checkbox"/>					
أسانيد التفسير							
الإجماع في التفسير			<input checked="" type="checkbox"/>				
التفسير: مناهجه وأجهاته ومؤلفات التفسير بالرأي والمأثور			<input checked="" type="checkbox"/>				
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه			<input checked="" type="checkbox"/>				
المفسر: شروطه وعلومه			<input checked="" type="checkbox"/>				
قواعد التفسير وضوابطه			<input checked="" type="checkbox"/>				
مصادر التفسير			<input checked="" type="checkbox"/>				
مقدمات أصول التفسير		<input checked="" type="checkbox"/>					
المؤلف	عماد حسن مرزوق	هلال حزام سند	محمد بن صالح العثيمين	محمد لطفي الصباغ	بحوث في أصول التفسير	علي البردحاني	
الكتاب	أصول التفسير ومناهج المفسرين	أصول التفسير ومناهجه	أصول في التفسير	بحوث في أصول التفسير	بحوث في أصول التفسير	بحوث في أصول التفسير وقواعده	

المواضيع		الملاحظات	
القرآن وأهميته وتدبره والاستفادة منه وشروطها			
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير			
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز			
قصص القرآن وجدله وأمثاله وأقسامه			
مباحث العام والخاص والمطلق والتقييد والحكم والمشابهة			
مفهوم الاجتهاد التعارض			
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته			
الدخيل في التفسير			
ترجمة القرآن			
التاسخ والنسخ			
الوقف والابتداء			
ترتيب الآيات والسور			
جمع القرآن			
المكي والمدني			
أسباب النزول			
الوحي وتواتر القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن			
علوم القرآن ونشأتها			
أنواع التفسير وأساليبه	<input checked="" type="checkbox"/>		
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته	<input checked="" type="checkbox"/>		
أساليب التفسير			
الإجماع في التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>		
التفسير: مناهجه واتجاهاته وفؤلات التفسير بالرأي	<input checked="" type="checkbox"/>		
والمأثور			
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه	<input checked="" type="checkbox"/>		
المفسر: شروطه وعلومه	<input checked="" type="checkbox"/>		
قواعد التفسير وضوابطه	<input checked="" type="checkbox"/>		
مصادر التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>		
مقدمات أصول التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>		
المؤلف	فهد الرومي		
الكتاب	أصول التفسير ومناهجه		
قسم العلوم الشرعية العربية بنين	علي بن سليمان بن عبيد العبيد	مساعدة الطيار	
التفسير وأصوله للصف الثاني الثانوي	تفسير القرآن الكريم أصوله وضوابطه	التحرير في أصول التفسير	

الموضوعات				الملاحظات
القرآن وتجييده وتنبيره والاستفادة منه وشروطها				
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير				
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز				
قصص القرآن وجداه وأعماله وأقسامه				
مباحث العام والخاص والطلق والتقييد والحكم والمشابهة	☑			
مفهوم الاجتهاد التعارض				
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته				
الدخيل في التفسير				
ترجمة القرآن				
التاسخ والنسخ				
الوقف والابتداء				
ترتيب الآيات والسور				
جمع القرآن				
المكي والمدني				
أسباب النزول				
الوحي وتواتر القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن				
علوم القرآن ونشأتها				
أنواع التفسير وأساليبه				
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته	☑			
أساليب التفسير				
الإجماع في التفسير				
التفسير: مناهجه واتجاهاته وفؤلات التفسير بالرأي				☑
والمأثور				
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه				
المفسر: شروطه وعلومه				☑
قواعد التفسير وضوابطه				
مصادر التفسير				☑
مقدمات أصول التفسير				☑
المؤلف				رشاد حسن علي
الكتاب				الدر الثمر في مناهج المفسرين وأصول التفسير
				دراسات في أصول التفسير
				محمد كبير بونس
				دراسات في أصول التفسير ومناهجه
				عمر يوسف حمزة
				دراسات في أصول تفسير القرآن
				محسن عبد الحميد

الموضوعات		المؤلفات	
القرآن وأهميته وتدبره والاستفادة منه وشروطها			
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير			
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز			
قصص القرآن وجداه وأمثاله وأقسامه			
مباحث العام والخاص والمطلق والمقيد والحكم والمشابه			
مؤهم الاختلاف التعارض			
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته			
الدخيل في التفسير			
ترجمة القرآن			
التاسخ والنسخ			
الوقف والابتداء			
ترتيب الآيات والسور			
جمع القرآن			
المكي والمدني			
أسباب النزول			
الوحي وتزلات القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن			
علوم القرآن ونشأتها			
أنواع التفسير وأساليبه	<input checked="" type="checkbox"/>		
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته	<input checked="" type="checkbox"/>		
أسانيد التفسير			
الإجماع في التفسير			
التفسير: مناهجه واتجاهاته وفؤلات التفسير بالرأي	<input checked="" type="checkbox"/>		
والمأثور			
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه	<input checked="" type="checkbox"/>		
المفسر: شروطه وعلومه	<input checked="" type="checkbox"/>		
قواعد التفسير وضوابطه	<input checked="" type="checkbox"/>		
مصادر التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>		
مقدمات أصول التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>		
المؤلف	حمي الدين بنجاحي	محمد عبدالعزیز الخطيبي	مولاي عمر حماد
الكتاب	دراسات في التفسير وأصوله	الركيزة في أصول التفسير	علم أصول التفسير محاولة في البناء
			علم التفسير أصوله وقواعده
			فصول في أصول التفسير
			مساعد الطيار
			خليل رجب حمدان الكبيسي
			علم التفسير أصوله وقواعده
			فصول في أصول التفسير

الموضوعات		المؤلفات	
القرآن وتجييده وتنبيره والاستفادة منه وشروطها			
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير			
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز			
قصص القرآن وجدله وأمثاله وأقسامه			
مباحث العام والخاص والطلق والتقييد والحكم	☑		
والمشابه			
مفهوم الاجتهاد التعارض			
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته			
الدخيل في التفسير			
ترجمة القرآن	☑		
الناسخ والمنسوخ	☑		
الوقف والابتداء	☑		
ترتيب الآيات والسور	☑		
جمع القرآن	☑		
المكي والمدني	☑		
أسباب النزول	☑		
الوحي وتواتر القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن	☑		
علوم القرآن ونشأتها	☑		
أنواع التفسير وأساليبه			
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته	☑		
أسانيد التفسير			
الإجماع في التفسير			
التفسير: مناهجه وأجهاته ومؤلفات التفسير بالرأي	☑		
والمأثور			
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه	☑		
المفسر: شروطه وعلومه			
قواعد التفسير وضوابطه	☑		
مصادر التفسير			
مقدمات أصول التفسير			
المؤلف	محمد متولي إدريس	شاه ولي الله الدهلوي	القرز الكبير في أصول التفسير
الكتاب	عبد المطلب صالح	القرز الكبير في العلم بأصول التفسير	القول المبين في أصول التفسير ومناهج المفسرين

الموضوعات		المؤلفات	
القرآن وتجييده وتنبيره والاستفادة منه وشروطها			
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير			
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز			
قصص القرآن وجدله وأمثاله وأقسامه			
مباحث العام والخاص والطلق والتقييد والحكم	☑		
والمشابه			
مؤهّم الاجتهاد التعارض			
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته			
الدخيل في التفسير			
ترجمة القرآن			
التاسخ والنسوخ	☑		
الوقف والابتداء			
ترتيب الآيات والسور			
جمع القرآن			
المكي والمدني			
أسباب النزول			
الوحي وتزلات القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن	☑		
علوم القرآن ونشأتها			
أنواع التفسير وأساليبه			
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته	☑		☑
أسانيد التفسير			
الإجماع في التفسير			
التفسير: مناهجه واتجاهاته وفؤلات التفسير بالرأي	☑		
والمأثور			
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه	☑		
المفسر: شروطه وعلومه			
قواعد التفسير وضوابطه			
مصادر التفسير			☑
مقدمات أصول التفسير			☑
المؤلف	أسامة الأزهرى	ناصر بن محمد بن عثمان النبع	ابن تيمية
الكتاب	المدخل إلى أصول التفسير	المساعد في أصول التفسير	مقدمة في أصول التفسير

المواضيع		المؤلفات	
القرآن وأهميته وتدبره والاستفادة منه وشروطها	<input checked="" type="checkbox"/>		
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير			
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز	<input checked="" type="checkbox"/>		
قصص القرآن وجداه وأمثاله وأقسامه	<input checked="" type="checkbox"/>		
مباحث العام والخاص والطلق والتقييد والحكم والمشابه	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	
مؤهم الاختلاف التعارض			
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته	<input checked="" type="checkbox"/>		
الدخيل في التفسير			
ترجمة القرآن			
التاسخ والنسوخ	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	
الوقف والابتداء			
ترتيب الآيات والسور	<input checked="" type="checkbox"/>		
جمع القرآن	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	
المكي والمدني	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	
أسباب النزول	<input checked="" type="checkbox"/>	<input checked="" type="checkbox"/>	
الوحي وتزلات القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن	<input checked="" type="checkbox"/>		
علوم القرآن ونشأتها			
أنواع التفسير وأساليبه			
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته			
أسانيد التفسير			
الإجماع في التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>		
التفسير: مناهجه وأجهاته ومؤلفات التفسير بالرأي			<input checked="" type="checkbox"/>
والمأثور			
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه			
المفسر: شروطه وعلومه			<input checked="" type="checkbox"/>
قواعد التفسير وضوابطه			
مصادر التفسير			<input checked="" type="checkbox"/>
مقدمات أصول التفسير			
المؤلف		محمد علي حسن	
الكتاب		محمد فرمان النديوي	
		الموجز في أصول التفسير ومصادره	
		محمد فرمان النديوي	
		موجز في علوم القرآن وأصول التفسير	
		عبدالله سلقيني	
		موجز في علوم القرآن وأصول التفسير	
		مناح خليل القطان	
		الموجز في أصول التفسير	

الموضوعات		المؤلفات
القرآن وأهميته وتدبره والاستفادة منه وشروطها		
أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير		
الغريب والعرب والحقيقة والحجاز		
قصص القرآن وجدله وأمثاله وأقسامه		
مباحث العلام والخاص والطلق والمقيد والحكم		
والمشابه		
موهوم الاختلاف التعارض		
إعجاز القرآن ورجحه وقراءته		
الدخيل في التفسير		
ترجمة القرآن		
التاسخ والنسوخ		
الوقف والابتداء		
ترتيب الآيات والسور		
جمع القرآن		
المكي والمدني		
أسباب النزول		
الوحي وتزلزل القرآن أول وآخر ما نزل من القرآن		
علوم القرآن ونشأتها		
أنواع التفسير وأساليبه		
علم التفسير: تعريفه وحكمته ونشأته		
أسانيد التفسير		
الإجماع في التفسير		
التفسير: مناهجه واتجاهاته ومؤلفات التفسير بالرأي		
والمأثور		
الاختلاف في التفسير: أسبابه وأنواعه		
المفسر: شروطه وعلومه		
قواعد التفسير وصوابه	<input checked="" type="checkbox"/>	فاصل عبد العباس النعيمي
مصادر التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>	الوسيط في علم أصول التفسير
مقدمات أصول التفسير	<input checked="" type="checkbox"/>	
المؤلف		
الكتاب		





فهرس الموضوعات

٥ تقديم
٩ مقدمة
١٣ شكر وتقدير
١٥ مدخل الدراسة
١٧ الدراسة
١٧ أولاً: أهمية الدراسة
١٩ ثانياً: مشكلة الدراسة
١٩ ثالثاً: أهداف الدراسة
٢٠ رابعاً: مُحدِّدات الدراسة
٢٠ ١ - النطاق الموضوعي
٢٠ ٢ - النطاق اللغوي
٢١ ٣ - النطاق الوعائي
٢١ ٤ - النطاق الزمني

- ٢١ خامساً: منهج الدراسة وإجراءاتها
- ٢١ أولاً: منهج الدراسة
- ٢٤ ثانياً: إجراءات الدراسة
- ٢٨ أسباب استبعاد بقية التصنيفات
- ٢٩ سادساً: صعوبات الدراسة
- ٣٠ أولاً: الصعوبات المنهجية
- ٣٠ ثانياً: الصعوبات الفنية
- ٣٢ سابعاً: خطة الدراسة
- ٣٥ * الباب الأول: واقع «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٣٧ تمهيد
- ٣٨ المحور الأول: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٣٨ المحور الثاني: موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٣٨ المحور الثالث: استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٤١ الفصل الأول: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٤٣ توطئة
- ٤٥ المبحث الأول: مصطلح «أصول التفسير» بين النشأة وزمن التداول
- ٤٥ المطلب الأول: نشأة مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٥٤ المطلب الثاني: زمن تداول مصطلح «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٥٧ المبحث الثاني: واقع مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٥٨ المطلب الأول: مفهوم «التفسير» في المؤلفات
- ٦٠ أولاً: عرض التعريفات
- ٦٩ ثانياً: أبرز الملحوظات والإشكالات على التعريفات

- ٧٨ الاتجاه الأول: تعريفات مصرّحة بالسعة
- ٨٠ الاتجاه الثاني: تعريفات محتملة
- ٨٠ أولاً: تعريفات ألفاظها محتملة
- ٨١ ثانياً: تعريفات اختلف الموقف منها نظراً لتفاوت ناقلها في فهمها
- ٨٥ الواقع التطبيقي للمصطلح في التعريفات المحتملة
- ٨٦ جدول تطبيقات المؤلفات
- ٩٦ المطلب الثاني: مفهوم «أصول التفسير» في المؤلفات
- ٩٩ الفرع الأول: الموازنة بين المؤلفات في «تعريفات» المصطلح
- ٩٩ * تعريف «أصول التفسير» في المؤلفات
- ١٠٠ عرض التعريفات
- ١٠٦ أولاً: أبرز الملحوظات والإشكالات في التعريفات
- ١١٢ ثانياً: أبرز الإشكالات
- ١١٢ اضطراب مفهوم «أصول التفسير»
- ١١٥ * أنماط تعريفات «أصول التفسير»
- ١١٨ الاتجاه الأول: التعريفات التي ظهر تأثيرها بتعريف «أصول الفقه» ..
- ١٢١ الاتجاه الثاني: التعريفات التي ظهر تأثيرها بـ «مقدمة ابن تيمية»
- ١٢٩ الفرع الثاني: الموازنة بين المؤلفات في «إطلاقات» المصطلح
- ١٣٣ **الفصل الثاني: موضوعات «أصول التفسير» في المؤلفات**
- ١٣٥ بين يدي الفصل
- ١٣٧ **المبحث الأول:** «الموضوعات» في المؤلفات بين الاتفاق والافتراق ..
- ١٤٥ **المبحث الثاني:** انتساب «الموضوعات» لأصول التفسير
- ١٤٥ مدخل

- المطلب الأول: نصّ المؤلفين على أسباب الانتساب ١٤٧
- المطلب الثاني: الاجتهاد في معرفة أسباب الانتساب ١٤٩
- المبحث الثالث: الرصد التاريخي لـ«الموضوعات»** ١٥٩
- * موضوعات أقدم المؤلفات الموسومة بـ«أصول التفسير» ١٦١
- موضوعات كتاب «الفوز الكبير» ١٦١
- موضوعات كتاب «الإكسير» للقنوجي ١٦٢
- موضوعات كتاب القاسمي ١٦٢
- موضوعات رسالة «أصول التفسير» للحافظ السيوطي ١٦٣
- موضوعات كتاب «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية ١٦٤
- أولاً: من جهة ذكر الموضوعات ١٦٥
- ثانياً: من جهة مكانة الموضوعات ومضامينها ١٦٥
- ثالثاً: من جهة انتساب الموضوعات إلى أصول التفسير ١٦٦
- الفصل الثالث: استمداد «أصول التفسير» في المؤلفات** ١٦٩
- بين يدي الفصل ١٧١
- مدخل ١٧٤
- المبحث الأول: استمداد المؤلفات في تفسير القرآن بالقرآن** ١٧٩
- المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالقرآن» ١٧٩
- ١ - مسائل اشتركت بعض المؤلفات في ذكرها ١٨٠
- ٢ - مسائل انفردت بعض المؤلفات بذكرها ١٨١
- المطلب الثاني: مسألة «أنواع تفسير القرآن بالقرآن» في المؤلفات ... ١٨٢
- الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات ١٨٢
- الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة ١٩٠

- أولاً: العرض الوصفي لمصادر المؤلفات ومراجعتها ١٩٠
- ثانياً: التحليل لأنماط ورود مصادر المسألة ١٩٢
- أولاً: المصادر الأصلية (المؤثرة) في المؤلفات ١٩٤
- المصدر الأول: «التفسير والمفسرون» للذهبي ١٩٥
- المصدر الثاني: «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن» للشنقيطي .. ١٩٧
- ثانياً: المصادر الثانوية (غير المؤثرة) في المؤلفات ٢٠٠
- * أنماط ورود المصادر الثانوية ٢٠١
- المبحث الثاني:** استمداد المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة» ٢٠٥
- المطلب الأول: المسائل التي أوردتها المؤلفات في «تفسير القرآن بالسنة» ٢٠٥
- ١ - مسائل اشتركت بعض المؤلفات في ذكرها ٢٠٦
- ٢ - مسائل انفردت بعض المؤلفات بذكرها ٢٠٨
- المطلب الثاني: مسألة (أوجه بيان السنة للكتاب) في المؤلفات ٢٠٩
- الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات ٢١٠
- الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة ٢١٨
- أولاً: العرض الوصفي لمصادر المؤلفات ومراجعتها ٢١٩
- ثانياً: التحليل لأنماط ورود مصادر المسألة ٢٢٠
- أولاً: المصادر الأصلية (المؤثرة) في المؤلفات ٢٢١
- ثانياً: المصادر الثانوية (غير المؤثرة) في المؤلفات ٢٢٤
- * أنماط ورود المصادر الثانوية ٢٢٥
- المطلب الثالث: مسألة «مقدار البيان النبوي» في المؤلفات ٢٢٦
- الفرع الأول: العرض الوصفي لصورة المسألة في المؤلفات ٢٢٦
- الفرع الثاني: استمداد المؤلفات في المسألة ٢٢٨

- ٢٢٨ أولاً: العرض الوصفي لمصادر المؤلفات ومراجعتها
- ٢٢٨ ثانياً: التحليل لأنماط ورود مصادر المسألة
- ٢٢٩ أولاً: المصادر الأصلية (المؤثرة) في المؤلفات
- ٢٣١ * إضافات جوهرية
- ٢٣٢ * إضافات ثانوية
- ٢٣٤ ثانياً: المصادر الثانوية (غير المؤثرة) في المؤلفات
- ٢٣٥ الفرع الثالث: مسألة البيان النبوي وإشكالية التصور
- ٢٤٣ **المبحث الثالث: كتب التفسير في المؤلفات**
- ٢٤٣ تمهيد
- ٢٤٤ المطلب الأول: أنماط ورود كتب التفسير في المؤلفات
- ٢٤٥ النمط الأول: كتب عزو وتوثيق
- ٢٤٦ النمط الثاني: الاستفادة من مقدماتها في دعم التنظير
- ٢٤٨ ملحوظات
- ٢٥٠ المطلب الثاني: كتب التفسير وإشكالية ضعف الحضور والتأثير
- ٢٥٣ * **الباب الثاني: وصف المؤلفات المسماة بأصول التفسير**
- ٢٥٥ فكرة الباب
- ٢٥٧ **الفصل الأول: أهداف المؤلفات، ومناهجها**
- ٢٥٩ فكرة هذا الفصل
- ٢٦١ **المبحث الأول: أهداف المؤلفات**
- ٢٦٢ أولها: التعريف بأصول التفسير، وتيسيره لطلابه
- ٢٦٣ ثانيها: تحرير بعض موضوعات ومسائل أصول التفسير
- ٢٦٣ ثالثها: صيانة القرآن وتفسيره من الخطأ

٢٦٣	رابعها: مقرر دراسي
٢٦٥	أهم النتائج المستخلصة
٢٦٥	الاتجاه الأول: مؤلفات قصدت جمع شتات أصول التفسير وترتيبها وتيسيرها
٢٦٦	الاتجاه الثاني: مؤلفات قصدت تحرير موضوعات ومسائل أصول التفسير
٢٦٩	المبحث الثاني: مناهج المؤلفات
٢٧٠	المناهج المستخدمة في المؤلفات
٢٧٥	الفصل الثاني: معلومات المؤلفات والمؤلفين
٢٧٧	بين يدي هذا الفصل
٢٧٩	المبحث الأول: بليوغرافيا المؤلفات
٢٧٩	المطلب الأول: عناوين المؤلفات
٢٨١	المطلب الثاني: وسائل الإيضاح
٢٨٣	المطلب الثالث: معلومات النشر
٢٨٤	المطلب الرابع: سنوات النشر
٢٨٦	المطلب الخامس: طبعات المؤلفات
٢٨٧	المطلب السادس: نوع الوعاء
٢٨٩	المطلب السابع: عدد الصفحات
٢٩١	المبحث الثاني: معلومات المؤلفين
٢٩١	المطلب الأول: جنسية المؤلفين
٢٩٢	المطلب الثاني: المعاصرة
٢٩٣	المطلب الثالث: الوصف العلمي للمؤلفين وتخصصاتهم
٢٩٥	خاتمة الدراسة
٢٩٥	أولاً: النتائج

٢٩٥	نتائج الباب الأول
٢٩٧	نتائج الباب الثاني
٢٩٩	ثانياً: أبرز الإشكالات
٣٠٠	ثالثاً: التوصيات
٣٠٣	ملاحق الدراسة
٣٠٥	ملحق رقم (١): مُحدّدات نموذج التقييم
٣٠٦	الأطر الخاصة بعناصر عملية التقييم
٣٠٩	ملحق رقم (٢): بيليوغرافيا المؤلفات
٣٠٩	أولاً: بيليوغرافيا المؤلفات الداخلة في حد الموازنة
٣٣٦	ثانياً: بيليوغرافيا مؤلفات المشروع
٣٦٧	ملحق رقم (٣): معلومات المؤلفين
٣٨٥	ملحق رقم (٤): التصنيف الموضوعي لأهداف المؤلفين
٣٨٩	ملحق رقم (٥): التصنيف الموضوعي لمناهج المؤلفين
٣٩٣	ملحق رقم (٦): الوظائف الواردة في التعريفات
٣٩٥	ملحق رقم (٧): موضوعات المؤلفات
٤٠٧	فهرس الموضوعات

مركز نخبتي للدراسات القرآنية

مركز بحوث ودراسات متخصص في الدراسات القرآنية وتطويرها، في المجالات العلمية والتعليمية والتقنية والإعلامية، من خلال مشروعات متميزة، من الدراسات والبحوث، والبرامج الإعلامية، والدورات التدريبية، والمؤتمرات واللقاءات، والتطبيقات الإلكترونية، يعمل مؤسسي يتحرى الإتقان والجودة، ويمد جسور التعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع كافة، ومع جميع العاملين في خدمة القرآن الكريم وعلومه في العالم أفراداً ومؤسسات. وينتسب للمركز - عملاً مباشراً وتعاوناً- مئات الباحثين حول العالم.

الرؤية

الريادة في تطوير الدراسات القرآنية.

الأهداف

1. الارتقاء بمستوى الدراسات القرآنية، وإثراؤها ببحوث علمية جادة.
2. تشجيع البحث العلمي في الدراسات القرآنية، وتعزيز دراسات استشرافٍ مستقبلها وتشجيعها.
3. تطوير البيئة التعليمية في مجال الدراسات القرآنية وصناعة المفسرين، وفق منهجية أصيلة بأساليب حديثة.
4. تقريب علوم القرآن للمستفيدين بوسائل مختلفة، وتقديم الاستشارات العلمية في مجال القرآن وعلومه.
5. تطوير بيئة تقنية داعمة لقطاع الدراسات القرآنية، وابتكار منتجات تقنية احترافية وتوظيفها في مجال القرآن وعلومه.
6. توظيف وسائل الإعلام التقليدي والحديث، وتعزيز الشراكات والعلاقات في خدمة القرآن الكريم وعلومه.

عناويننا



إصدارنا



